وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

[العنوان]

دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي - دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:
❖ باشا رفيقة

إشراف الأستاذة الدكتورة:
❖ عمامرة ياسمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ عبد العزيز قتال	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة	رئيسا
أ.د/ ياسمينة عمامرة	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة	مقررا
د/ وفاء معاوة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة	عضوا
أ.د/ سارة عزايزية	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة	عضوا
د/ عادل خالدي	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	عضوا
د/ علاء بوقفة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشريف مساعدية- سوق أهراس	عضوا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه

الشكر لله أولا على ما أنعم علي من نعم كانت خير عون لنا في انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على خير الأنام وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

وأنا أجني ثمرة هذا العمل، لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي ومشرفتي الفاضلة "أ. د عمامرة ياسمينة" التي كانت نعم السند والمشرف والموجه، حيث جسدت دور الأستاذ المثالي في توجيه هذا العمل المتواضع، فألف وألف شكر مني لك أستاذتي الراقية.

وأتشرف أيضا بتقديم أسمى عبارات التقدير والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة الاطروحة وإثرائها.

كما أقدم شكري وامتناني لكل شخص ساهم معي في إنجاز هذا العمل، سواءا قولا أووقتا أوجهدا، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

إهداء

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

"الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى "

بكل فخر واعتزاز أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى مهجة الفؤاد أمي الغالية

إلى قرة العين أبي الغالي

إلى سندي وعزوتي أخواتي وإخوتي

إلى من جمعتني بهم الصداقة والرفقة الطيبة

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل شخص قدم لي يد العون دون كلل أوملل.

ملخص الدراسة باللغة العربية:

الغرض: هدفت الدراسة إلى تحديد وتقييم دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية(المعيار رقم(01) العرض والإفصاح في القوائم المالية، المعيار رقم(03) المضاربة، المعيار رقم(04) المشاركة، المعيار رقم(07) السلم، المعيار رقم (08) الإجارة، المعيار رقم(10) الإستصناع، المعيار رقم(28) المرابحة والبيع الآجل) وإمكانية تطبيقها لدعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي(المضاربة، المشاركة، السلم، الإستصناع، الإجارة، المرابحة) في البنوك الإسلامية الجزائرية–بنك البركة ومصرف السلام– في إطار تبني الجزائر للصيرفة الإسلامية والانفتاح عليها من خلال افتتاح بنوك إسلامية واستحداث شبابيك إسلامية.

المنهجية: تركزت إشكالية الدراسة في الإجابة عن الآتي" **ما مدى مساهمة تبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟**

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة الأساسي والإجابة على تساؤلاتها تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لاختبار في حالة تبني معايير المحاسبة الإسلامية كيف سيتأثر مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، وتم اختيار عينة الدراسة من خلال علاقتهم بالموضوع المدروس، حيث وجهت الاستبيان لإطارات العاملة ببنك البركة ومصرف السلام عبر الوكالات المنتشرة في الوطن، وتم توزيعها مباشرة وبلغ عدد الردود 99 موظفا.

قيمة الدراسة: ولاختبار فرضيات الدراسة بدقة ووضوح والوصول إلى نتائج دقيقة ويمكن اعتمادها مستقبلا تم الاعتماد على برنامج **SMART PLS 4**، ومن خلال تقييم نموذج الدراسة القياسي والهيكلي باستخدام النمذجة الهيكلية PLS-SEM واختبار الفرضيات تم التوصل إلى نتائج أهمها:

- تعتبر تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية تجربة فتية، وذلك لازدواجية النظام الذي تخضع له البنوك الإسلامية على مستواها، حيث تعمل في ظل النظام المحاسبي البنكي الجزائري ومعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- يوجد دور لتبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية محل الدراسة؛
- هناك علاقة طردية تربط بين كل معيار من معايير المحاسبة الإسلامية وأداة التمويل الإسلامية المقابلة له، مما يدعم القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الأداة في البنك الإسلامي البركة والسلام؛

توصية: تمت الإشارة إلى عدد من التوصيات الواجب اتباعها مستقبلا وأخذها بعين الاعتبار أهمها:

- سعي البنوك الإسلامية الجزائرية إلى تبني معايير المحاسبة الإسلامية بطريقة كاملة وشاملة، لضمان مستوى قياس وإفصاح محاسبي كافي وملائم؛
- العمل على نشر الثقافة المالية الإسلامية في الأوساط الجزائرية، وتعزيز عمل البنوك الإسلامية بتبني معايير المحاسبة الإسلامية، وكذا محاولة زيادة عدد الشبابيك الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية بالإضافة إلى فتح فروع بنكية إسلامية.

الكلمات المفتاحية: معايير محاسبة إسلامية؛ قياس محاسبي؛ إفصاح محاسبي؛ أدوات تمويل إسلامي؛ بنك البركة ؛ مصرف السلام؛**SMART PLS .**

Study summary in English:

The purpose: The study aimed to identify and evaluate the role of adopting Islamic accounting standards (Standard No. (01) Presentation and Disclosure in Financial Statements, Standard No. (03) Speculation, Standard No. (04) sharing, Standard No. (07) Peace, Standard No. (08) Renting, Standard No. (10) Contracting, Standard No. (28) Profitability and Deferred Sale) and the possibility of its application to support the measurement and accounting disclosure of Islamic financing instruments (Speculation, sharing, peace, contracting, renting, profitability) in Algerian Islamic banks - Al Baraka Bank and Al Salam Bank - Within the framework of Algeria's adoption of Islamic banking and openness to it through the opening of Islamic banks and the development of Islamic portals.

Methodology: The problem of the study focused on answering the following: "To what extent does the adoption of Islamic accounting standards contribute to supporting the measurement and accounting disclosure of Islamic financing instruments in Al Baraka Bank and Al Salam Bank of Algeria?"

In order to achieve the primary goal of the study and answer its questions, a questionnaire was used as a main tool to test, if Islamic accounting standards are adopted, how the level of measurement and accounting disclosure of Islamic finance tools will be affected. The study sample was chosen through their relationship to the subject studied, as the questionnaire was directed to the employees working at Al Baraka Bank and Al Salam Bank via agencies distributed throughout the country. It was distributed face to face and the number of responses reached 99 employees.

Value of the study: In order to test the study hypotheses accurately and clearly and to reach accurate results that can be adopted in the future, SMART PLS 4 program was used, and by evaluating the standard and structural model of the study using PLS-SEM structural modeling and testing the hypotheses. The following reveals the most important results:

- There is a role for adopting Islamic accounting standards in supporting measurement and accounting disclosure of Islamic financing tools in the Islamic banks under study.
- There is a direct relationship between each Islamic accounting standard and its corresponding Islamic financing tool, which supports the measurement and accounting disclosure of this tool in the Al Baraka and Salam Islamic banks.

Algeria's experience in Islamic banking is considered nascent, due to the duality of the system to which Islamic banks are subject to. This duality is characterized under the Algerian banking accounting system and the Islamic accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

Recommendation: The researcher pointed out to a number of recommendations that must be followed in the future and to be taken into consideration, the most important of which are:

- Algerian Islamic banks seek to adopt Islamic accounting standards in a complete and comprehensive manner, to ensure a sufficient and appropriate level of accounting measurement and disclosure.
- Working to spread the Islamic financial culture in Algerian circles, strengthening the work of Islamic banks by adopting Islamic accounting standards, as well as trying to increase the number of Islamic portals at the level of traditional banks, as well as opening Islamic banking branches.

Keywords: Islamic accounting standards; accounting measurement; accounting disclosure; Islamic financing tools; Al Baraka Bank, Al Salam Bank, SMART PLS.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIV
قائمة المختصرات	XV
مقدمة	ب- ط
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة	**2-58**
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية	3
المطلب الأول: ماهية التمويل في البنوك الإسلامية	3
المطلب الثاني: أدوات التمويل الإسلامي مفاهيم ومنطلقات	11
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي	20
المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول القياس والإفصاح المحاسبي	29
المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي	29
المطلب الثاني: ماهية الإفصاح المحاسبي	32
المبحث الثالث: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الإسلامية	38
المطلب الأول: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	38
المطلب الثاني: معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	42
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الإسلامية	54

خلاصة الفصل الأول	58
الفصل الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة في ظل الأدبيات التطبيقية	**111-60**
تمهيد	60
المبحث الأول: العلاقة بين متغيرات الدراسة	61
المطلب الأول: القياس والإفصاح المحاسبي لعقود أدوات التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة	61
المطلب الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي لعقود أدوات التمويل الإسلامية القائمة على المديونية	63
المطلب الثالث: إسهامات معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل في البنوك الإسلامية	69
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة	71
المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية	71
المطلب الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة الأجنبية	77
المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	86
المبحث الثالث: دراسة وتحليل مؤشر الإفصاح المحاسبي لبنك البركة ومصرف السلام في الجزائر	95
المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر	95
المطلب الثاني: مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لبنك البركة الجزائري	99
المطلب الثالث: مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لمصرف السلام الجزائري	103
خلاصة الفصل الثاني	111
الفصل الثالث: دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.	**200-113**
تمهيد	113
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	114
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	114
المطلب الثاني: طرق وأدوات الدراسة	116
المطلب الثالث: المنهجية والأساليب الإحصائية المستخدمة	118
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور أداة الدراسة الميدانية	122

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول	123
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني	133
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المحور الثالث	147
المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات للدراسة الميدانية	153
المطلب الأول: تقييم وتحليل النموذج القياسي للدراسة	154
المطلب الثاني: تقييم وتحليل النموذج الهيكلي للدراسة	166
المطلب الثالث: اختبار وتحليل نتائج فرضيات الدراسة	174
خلاصة الفصل الثالث	200
خاتمة	**208-202**
قائمة المراجع	**224-210**
قائمة الملاحق	**240-226**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق والمختصرات

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المقارنة بين تعريفات التمويل الإسلامي	4
2-1	تعريفات وحكم أدوات التمويل القائمة على المشاركة	12
3-1	تعريفات وحكم أدوات التمويل القائمة على المديونية	13
4-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالمضاربة	21
5-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالمشاركة عند التعاقد	22
6-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالمشاركة بعد التعاقد	23
7-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالمرابحة	24
8-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالإجارة	26
9-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالسلم	27
10-1	القيود المحاسبية لعقد التمويل بالاستصناع	28
11-1	عرض المعايير الشرعية	43
12-1	عرض معايير المراجعة	45
13-1	عرض معايير الحوكمة	45
14-1	عرض معايير الأخلاقيات	46
15-1	عرض معايير المحاسبة	47
16-1	متطلبات الإفصاح وفق كل معيار محاسبي إسلامي	55
1-2	عرض الدراسة العربية الأولى	72
2-2	عرض الدراسة العربية الثانية	72
3-2	عرض الدراسة العربية الثالثة	73
4-2	عرض الدراسة العربية الرابعة	74
5-2	عرض الدراسة العربية الخامسة	75
6-2	عرض الدراسة الأجنبية الأولى	77
7-2	عرض الدراسة الأجنبية الثانية	78
8-2	عرض الدراسة الأجنبية الثالثة	79
9-2	عرض الدراسة الأجنبية الرابعة	79
10-2	عرض الدراسة الأجنبية الخامسة	80
11-2	عرض الدراسة الأجنبية السادسة	81
12-2	عرض الدراسة الأجنبية السابعة	82

13-2	عرض الدراسة الأجنبية الثامنة	83
14-2	مصفوفة الدراسات السابقة	88
15-2	أهم الفجوات البحثية التي عالجتها الدراسة الحالية	93
16-2	قراءة لموادالنظام20-02	97
17-2	جانب الأصول لبنك البركة الجزائري	99
18-2	جانب الخصوم لبنك البركة الجزائري	100
19-2	جانب الأصول لمصرف السلام الجزائري	103
20-2	جانب الخصوم لمصرف السلام الجزائري	104
21-2	نموذج مقترح لجانب الاصول وفق متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية	108
22-2	نموذج مقترح لجانب الخصوم وفق متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية	109
1-3	الوكالات البنكية المعنية بالدراسة	116
2-3	محاور الاستبيان وعدد فقراتها	117
3-3	سلم القياس المستخدم في تقييم نتائج الإستبيان	118
4-3	متغيرات النمذجة بالمعادلات الهيكلية	120
5-3	المعاملات المستخدمة في النموذج القياسي	121
6-3	توزيع الاستبيانات	123
7-3	تحليل فقرات بعد المضاربة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	123
8-3	تحليل فقرات بعد المشاركة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	125
9-3	تحليل فقرات بعد السلم حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	126
10-3	تحليل فقرات بعد الإجارة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	128
11-3	تحليل فقرات بعد الإستصناع حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	129
12-3	تحليل فقرات بعد المرابحة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	131
13-3	تحليل المحور الأول من الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات	132

	الحسابية واتجاهاتها	
14-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (1) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	134
15-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (3) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	135
16-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (4) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	137
17-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (7) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	139
18-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (8) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	140
19-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (10) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	142
20-3	تحليل فقرات بعد المعيار رقم (28) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	144
21-3	تحليل المحور الثاني من الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	146
22-3	تحليل فقرات بعد القياس المحاسبي حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	148
23-3	تحليل فقرات بعد الإفصاح المحاسبي حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	149
24-3	تحليل المحور الثالث من الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	151
25-3	الترتيب التنازلي لمحاور الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها	152
26-3	قيم معامل الثبات (Cronbach Alpha) لمتغيرات الدراسة	154
27-3	قيم معامل الثبات(Composite Reliability) لمتغيرات الدراسة	156
28-3	معامل التحميل الخارجي(Outre Loading) لأدوات التمويل الإسلامي	158
29-3	معامل التحميل الخارجي (Outre Loading) لمعايير المحاسبة الإسلامية	159

3-30	معامل التحميل الخارجي (Outre Loading) للقياس والإفصاح المحاسبي	160
3-31	قيم معامل التباين المفسر AVE لمتغيرات الدراسة	161
3-32	نتائج معيار ومعامل (Fornell and Larcker)	164
3-33	نتائج معيار ومعامل (Heterotait- MonotritRatio)	166
3-34	قيم معاملات التداخل الخطي بين المباني لنموذج الدراسة	167
3-35	قيم معامل معاملات المسار (Path Coefficients) لنموذج الدراسة	169
3-36	نتائج قيم معامل التفسير R^2	171
3-37	نتائج معامل كوهن f^2	172
3-38	نتائج معامل جودة التنبؤ Q^2	173
3-39	نتائج معامل جودة المطابقة GOF	174
3-40	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	175
3-41	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	175
3-42	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	176
3-43	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	176
3-44	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	178
3-45	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	179
3-46	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	179
3-47	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	180
3-48	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	182
3-49	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	182
3-50	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	183
3-51	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	183
3-52	اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	185
3-53	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	185
3-54	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	186
3-55	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	187
3-56	اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	189
3-57	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	189
3-58	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	190

59-3	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	190
60-3	اختبار الفرضية الفرعية السادسة	192
61-3	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	192
62-3	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	193
63-3	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	194
64-3	اختبار الفرضية الفرعية السابعة	195
65-3	اختبار الفرضية الجزئية الأولى	196
66-3	اختبار الفرضية الجزئية الثانية	196
67-3	اختبار الفرضية الجزئية الثالثة	197
68-3	اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية	198

قـائـمـة الأشكـال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مبادئ التمويل الإسلامي	5
2-1	أهداف البنوك الإسلامية	9
3-1	وظائف البنوك الإسلامية	10
4-1	أركان عقد الإجارة	15
5-1	أنواع عقد التمويل بالإجارة	19
6-1	أساليب القياس المحاسبي	31
7-1	أنواع الإفصاح المحاسبي	35
8-1	مقومات الإفصاح المحاسبي	36
9-1	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	39
10-1	تركيبة المعيار	43
1-2	القياس اللاحق لمخزون المرابحة بأنواعه	65
2-2	نموذج مقترح يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة	70
3-2	مخطط عرض وتحليل الدراسات السابقة	86
1-3	نموذج الدراسة الأولي وفق (PLS-SEM)	122
2-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالمضاربة	124
3-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالمشاركة	126
4-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالسلم	127
5-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالإجارة	129
6-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالاستصناع	130
7-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالمرابحة	132
8-3	شكل بياني يوضح ترتيب أبعاد المحور الأول	133
9-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(1)	135
10-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(3)	137
11-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(4)	138
12-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(7)	140
13-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(8)	142
14-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(10)	144
15-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(28)	145

16-3	شكل بياني يوضح ترتيب أبعاد المحور الثاني	147
17-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد القياس المحاسبي	149
18-3	شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد الإفصاح المحاسبي	151
19-3	شكل بياني يوضح ترتيب أبعاد المحور الثالث	152
20-3	شكل بياني يوضح ترتيب محاور الاستبيان	153
21-3	قيم معامل الثبات (Cronbach Alpha) لمتغيرات الدراسة	155
22-3	قيم معامل الثبات (Composite Reliability) لمتغيرات الدراسة	157
23-3	نتائج تقييم معامل التحميل الخارجي (Outre Loading) لمتغيرات الدراسة	161
24-3	قيم معامل التباين المفسر AVE لمتغيرات الدراسة	163
25-3	توضيح قيمة نتائج معامل (Fornell and Larcker) لمتغير الإجارة	165
26-3	نموذج الدراسة المعدل وفق (PLS-SEM)	167
27-3	نتائج معاملات التداخل الخطي بين المباني لنموذج الدراسة	168
28-3	قيم معامل معاملات المسار (Path Coefficients) لنموذج الدراسة	170
29-3	نتائج قيم معامل التفسير R^2	171
30-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الأولى	177
31-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الثانية	181
32-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الثالثة	184
33-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الرابعة	188
34-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الخامسة	191
35-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية السادسة	194
36-3	العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية السابعة	197

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	قائمة الأساتذة المحكمين الداخليين	226
2	قائمة الأساتذة المحكمين الخارجيين	227
3	الاستبيان	228
4	مخرجات تقييم النموذج القياسي	237
5	مخرجات تقييم النموذج الهيكلي	238
6	نتائج اختبار الفرضيات	240

المختصرات	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
IFSB	Islamic Financial Services Board	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SMART PLS 4	SMART PLS 4	برنامج إحصائي لمعالجة النماذج الهيكلية القائمة على التباين والمربعات الصغرى الجزئية(الإصدار الرابع)
PLS-SEM	Partial Least Squares-SEM	نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية
CB-SEM	Covariance Based-SEM	نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على التغاير المشترك
AVE	Averag Variance Extracted	متوسط التباين المفسر
VIF	Construct Statistics	معامل التداخل الخطي
GOF	Goodness of Fit of the Model	معامل جودة المطابقة

مقدمة

تمهيد:

بدأت الصيرفة الإسلامية في الانتشار بشكل كبير في الآونة الأخيرة بسبب توجه كافة أو معظم الدول إلى تبني الصناعة المالية الإسلامية، التي أضحت محط اهتمام فئات كل المجتمعات سواءا المجتمع الإسلامي أو غير الإسلامي، فالتمويل الإسلامي أساس انتشار الصناعة المالية الإسلامية التي بنيت عليه وتطورت بتطور أدواته التمويلية التي تلبي احتياجات العملاء والمستثمرين، وتتم هذه العملية التمويلية الإسلامية في المصارف الإسلامية التي تلعب دورا هاما في تنمية العجلة الاقتصادية عامة والإسلامية خاصة في كل بقاع العالم، والتي تعتبر الوجهة الأنسب وجذب العملاء للاستثمار والادخار بالطرق الإسلامية، تفاديا لشبهة الربا والمشاركة في الربح والخسارة تماشيا مع قاعدة الغنم بالغرم، بالإضافة إلى نجاعة ونجاح القطاع المصرفي الإسلامي في محاربة التضخم والسوق الموازية وإثبات فعاليته في هذا المجال منذ أزمنة عديدة.

زاد الاهتمام بموضوع الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة بعد زيادة عدد البنوك الإسلامية في الدول العربية أوالغربية وانفتاحها على الصناعة المالية الإسلامية، مما خلق وعيا كبيرا في أوساط الأطراف ذات العلاقة واستقطابهم نحو التمويل الإسلامي الذي يحرم الربا أخذا وعطاءا، ولكي يتم هذا العمل بصورة سليمة ودقيقة تتطلب وضع قواعد ومبادئ وضوابط تحكمه خاصة مع توازي نشاطه مع النشاط المصرفي التقليدي، مما يجعله في صراع دائم مع الإزدواجية في العمل البنكي وتحت طائلة النظام البنكي التقليدي، مما أوجب تقليد هيئات مختصة مسؤولية تنظيم هذه المعاملات المالية الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل على إصدار معايير خاصة بهذه المؤسسات من أجل ضمان السير الحسن لهذه البنوك الإسلامية تحت راية الشريعة الإسلامية ومبادئها وأحكامها التي توضح كيفية وإجراءات التمويل الإسلامي.

في حين تعتبر معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، النموذج الأمثل لتنظيم وضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية في معاملاتها المالية عامة والبنوك الإسلامية في الجزائر خاصة، حيث أن كل معيار يتخصص في أداة تمويل إسلامية معينة، يضبط إجراءاتها وكيفية التعامل معها ماليا ومحاسبيا على مستوى البنك الإسلامي الجزائري، وكيفية معالجتها محاسبيا وصولا إلى صورتها النهائية التي تظهر في القوائم المالية، ليكون هذا المعيار هوالمقياس والنموذج الذي يجب على البنك أن يتبعه أثناء تعامله بأدوات التمويل الإسلامي، لضمان الصحة والشفافية في المعاملة، خاصة وأن معظم البنوك الإسلامية الجزائرية تعمل في ظل سلطة ورقابة البنك المركزي، وكذلك لضمان جودة المعلومات المالية المقدمة للأطراف ذات العلاقة، حيث أنه وجب

على هذه البنوك الإسلامية الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية ومتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي التي تنص عليه، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم الركائز التي يجب عليها الالتزام بها، في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية التي تعتبر الصورة العاكسة لوضعية ونشاط البنك الإسلامي خلال دورة أعماله ونشاطه، حيث أن مستخدمي هذه القوائم يحتاجون أن تكون هذه المعلومات ذات جودة ودقة ووضوح، ليتم اتخاذ القرار بصورة واضحة لا شبهة عليها؛

وهذا ما تهدف له هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال إصدار معايير محاسبية وأخرى شرعية تنظم عمل البنوك الإسلامية، وتلبية احتياجات التمويل الإسلامي والتطورات التي تطرأ عليه وعلى الأدوات الإسلامية التي تستجيب لاحتياجات ورغبات العملاء المتزايدة والمختلفة، وكذا التغيرات المالية والتكنولوجية التي تؤثر على نسبة القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية المنشورة.

ومما سبق يمكن القول أن معايير المحاسبة الإسلامية جاءت لتلبية احتياجات الصيرفة الإسلامية، حيث تعمل على ضمان مستوى قياس وإفصاح محاسبي أمثل لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، وبنك البركة ومصرف السلام الجزائريين على غرار بقية البنوك الإسلامية حيث يعملان في ظل رقابة وسلطة البنك المركزي الجزائري والمجلس الأعلى الإسلامي، وكذا ما تمليه الأنظمة المالية المنظمة للعملية المصرفية الإسلامية كنظام 02-20، وجب عليهم دراسة هذه المعايير ومحاولة تبنيها وتطبيقها لضمان سيرورة التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية بشكل جيد والسعي وراء تطويرها ونشرها بصورة أشمل وأوسع على مستوى كافة الدولة الجزائرية، وضمان نجاحها ونجاعتها والنهوض بها من المرحلة الفتية إلى مرحلة النضوج.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تبرز إشكالية الدراسة بسؤال جوهري مفاده: **ما مدى مساهمة تبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟**

وانطلاقا من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(01) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟؛

- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(03) المضاربة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟؛
- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(04) المشاركة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟؛
- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(07) السلم والسلم الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟؛
- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(08) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟؛
- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(10) الاستصناع والاستصناع الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟؛
- هل يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة والبيع الآجل في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؟.

2. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم وأملا في تحقيق أهداف الدراسة يمكن وضع الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية: يوجد دور لتبني لمعايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

الفرضيات الفرعية تتمثل في:

- **الفرضية الأولى:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(01) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

- **الفرضية الثانية:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(03) المضاربة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- **الفرضية الثالثة:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(04) المشاركة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(07) السلم والسلم الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

- **الفرضية الخامسة:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(08) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- **الفرضية السادسة:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(10) الاستصناع والاستصناع الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- **الفرضية السابعة:** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة والبيع الآجل في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

3. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضبط المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في معايير المحاسبة الإسلامية الدولية، والقياس والإفصاح المحاسبي وأدوات التمويل الإسلامي؛
- التعرف على أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية، وأهميته في المصارف الإسلامية؛
- الوقوف على مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية من طرف البنوك محل الدراسة؛
- الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو توضيح دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية في زيادة وتحسين مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي؛
- محاولة توضيح علاقة معايير المحاسبة الإسلامية بأدوات التمويل الإسلامي من خلال تطبيق متطلباتها والبنود اللازمة لضمان العدل والشفافية في القوائم المالية للبنوك محل الدراسة؛

4. أهمية الدراسة

إن الصناعة المالية الإسلامية مفهوم واسع وشامل وإضافة نوعية على الصعيدين النظري والعملي في البيئة العربية عامة والبيئة الجزائرية خاصة، وتعتبر أساس الصيرفة الإسلامية التي هي مطلب أغلبية العملاء سواء مسلمون أوغيرهم، كونها بعيدة عن شبهة الربا، وتعتبر معايير المحاسبة الإسلامية أهم مرجع لتنظيم وتقنين إجراءات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية محل الدراسة.

ويمكن تقسيم أهمية هذه الدراسة إلى **جانبين هما:**

الجانب الأكاديمي تتمثل في:

- حداثة الموضوع وأصالته من خلال تناول مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية كمتغير مستقل والقياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي كمتغير تابع؛
- تعتبر هذه الدراسة امتدادا علميا يغطي الفجوة البحثية التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة؛
- تقديم غم علمي ذات خلفية نظرية وحالة تطبيقية عملية حول مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية، ودور تطبيقها وتبنيها في زيادة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية؛
- تكمن أهميتها في كونها تناولت متغيرات مهمة في القطاع المصرفي الإسلامي، خاصة مع تجربة الجزائر التي تعتبر تجربة فتية.

الجانب التطبيقي تتمثل في:

- تبرز أهميتها في اختيار القطاع المصرفي الإسلامي الذي يعد مهما في الصناعة المالية الإسلامية، خاصة في الجزائر كونها تعتبر دولة بدأت لتوها في مجاراة تيار الصيرفة الإسلامية؛
- تستمد أهميتها من أهمية تطبيق هذه المعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية محل الدراسة؛
- تبحث الدراسة في تأثير تطبيق وتبني معايير المحاسبة الإسلامية على القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية، وأهم إيجابيات هذا التبني في البيئة الجزائرية؛
- تعتبر هذه الدراسة مرجعا مهما للبنوك الإسلامية الجزائرية كونها عالجت موضع مهم جدا بالنسبة لها كونها تعمل في ظل نظام مزدوج، مما يجعلها تحاول تطبيق هذه المعايير وتكييفها وفق ما يخدم مصلحتها ومصلحة الأطراف ذات العلاقة، خاصة فيما يخص جانب الإفصاح المحاسبي.

5. مبررات اختيار الموضوع

هناك أسباب ومبررات موضوعية وأخرى ذاتية ساهمت في اختيار هذا الموضوع تتمثل في:

- مجال التخصص محاسبة وتدقيق؛
- الانجذاب نحو مواضيع المحاسبة الإسلامية؛
- حداثة الموضوع كونه مصدر إهتمام الباحثين وطلبة العلم المختين في مجال المحاسبة والتدقيق؛
- الرغبة الشخصية لدراسة معايير المحاسبة الإسلامية والتعمق فيها، مع ربطها بالقياس والإفصاح المحاسبي وأدوات التمويل الإسلامي كونه مزيجا دراسيا ثريا؛

- حاجة البنوك الإسلامية الجزائرية –بنك البركة ومصرف السلام الجزائري– إلى تطبيق وتبني هذه المعايير بطريقة كاملة تساعدهم على زيادة القياس والإفصاح المحاسبي في قوائمهم المالية؛
- تزايد أهمية أدوات التمويل الإسلامي والمعايير المحاسبية التي تعتبر المنهج الاساسي لتنظيم عملية التعامل بهذه الأدوات.

6. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة والموضوع الذي تعالجه من خلال متغيراته المتمثلة في معايير المحاسبة الإسلامية، القياس والإفصاح المحاسبي وأدوات التمويل الإسلامي، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق والتفصيلي للمفاهيم النظرية لهذه المتغيرات، وتحديد أهم معالمها وأسباب تواجدها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل هذه المتغيرات وتفسيرها وكذا تحليل الدراسات السابقة، والمنهج المقارن من خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات التي سبقتها، مع الإضافة إلى المنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للتوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة.

7. حدود الدراسة الميدانية:

يتم توضيح ذلك في ظل الحدود التالية:

- **الحدود البحثية:** بنيت الحدود البحثية للدراسة على تناول دور معايير المحاسبة الإسلامية (معيار رقم(01)، معيار رقم(03)؛ معيار رقم(04)، معيار رقم (07)، معيار رقم(08)، معيار رقم(10) ومعيار رقم(28)) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي (المضاربة، المشاركة، السلم، الاستصناع، الإجارة والمرابحة) دراسة حالة البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- **الحدود المكانية:** تمثلت حدود الدراسة التطبيقية في زيارة ومعاينة فروع بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، حيث تمثل المدى الجغرافي لهذه الدراسة في عدة ولايات عبر الوطن؛
- **الحدود الزمانية:** تناولت الدراسة جانبين نظري وتطبيقي للوقوف على دور تبني هذه المعايير في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، حيث ارتبطت المدة الزمنية بالجانب النظري بمدة التحرير الفعلي لهذا الجزء، في حين تتوقف الحدود الزمنية للجانب التطبيقي عند المدة التي أجريت فيها الدراسة الميدانية وتوزيع الاستبيان على البنوك محل الدراسة عبر الولايات المختلفة، والممتدة بين 2023/01/10 إلى غاية2023/09/19.

8. صعوبات البحث

- قلة الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات بطريقة مفصلة، مما يجعل القاعدة النظرية غير واضحة نوعا ما؛

- صعوبة التوصل إلى كافة الفروع الخاصة بالبنكين البركة والسلام، مع عدم الرد من طرف مع موظفي البنكين عبر الموقع الرسمي للتواصل معهم؛
- عدم وجود مراجع توضح العلاقة بين المتغيرات، مما يجعلها أكثر تشعبا؛
- صعوبة التواصل مع الموظفين في هذه البنوك خاصة مع عدم الانتشار الجيد للمعايير محل الدراسة؛
- نظرا لتشعب المعايير وصعوبة أداة الدراسة وجب تقديم شرح لكل من يقوم بالإجابة على الاستمارة لتفادي عدم الدقة والمصداقية من طرف العينة المستجوبة.

9. التعريفات الإجرائية للمتغيرات الأساسية للدراسة:

- **معايير المحاسبة الإسلامية:** هي تلك المعايير والمبادئ التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تنظيم المعاملات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية التي تعتمد على منتجات إسلامية.

- **التمويل الإسلامي:** تمويل أخلاقي يقوم على تقيد خدمات مالية من خلال صيغ إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة، وخلق ثروة عينية أونقدية ترتكز على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛

- **أدوات التمويل الإسلامي:** هي تلك المنتجات والصيغ المعتمدة في التمويل والاستثمار لدى البنوك الإسلامية. تتماشى وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا والغرر، مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة وغيرها.

- **القياس المحاسبي:** هوعملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هوحدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين.

- **الإفصاح المحاسبي:** هوعملية إظهار للمعلومات المالية سواء كانت كمية أووصفية بطريقة صادقة وعادلة في القوائم المالية للزيادة من مصداقيتها وموثوقيتها وشفافيتها لدى الأطراف ذات العلاقة.

10. هيكل البحث

لتتم معالجة الموضوع بطريقة منهجية وعلمية دقيقة وواضحة، تم تقسيم الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي، كما هوموضح في الشرح التالي:

- **الفصل الأول:** حيث يتمحور هذا الفصل حول الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في: المبحث الأول تضمن أهم المفاهيم الخاصة بالتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية، وأدوات التمويل الإسلامي في حين تطرق المبحث الثاني للقياس والإفصاح المحاسبي مفاهيم ومقومات وأهمية، والمبحث الثالث تطرق إلى معايير المحاسبة الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

- **الفصل الثاني:** تطرق إلى العلاقة بين متغيرات الدراسة في ظل الأدبيات التطبيقية، حيث تمحور المبحث الأول حول العلاقة النظرية بين متغيرات الموضوع، والمبحث الثاني تطرق إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية وتوضيح الفجوة البحثية التي ستتم معالجتها من خلال هذه الدراسة، في حين تطرق المبحث الثالث إلى قياس مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لبنك البركة ومصرف السلام الجزائري من خلال القوائم المالية؛
- **الفصل الثالث:** تم إسقاط الجانب النظري ميدانيا، ودراسة دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والمبحث الثاني عرض وتحليل اتجاهات عينة الدراسة، والمبحث الثالث تقييم نموذج الدراسة القياسي والهيكلي واختبار الفرضيات وتحليل نتائجها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة

تمهيد

اكتسب التمويل الإسلامي شعبيته منذ العقود الثلاثة الماضية، كبديل عن التمويل التقليدي القائم على الفائدة، فانتشرت الصناعة المالية الإسلامية من خلال نشأة وتطور البنوك الإسلامية التي كانت نتاج لتمخض الأزمات المالية التي كان سببها الرئيسي الفائدة الربوية، مما جعل المسلمين وغير المسلمين التوجه نحو طلب الخدمات المالية الإسلامية الأخلاقية التي تنبذ الربا والفائدة.

وفي هذا السياق توسعت خدمات البنوك الإسلامية لتشمل عدة صيغ ومنتجات تمويل إسلامية لخدمة رغبات العملاء وتوفير احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية، وتتم كافة هذه العمليات تحت وجود هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تسهر على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال إصدار معايير شرعية ومحاسبية لتنظيم عمل هذه البنوك الإسلامية وتقنين خدماتها المالية بمبادئ وأحكام الإسلام، ويتم تطبيق هذه المعايير من قبل البنوك الإسلامية من خلال تبني متطلبات هذه الأخيرة كالقياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة التمويل القائمة على أساس أدوات التمويل الإسلامي المتعارف عليها عالميا.

وتعتبر معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أداة مهمة لضمان التزام المؤسسات المالية الإسلامية بمعايير شرعية وتحقيق الشفافية والمصداقية في تقاريرها المالية، من أجل تعزيز الثقة بين المؤسسات المالية وعملائها والمجتمع بشكل عام.

من خلال الطرح أعلاه تم تقسيم الفصل الأول إلى:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية؛**
- **المبحث الثاني: مفاهيم نظرية حول القياس والإفصاح المحاسبي؛**
- **المبحث الثالث: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الإسلامية.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية

يقوم التمويل الإسلامي على أدوات ومنتجات تجعله قادرا على التجديد والتأقلم مع الحاجات والمتطلبات الجديدة، التي تفرضها الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولقد استطاعت الصيرفة الإسلامية أن توفر أدوات تمويلية مختلفة تقوم على أسس وأحكام الشريعة الإسلامية، وتتناسب مع كل الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

وسوف يتم تناول مختلف هذه الصيغ والأدوات في البنوك الإسلامية، حيث سيتم إلقاء نظرة أولا على مفهوم التمويل الإسلامي وأهم خصائصه ومبادئه، وصولا إلى أداوته التمويلية التي يقوم عليها باختلاف مدتها وتنوع أهدافها وشروطها.

المطلب الأول: ماهية التمويل في البنوك الإسلامية

يعتبر التمويل الإسلامي نموذجا ماليا يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، يتميز هذا النموذج بتوفير خدمات مالية متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية، وفيما يلي توضيح لأهم مفاهيم التمويل الإسلامي وأدواته والبنوك الإسلامية العاملة على ذلك.

أولا: مفهوم التمويل الإسلامي

توجهت كل المؤسسات المالية إلى استبدال التمويل التقليدي بالتمويل الإسلامي، كونه البديل الأنسب والأفضل بعيدا عن الربا وشبهاته، إضافة إلى انجذاب كل المتعاملين نحوه مع انتشار الصيرفة الإسلامية عبر العالم.

1- تعريف التمويل الإسلامي

حيث عرفه (هشام كامل، 2018، صفحة 14) بأنه تقديم تشكيلة متنوعة من مصادر الأموال بصيغ متوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذات كفاءة تشغيلية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين عرفه (Mahmoud , 2006, p. 4) أن عبارة التمويل الإسلامي تشير إلى حظر الفائدة وتقديم منتجات ذات طابع إسلامي للمسلمين وغير المسلمين، كالتمويل عن طريق المرابحة والإيجار وغيرها من المنتجات الإسلامية البعيدة عن شبهة الربا، ومن جهة أخرى عرفها (Volker , 2011, p. 592)أنه التمويل الأخلاقي في حد ذاته حيث حرم الربا(الفائدة) وعدم اليقين(الغرر) والقمار(الميسر) والزم التعادل في المعاملات المالية في الاقتصاد الحقيقي والمشاركة في الربح والخسارة محققا الكفاءة والعدالة والاستقرار، إضافة إلى ما عرفه (علي محمد، 2016، صفحة 8) على أن يقدم شخص مالا نقديا أوعينيا لشخص آخر يعمل على إدارته في أوجه الاستثمار المختلفة المدرة للربح، أوتقديم عناصر إنتاجية أوسلع عينية لآخر مقابل ثمن يسدد في آجال محددة ضمن الأطر

والمبادئ الإسلامية المباحة. في حين لخصه (قحف، 2004، صفحة 12)على أنه تقديم ثروة عينية أونقدية بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية، في حين يشير (Adamu Z., 2019, p. 26) له أنه عبارة عن توزيع الموارد الشحيحة بما يتوافق مع التعاليم الإسلامية لتحقيق رفاهية الإنسان دون الحد من الحرية الفردية.

وتقدم الطالبة الجدول الموالي لتبين فيه آراء عدد من الباحثين حول مفهوم التمويل الإسلامي.

الجدول (1-1): المقارنة بين تعريفات التمويل الإسلامي

الباحث	المرتكز في المفهوم
هشام كامل	التركيز على أنه تقديم صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
Mahmoud	ركز على حضر الفائدة، وتقديم خدماته للمسلمين وغير المسلمين.
Volker	ركز على أنه تمويل أخلاقي، وانه يتعامل في الاقتصاد الحقيقي.
علي محمد	تركيز على مبدأ المشاركة في التمويل والعمل ضمن أطر شرعية.
منذر قحف	عرفه على أنه ثروة عينية تقدم لطرف آخر من أجل الاسترباح وفق الشريعة الإسلامية.
Adamu Z	هوتوزيع الموارد الشحيحة لتحقيق رفاهية الإنسان وفق مبادئ إسلامية.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر الواردة أعلاه-بتصرف-

من خلال ماارتكز عليه الباحثون في تعريفهم للتمويل الإسلامي، يمكن تعريفه باختصار على أنه تمويل أخلاقي يقوم على تقيد خدمات مالية من خلال صيغ إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة، وخلق ثروة عينية أونقدية ترتكز على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، لتحقيق الرفاهية للمسلمين وغير المسلمين.

ومن التعريفات السابقة يعتبر التمويل الإسلامي من أسرع قطاعات التمويل العالمي نموا وانتشارا، وبطبيعته يتميز بعدة خصائص ومميزات (DOĞAN DELİL و HOSSAM AL-DIN، 2021، الصفحات 67-68) أهمها:

1-1- الخاصية الأولى: تحريمه للربا ولا تتضمن أساليبه أدنى شبهة له وهذه مستندة إلى قول الله تعالى بحرمة الربا والحرمة التعامل به وبأنواعه، ويجب أن تكون هذه الخاصية في كل متعامل يتعامل على أساس التمويل الإسلامي، وهي تمنع الظلم وتحافظ على حقوق الفقير في تنمية موارده.

1-2- الخاصية الثانية: التمويل الإسلامي مرتبط بالسوق الحقيقي هوالذي ينتج السلع ويتم تبادلها فيه ويكون بالاستثمار أوالإنفاق، فالاستثمار الحقيقي هوتوجيه المال نحوالمشروع الذي يهدف إلى امتزاج وسائل الإنتاج بنفسها بناء عليه يأتي ربح هذه العملية ربحا حقيقيا ظهر في زيادة الإنتاج، أما الإنفاق الحقيقي هوأن يكون التمويل في مشاريع مباحة في الشريعة، ولا ينفق فيما يخالف مقاصد الشريعة الإسلامية.

1-3- الخاصية الثالثة: أساس الربح في جميع أنواع التمويل الإسلامي هوالتملك لأن جميع العقود التمويلية الإسلامية تقوم على التملك التام والحقيقي لسلعة أوخدمة أوأصل إنتاجي ينتج سلعة أوخدمة ما.

1-4- الخاصية الرابعة: يتميز أيضا بالالتزام الأخلاقي والعدالة الاجتماعية، حيث أن يشترط أن تكون السلعة أوالخدمة الممتلكة أوالمقدمة طيبة وليست خبيثة، لهذا هويجمع بين شقين أخلاقي واقتصادي.

2- مبادئ التمويل الإسلامي

ويمكن ذكر مبادئ للتمويل الإسلامي في الشكل الموالي.

الشكل رقم(1-1): مبادئ التمويل الإسلامي

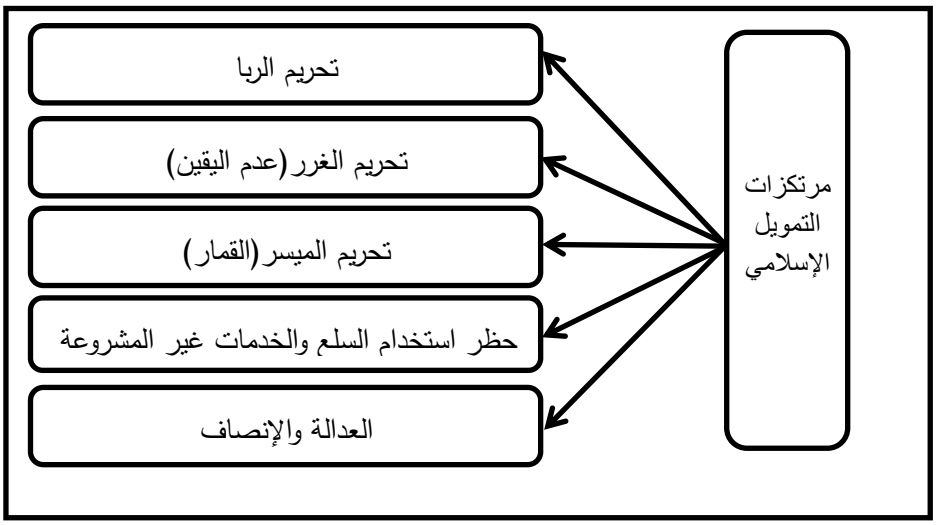

المصدر: (M. Kabir Hassan, Rasem , & Umar , 2013, pp. 26-27)

يوضح الشكل أعلاه أهم مبادئ التمويل الإسلامي حيث يتميز بتحريمه للربا والغرر والميسر وكذا تحريم التعامل في السلع والخدمات الغير مشروعة، علاوة على ذلك تميزه بالعدالة والإنصاف حيث أنه يعطي الحق لأصحاب العجز في الحصول على حاجياتهم من التمويل وأصحاب الفائض في الحق في استعمال الفائض وتحقيق الربح المشروع.

في حين يرى الباحث (Muhammad, 2007, pp. 77-78-79) أن مبادئ التمويل الإسلامي تتمثل فيما يلي:

2-1-تجنب الفائدة(الربا) وهوالمبدأ الأساسي والمهم في التمويل الإسلامي حيث يمنع منعا باتا الفائدة أخذا وعطاءا لأنها تعتبر ربا وهومحرم شرعا؛

2-2-تجنب الغرر وهومبدأ رئيسي آخر للتمويل الإسلامي، حيث يشير إلى دخول المتعاملين في عقد يتسم بعدم اليقين وعدم معرفة خطره وماهي نتائجه المحتملة، وهذا ما تنهى عنه التعاليم الإسلامية وهوعكس اليقين والمعرفة لذلك وجب عدم الدخول في أي معاملة لا تعرف معلوماتها ونتائجها؛

2-3-تجنب المقامرة والميسر وألعاب الحظ وهذا مبدأ آخر يقوم على أساسه التمويل الإسلامي، بمعنى أن جميع الأدوات مثل سندات الجوائز أواليانصيب هي تقوم على أحداث غير مؤكدة وغير معروف مصدرها وهي مبنية على الصدفة والحظ، هذا يجعلها تدخل في المحظورات التي تحظرها مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية سواء مؤسسات أوأفراد؛

2-4-تقاسم الربح والخسارة، بمعنى أنه يحصل جميع أطراف عقد التمويل على الربح المحصل وتقاسمه فيما بينهم حسب ما اتفقوا عليه، إلى جانب تحمل وتقبل الخسائر من كل أطراف المعاملة المالية كل حسب الصيغة المعتمدة (Md., 2018, p. 11).

ويمكن إضافة هذه المبادئ من طرف الباحث (ميقاويب، 2015، صفحة 59)حيث لخصها في:

- التملك بمعنى يمنح للمالك الحق في الزيادة المتولدة عن الشيء المملوك استنادا إلى قاعدة "الخراج بالضمان" التي تعطي للتاجر الحق في الزيادة على البضاعة التي يمتلكها باعتباره ضمان لها عند تلفها، إضافة إلى قاعدة "الغرم بالغنم" التي تفيد عكس سابقتها، فالخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا؛
- الواقعية وتقتضي ارتباط عائد التمويل بنتائجه الحقيقية، إذ لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثماره، فإذا كان ربحا فله حصة منه، وإن كانت خسارة قص ماله بقدرها، ولا يمكن أن يحدد العائد سلفا كسعر فائدة على المال؛

- تمويل الإنتاج الحقيقي وذلك بالمشاركة في في إنتاج السلع والخدمات وتداولها، وهوما يقوي الرابط بين الاقتصاد النقدي ونظيره الحقيقي، وهوما يساعد على استقرار المؤشرات المالية والنقدية الكلية (عصام عمر، 2013، صفحة 241).

3- أهمية التمويل الإسلامي

حسب الباحث (منار دحام، 2018، صفحة 19)تظهر أهمية التمويل الإسلامي من خلال الالتزام بمبدأ تحريم الربا، إذ أن الاقتراض في الإسلام لا يكون إلا بغرض توليد الدخل وللضرورة الملحة، ويعتبر أيضا عاملا مهما في رفع القدرة التنافسية في شتى القطاعات.

وتتمثل أهميته أيضا حسب (ميساء منير، خلود أحمد، و نسرين ماجد، 2021، صفحة 166) أنه يساهم في الحد من التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار، إذ أن عملها يرتبط بالأرباح الناتجة عن الاستثمار الحقيقي والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وزيادة العرض الكلي.

في حين تكمن أهميته حسب باحث آخر (علا السيد، 2018، صفحة 18)أن التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال اتساع دائرة الشمول المالي لتتضمن الفئات المستبعدة من التعامل مع القطاع المصرفي بتوفير عقود تمويلية شرعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويرى (سبع و قويدري، 2016، صفحة 226) أن التمويل الإسلامي تتبع أهميته أنه يهدف إلى تحقيق العدل بين الجميع ويحول دون جعل المال دولة بين الأغنياء وبذلك يحقق النشاط الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والتنمية الاجتماعية.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية تعتبر نموذجا ماليا فريدا يعمل على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، تلبية لرغبات العملاء والمستثمرين، وتحظى بشعبية متزايدة في في العلم بأسره، سيتم التعرف على أهم مفاهيمها ونشأتها وأهدافها.

1-نشأة البنوك الإسلامية

يرى (خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 23) أن تفشي ظاهرة البنوك التقليدية في البلاد الإسلامية، وتعاملها بالربا المحرم شرعا، دفع بعلماء الأمة الإسلامية ومفكريها بالتصدي لها وتحذير المسلمين من التعامل معها، وسعوا إلى البحث عن البديل الإسلامي ومحاولة إقامة بنوك إسلاميه بالإضافة إلى انتشار الوعي الديني في وسط الشعوب ومما ساهم في ظهور البنوك الإسلامية ارتفاع أسعار البترول سنة 1973م ووجود فوائض استوعبتها هذه البنوك، وأيضا دعا فيرناندیز في الأرجنتين

إلى استبدال نظام الفائدة بنظام المشاركة والشركة وهوا الأساس الذي يقوم عليه النظام البنكي الإسلامي إذن هناك دوافع دينية واقتصادية دعت إلى قيام البنوك الإسلامية.

بدأت أول محاولة لتجسيد فكرة البنوك الإسلامية وتحويلها إلى واقع عملي مع بداية الستينات بمصر، وذلك عام 1963م متمثلة في بنوك الادخار المحلية التي أسست بناءا على نبذ التعامل بالفائدة، وعقبتها محاولات مماثلة في باكستان ثم في مرة ثانية في مصر (بنك ناصر الاجتماعي 1971م ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م ثم بنك دبي الإسلامي عام 1975م، فبنك فيصل السعودي، وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977م، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م...)

ثم توالى إنشاء هذه البنوك في الدول الإسلامية والغربية بعد ذلك، رغبة في تلبية رغبات العملاء المتزايدة على صيغ التمويل الإسلامية (عبد الحميد، 2004، صفحة 83). في حين أعرب المسلمون في ماليزيا عن رغبتهم في إنشاء بنوك إسلامية على غرار مصر والأردن وغيرها من الدول الإسلامية حيث في مارس 1981م وافقت الحكومة على اتخاذ إجراءات فورية لتشريع يمكن من إنشاء بنوك ومؤسسات تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية (Fathullah i, 2019, p. 308).

2- تعريف البنوك الإسلامية

حسب الباحث (د.نايف، 2020، صفحة 8) البنوك الإسلامية هي المؤسسات المالية التي تستقبل أموال العملاء وتستثمرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

في حين يعرفها (Patrick & Kangni , 2010, p. 3)أنها كيانات لتعظيم الربح في ظل الشريعة الإسلامية حيث تعمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وتقديم خدمات مصرفية تحت لواء صيغ تمويل إسلامية مستبعدة كل ما هو فائدة وربا.

في حين يعرفها (Shakeel, Wani, Mir , & Yasser, 2021, p. 15) "البنك الإسلامي هو كيان مالي يقوم بممارسة مصرفية تلتزم بقواعد ونظام وقيم المبادئ الإسلامية أبرزها حظر تحصيل ودفع الفائدة على أي من أنشطتها".

ويمكن توضيح أهم الخصائص التي تتميز بها البنوك الإسلامية في النقاط الموالية:

- التعامل بمبدأ الغنم بالغرم أي أن المال لا يكون غانما إلا إذا تحمل مخاطر نتيجة عدم التأكد المرتبطة بقطاع الأعمال (حكيم حمود، ثورة صادق، و محمد حسن، 2019، صفحة 37)؛
- يرتكز على الأنشطة الخالية من الفوائد ويستند إلى تقاسم الأرباح والخسائر بين أطراف العقد أو المعاملة كل حسب الصيغة المعتمدة (AYHAN ، 2019، صفحة 43)؛

-تتسم البنوك الإسلامية بخاصية المشاركة في الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى اقتصاد مشترك الذي بدوره يساهم في رفاهية واستقرار النظام الاقتصادي (Hassan & Mona, 2019, p. 51).

-تتميز البنوك الإسلامية بهيكل رأس مال يرتبط بحظر الفوائد ومشاركة الربح والخسارة، مما يجعلها تختلف عن البنوك التقليدية في هذه الخاصية (Mohammed & Vidyasagar, 2021, p. 186)؛

- عدم حدوث حالة عدم اليقين والمخاطر الموجودة في البنوك التقليدية في البنوك الإسلامية بالقدر نفسه، ويرجع ذلك أن العمليات البنكية الإسلامية تستند إلى الثقة القائمة بين المدين والدائن في حالة المخاطر ومشاركتها فيما بينهما (Carlos Norzagaray , 2020, p. 20)؛

3- أهداف البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي من خلال تلبية رغبات المجتمعات الإسلامية وتطهير كافة المعاملات من آفة الربا وبعيدا عن أسعار الفائدة، بالإضافة إلى كونها تساهم في النشاط الاقتصادي من ناحية إرساء قواعد العدل والمساواة (غازي ، 2014، صفحة 76)، ومنه يمكن تلخيص أهداف البنوك الإسلامية في التالي:

الشكل رقم(1-2): أهداف البنوك الإسلامية

أهداف مالية	• التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان وتنمية الموارد
أهداف إستثمارية	• الاستثمار المباشر، المشاركات ترويج المشروعات، درأسة الجدوى للغير، تحسين المناخ الإستثماري العام.
أهداف إجتماعية	• المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك من خلال منح القروض الحسنة، والعمل على عدم الوقوع في المخالفات الشرعية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (مصطفى كمال، 2012، صفحة 48)-بتصرف-

من الشكل أعلاه تتضح أبرز أهداف البنوك الإسلامية التي حسب (Alaa, Nahed, Nimer, Malek, Ahmad, & Mazen , 2019, p. 1688) في:

- هدف التنمية حيث تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إلغاء الفوائد وخفض تكاليف المشاريع وتنمية الوعي الادخاري؛

- تعمل على تشجيع العمليات الاستثمارية من خلال استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في الاقتصاد الحقيقي بما يتماشى مع الأحكام الإسلامية؛
- تعمل على تقديم خدمات الاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتنميتها بطرق شرعية بعيدة عن الربا ومشتقاته؛
- يهدف البنك الإسلامي إلى تقديم خدمات عالية الجودة، وأداء مالي ذو مستوى عالي للعملاء من خلال تحقيق مبدأ المساءلة والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية (El-Halaby & Hussainey, 2023, p. 25)؛

4- وظائف البنوك الإسلامية

يتضح أن قيامه بهذه العملية يندرج ضمن وظائف تتمثل على سبيل المثال لا الحصر في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-3): وظائف البنوك الإسلامية

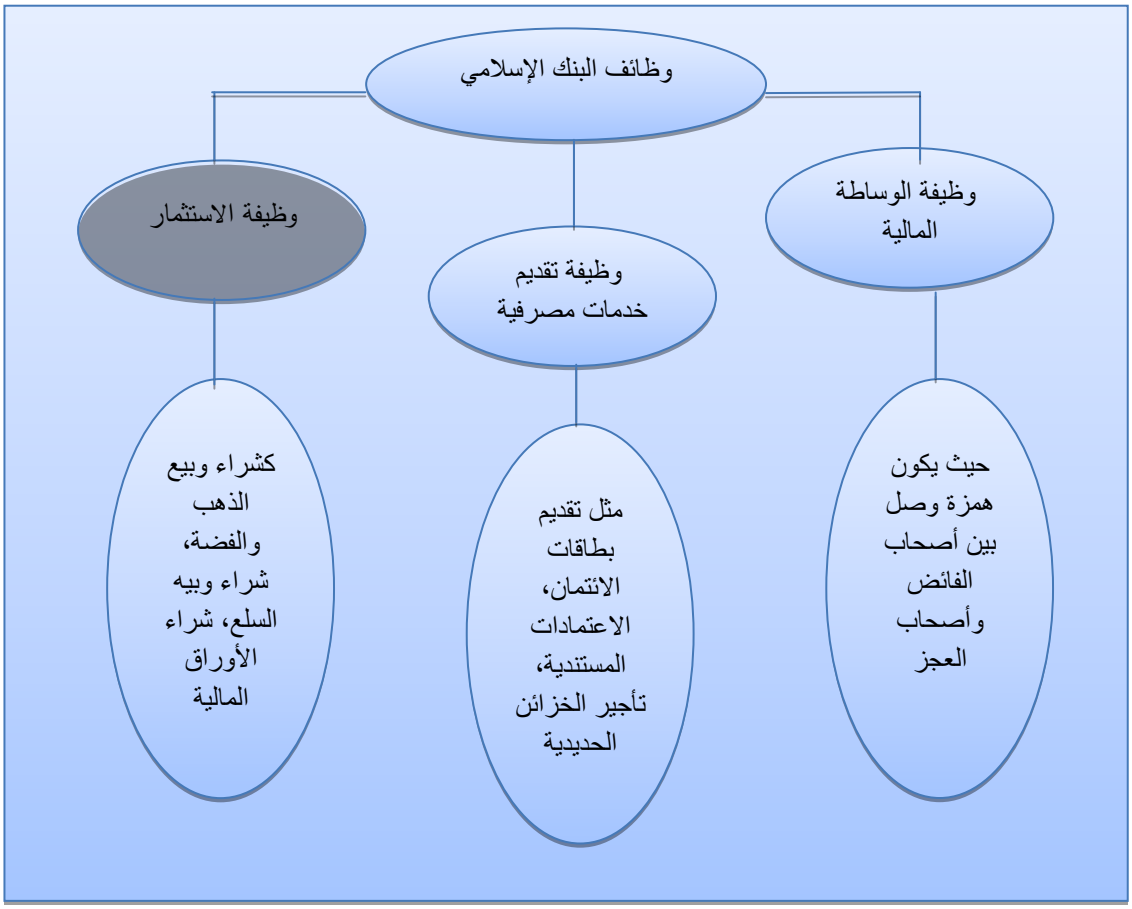

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (زعرور و وسيلة ، 2020، صفحة 56)-بتصرف-

ومن خلال الشكل أعلاه يمكن التفصيل أكثر في وظائف وخدمات البنوك الإسلامية حسب الباحث (الهاشمي، 2010، الصفحات 214-227):

-فتح الاعتماد المستندي وهو عقد يتم التعامل به في عمليات التصدير والاستيراد ويكون إما اعتماد مستندي مغطى بمعنى دفع العميل المصاريف بالكامل، وغير مغطى بمعنى يدفع جزء فقط من المصاريف؛

- خطاب الضمان بمعنى الكفالة البنكية ويصدره البنك بناء على طلب أحد عملائه لصالح طرف ثالث، يتعهد فيه بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب الطرف المستفيد ذلك من البنك خلال مدة محددة؛

-بيع وشراء العملات الأجنبية إما مناجزة عن طريق خزانة البنك أو عن طريق الحساب البنكي، أو عن طريق المواعدة وهي تأجيل العملية إلى المستقبل؛

- التحويلات وأعمال المراسلة حيث تقوم بهذه الوظيفة داخليا أو خارجيا بالعملة المحلية أو الأجنبية؛

- خدمات الأوراق المالية والتجارية كإيداع الأسهم وبيع وشراء الأوراق المالية نيابة عن المتعاملين وغيرها، وتحصيل الأوراق التجارية وقبولها كتأمين أو ضمان وغيرها من هذه المعاملات؛

- تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بالإضافة إلى تأجير الخزائن الحديدية لعملائها وكذلك خدمات استثمارية كدراسة الجدوى واستشارات ودراسات للمشاريع، وتمويل الاستثمار عن طريق أدوات التمويل الإسلامي المعروفة.

تم عرض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالتمويل الإسلامي، والبنوك الإسلامية التي تعتبر أهم حيز مالي واقتصادي يقوم تقديم خدمات التمويل الإسلامي لكل الفئات المجتمعية باختلاف الرغبات والثقافات والأعراق والدين، تحت راية مبادئ الشريعة الإسلامية، وسيتم التطرق لأهم الادوات المالية الإسلامية التي يتم التعامل بها في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: ماهية أدوات التمويل الإسلامي

تقوم المعاملات البنكية الإسلامية على عدة أدوات تمويل تعتبر هي اللبنة الأساسية في جذب العملاء المسلمين والغير مسلمين إلى الاستثمار وتلبية حاجياتهم بناءا على ما تنص عليه مبادئ الشريعة الإسلامية، وسيتم التطرق في العرض أسفله إلى أهم المفاهيم المتعلقة بها.

أولا: مفهوم أدوات التمويل الإسلامي

تعتبر همزة الوصل بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض لتحريك العجلة الاقتصادية بارتكازها على الشريعة الإسلامية. وفيما يلي عرض لأهم ما تحتويه أدوات التمويل الإسلامي من مفاهيم نظرية.

1- تعريف ومشروعية أدوات التمويل الإسلامي

تتلخص مفاهيم أدوات التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركة وعلى أساس المديونية.

1-1- الأدوات القائمة على المشاركة

تتميز أدوات التمويل الإسلامي بكونها أدوات تقوم على عدة مبادئ وفي هذا العنصر سيتم التطرق إلى أدوات التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ التشارك في الربح والخسارة

الجدول رقم(1-2): تعريفات وحكم أدوات التمويل القائمة على المشاركة

أداة التمويل	التعريف	المشروعية
المضاربة	يقال ضاربه في المال مضاربة، إذ دفع إليه مالا ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما على ما شرطا والوضعية على المال والمضاربة تعني القراض وهومشتق من القرض، لأن كل واحد منهما في الربح شيئا مفروضا؛ واتفق الفقهاء على أنها عقد شركة بين بدن ومال، ويكون الربح بينهما حسبما يشترطانه.	مشروعة مباحة تستمد المضاربة مشروعيتها من الكتاب والسنة وفي إجماع العلماء، لقوله تعالى ۞ وَءَاخَرُونَ يضربون فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ٢٠ المزمل
المشاركة	معناها الاختلاط والخلطة، أي خلط الأملاك العائدة لأشخاص متعددين، ثم أطلق اسم الشركة على العقد وان لم يوجد اختلاط؛ واجمع الفقهاء على أنها عبارة عن اختلاط نصيبين وثبوت الحق فيها لاثنين أو أكثر مع إذن التصرف لهما مع أنفسهما.	مباحة ومشروعية حسب ما جاء في الكتاب والسنة والإجماع لقول تعالى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ" ٢٤ ص

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (محمد ، سراج ، و بدران، 2009 المجلد 2، الصفحات 20-21)،(محمد، سراج ، و بدران، 2009 المجلد3، الصفحات 18-19)-بتصرف-

من الجدول أعلاه يمكن القول حسب (Moniruzzaman, 2018, p. 11) أن المضاربة هي نوع خاص من الشراكة حيث يوفر أحد الشركاء رأس المال الكامل للآخر للاستثمار في مشروع تجاري، فالشخص الذي يوفر رأس المال يسنى رب المال والشخص الآخر يسمى المضارب ويتم تقاسم الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقا، في حين تعتبر المشاركة عبارة عن مشروع استثماري مشترك حيث يتم تقاسم جميع الشركاء رأس المال ويمكن أن تتم المساهمات عينية أونقدية، ويتم توزيع الأرباح بنية متفق عليها والخسائر بنسبة رأس المال.

1-2- أدوات التمويل القائمة على المديونية

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى أدوات التمويل القائمة على المديونية، والتي يكون فيها الاتفاق على الثمن والربح من شروط صحتها.

الجدول رقم(1-3): تعريفات أدوات التمويل القائمة على المديونية

أداة التمويل	التعريف	المشروعية
المرابحة	من ربح في تجارته ربحا، إذا أفضل فيها واستشف، والمرابحة بضم الميم بيع السلعة بما اشتراها به، مع زيادة ربح معلوم. واتفق الفقهاء على أنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم للطرف الشاري.	ثبتت مشروعية المرابحة بالأدلة التي استدل بها لمشروعية البيع ومنها قوله "إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مثل ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ" ٢٧٥ البقرة
الإجارة	مشتقة من الأجر، وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجرا؛ اجتمع الفقهاء على أنها عقد لازم على منفعة، مدة معلومة بثمن معلوم، وعامة فالإجارة ترد على المنافع، وليس على الأعيان التي تتولد من الأعيان التي لا تستهلك كاملة أول استخدام لها؛	الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، لقوله فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ "٦" الطلاق فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فأقامه قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا "٧٧" الكهف
السلم	معناه استعجال رأس المال وتقديمه، ويقال سلف لغة، أسلم وسلم وأسلف، والسلف تقديم رأس المال، والسلم تسليمه في المجلس، فالسلف أعم من السلم، لأنه يطلق على القرض؛ واجمع الفقهاء على انه بيع موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض حاضرا ببدل مستقبلا.	ثبتت مشروعيته ليحقق مصلحة كل طرفيه، حيث ثبت من أقوال الفقهاء حيث يقول صاحب المغني في ما معناه يجوز السلم ليرتفقوا ويرتفق المسلم بالاسترخاص.
الاستصناع	مصدر ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف من استصنع الشيء أي دعا إلى صنعه، ويقصد به طلب صنع شيء من صانع محترف الصنع؛ حسب ما جاء بها الفقهاء فهو طلب صنع شيء من صانع بثمن معلوم ويحل ضمن مسائل السلم.	ثبتت مشروعيته باستصناعه صلى الله عليه وسلم الخاتم والمنبر وبالاستحسان والقواعد العامة في العقود والتصرفات والمقاصد الشرعية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (محمد، سراج ، و بدران، 2009 المجلد1، الصفحات 38-39)، (محمد، سراج ، و بدران، 2009 المجلد4، صفحة 19) (محمد، سراج ، و بدران ، 2009 المجلد5، الصفحات 8-7-99)-بتصرف-

من خلال التعريفات الواردة في الجدول أعلاه يمكن القول أن المرابحة عبارة عن بيع السلعة بهامش ربح معلوم للمشتري وبالنسبة للبنك يتفق مع العميل على أن يشتري له هذه السلعة مقابل ربح معلوم ومتفق عليه بينهم، بينما الإجارة تتم بين طرفين المستأجر والمؤجر وهو أن يتم تأجير سلعة أو خدمة، مقابل عوض أو أجر يدفع لمن قدم الخدمة، في حين أن السلم تعجيل الثمن للبائع والدفع آجلا للمشتري، ويسمى البائع مسلما فيه والمشتري رب السلم، مثل أن يشتري أكرم خمسون سيارة ذات نوع معين يذكر له صفتها ونوعها على أن يستلمها بعد مدة معينة بمبلغ مدفوع الآن، هو عقد بين طرفين

طرف يسمى المستصنع والطرف الثاني الصانع، ويتحدد مفهومه بأن طلب من الصانع أن يصنع له شيئا معينا بذاته وصفته، البيوع أو البيع هو عملية مبادلة مال بمال أومقابلة شيء بشيء ويسمى طرفيه البائع والمشتري أو عميل، ويطلق على محل البيع المبيع والثمن للطرفين.

2- أركان عقود أدوات التمويل الإسلامي

قبل التعرف على أركان العقود التمويلية المبنية على أدوات التمويل الإسلامي، وجب التعريف بالعقد لغة واصطلاحا كون أنه تم توضيح مفهوم الأدوات التمويلية في الفرع السابق، فحسب الباحث (ابو سلمان، 2000، صفحة 20) يعرف العقد لغة انه الجمع بين أطراف الشيء وربطها، وهو ضد الحل ونعني به إحكام الشيء وتقويته، أما اصطلاحا هو ربط بين كلاميين ينشأ عنه حكم شرعي بالالتزام لأحد الطرفين أوكلاهما.

ومن يمكن القول أن العقد هو التزام ينشأ بين طرفين أو أكثر، ويكون مبني على التفاهم والرضا. ولكل عقد من عقود أدوات التمويل الإسلامي أركان تكون هي المقومات الأساسية التي يرتكز عليها العقد، وفيما يلي أركان كل أداة من هذه الأدوات.

2-1- أركان عقد المضاربة: يتم تنفيذ عقد المضاربة بناءا على توافر أركانه المنصوص عليها شرعا واقتصادا وتتمثل في حسب (رفيق، 1993، الصفحات 62-63):

- **المتعاقدان:** يشترط وجود متعاقدان وهو صاحب المال وصاحب العمل، ويجب توفر فيهما الأهلية والولاية لصحة العقد بينها، ويمكن أن يكون صاحب المال شخصا أو أكثر، يجدر الإشارة في المضاربة البنكية يكون البنك الإسلامي أحد الطرفين؛
- **المحل أو المعقود عليه:** هنا يقصد به الربح وفي رأي آخر هو رأس المال، ويجب أن يكون نقدا معلوما المقدار والصفة والجنس معينا ومسلما وحاضرا إلى العامل.
- **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول يجب أن يرد كل من الإيجاب في معنى واحد فإن اختلفا لا تنعقد.

2-2- أركان عقد المشاركة: حسب (Makokha, 2017, p. 29) تتمثل أركان عقد التمويل بالمشاركة في:

- **المتعاقدان:** أو الشريكان أو طرفا العقد أو الشركة، ويمكن أن يكون أكثر من شريكين؛
- **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول؛

2-3- محل الشراكة (موضوع المشاركة): وهو رأس مال المشاركة ويمكن أن يكون نقدا أوعينا.

2-4- أركان عقد المرابحة: حسب الباحث (Makokha, 2017, p. 31)تتمثل أركانها في البنك الإسلامي والعميل والطرف الثالث هو المورد الذي يشتري منه البنك السلعة التي يحتاجها العميل والربح

والذي بدوره يكون معلوما للطرفين، وهي ليست قرضا بل بيع ائتماني يمكن عملاء البنوك من الشراء دون الحاجة للحصول على القرض، ويمكن أيضا حسب (الشيخ س.، 2010، صفحة 69) توضيح أطرافها أو أركانها بين الآمر بالشراء وهو المشتري الثاني أي العميل، والمأمور بالشراء هو البنك وهو البائع الثاني، والبائع الأول وهو مالك السلعة والمورد بالنسبة للبنك.

2-5- أركان عقد الإجارة: يرتكز عقد الإجارة على أركان وأساسيات لابد من وجودها لضمان توافر عقد صحيح الشكل والمضمون، وهي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-4): أركان عقد الإجارة

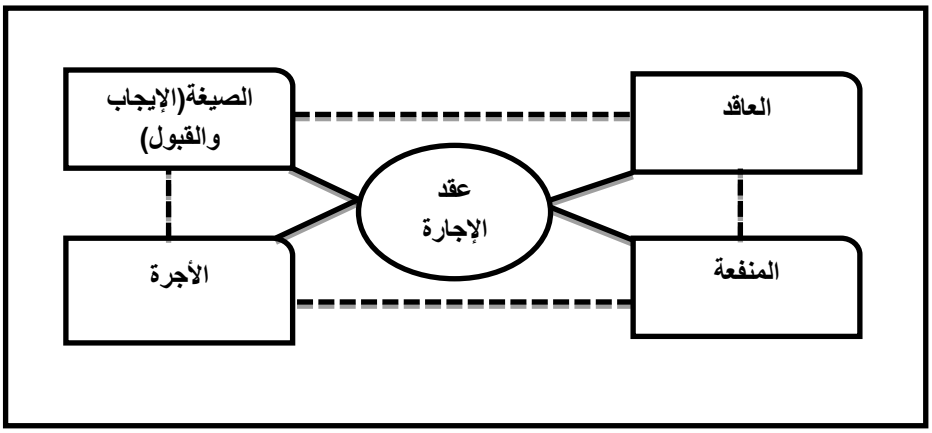

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (ابو سلمان، 2000، الصفحات 27-28-30-34)-بتصرف-

من الشكل أعلاه يمكن توضيح وشرح أركان عقد الإجارة:

- **العاقد:** أوالعاقدان وهما طرفي العقد المستأجر والمؤجر؛
- **الصيغة (الإيجاب والقبول):** إيجاب من طرف المستأجر والقبول من طرف المؤجر؛
- **المنفعة:** وهو الأصل مؤجر موصوف الذمة.
- **الأجرة:** وهي قيمة التأجير خلال فترة زمنية محددة بين الطرفين ويقال أيضا الثمن.

2-6- أركان عقد السلم: السلم عقد من عقود المعاوضات ونوع من البيوع، لذا فإن له أركان تتلخص في التالي (الحريري الزهراني، 2015، صفحة 38):

- **العاقدان:** وهما المسلم(المشتري) ويسمى رب السلم، والمسلم إليه ويسمى (البائع)؛
- **المعقود عليه(المحل):** المسلم فيه(المبيع)، ورأس مال السلم(الثمن)؛
- **الصيغة:** الإيجاب ويصدر من المسلم(المشتري) والقبول يصدر من المسلم إليه(البائع).

2-7- أركان عقد الإستصناع: حسب الباحث (اليحيى، 2020، صفحة 212) اتفق الفقهاء أن لعقد التمويل بالاستصناع كغيره من سائر العقود فهو يقوم على أركان هي:

- **الصيغة:** وهي القبول والإيجاب؛
- **العاقد:** وهو طالب الاستصناع وصانع المستصنع فيه، بمعنى طرفا عقد الاستصناع؛
- **المعقود عليه:** هناك من يقول أن المعقود عليه العمل دون العين، وهناك من يقول انه العين اي المستصنع فيه ويقال أيضا الوصف الذي يحدث المحل بعمل العامل.

3- شروط أدوات التمويل الإسلامي

لضمان صحة عقود التمويل بأدوات التمويل الإسلامي، وجب توفر شروط أجمع عليها الكثير من الفقهاء والعلماء، بالإضافة إلى الخبراء في الصيرفة الإسلامية.

3-1- شروط عقد التمويل بالمضاربة: حسب الباحث (الشمري و الزبيدي، 2019، صفحة 65) فإن شروط عقد المضاربة تتمثل في:

- **شرط العمل في التجارة:** معظم الفقهاء ذهبوا لتوسيع العمل الذي تشمله المضاربة وأن لا يكون مقتصرا على العمل التجاري فقط، بل هذا ما ينسجم مع العمل البنكي تماما؛
- **اختصاص المضارب بالعمل:** من شروط المضاربة وصحتها انفراد المضارب بالعمل، يعني إذا اشترط البنك مشاركة المضارب بالعمل فسدت المضاربة سواء قام بالعمل أولم يعمل، وهناك رأي آخر بجواز أن لمالك المال(البنك) جميع ما يجوز للمضارب، كونها تعطي لصاحب المال ضمانا واطمئنانا أكبر على عمله، ويمكن إضافة شروط حسب الباحث (حمدان، 2005، صفحة 31) أنها تجوز إلا بالنقدين ويجب إعلام رأس المال عند العقد والربح شائعا بينهما، وقدره معلوم لكل واحد منهما.

3-2- شروط عقد التمويل بالمشاركة: يشترط في عقد التمويل بالمشاركة تحديد عائد عامل المشارك بعمله كنسبة من محددة من ربح غير معروف، ويتم توزيع الأرباح في حالة تحققها بين العمل ورأس المال على أساس (الطاهر، البشير، و عبد الكريم، 2014، صفحة 39):

- أن حصة الشريك كعائد عمل تمثل نسبة صافي الربح المحقق؛
- أن يوزع الباقي بين البنك والشريك نسبة ما ساهم به كل منهما في رأس المال، وفي حالة الخسارة تتم تقاسمها بنسبة مساهمة كل منهما برأس المال ولا عائد عمل للشريك.

3-3- شروط عقد التمويل بالمرابحة: حسب الباحث (محمد و سلمان ، 2021، صفحة 123) وجب وجود الشروط الموالية في عقد التمويل بالمرابحة لإثبات صحته وتتمثل في النقاط التالية:

- يجب أن يكون الثمن معلوما للمشتري (العميل)، والعلم بالثمن الأول الذي اشترى به البائع؛
- العلم بالربح لأن يعتبر جزء من الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع؛

- أن لا يكون الثمن الأول مبنيا على ربا لان ما زاد في مال الربا فهو ربا وليس ربحا؛
- أن يكون العقد في البيعة الأولى صحيحا، ليصح العقد في البيعة الثانية؛
- أن يكون رأس المال من المثليات كالمكيلات والموزونات، فإن كان قيميا مما لا مثل له من العروض لم يجز بيعه مرابحة؛
- يجب ألا تكون السلع من النوع خطير والغير مشروع والممنوعة والمحرمة؛
- أن يتم تملك المصرف للسلعة من صاحبها قبل أن يتم بينه وبين العميل وعد ملزم بالشراء.

3-4- شروط عقد التمويل بالإجارة: يشترط في عقد الإجارة أربعة شروط كما في عقد البيع، وتتمثل في (حميش و شواط، 2011، صفحة 154):

- شروط الانعقاد يشترط أهلية العاقدين، بأن يكون كل منهما عاقلا مميزا؛
- شروط النفاذ كون العاقد المؤجر مالك لما يؤجره، أو وكيله فلا تنفذ إجارة الفضولي لعدم الملك أو الولاية، وإنما موقوفا على إجازة المالك؛
- أن تكون العين المؤجرة مباحة شرعا وما يترتب عنها من منافع تكون كذلك مباحة شرعا؛
- يجب أن لا تكون العين المؤجرة معيبة مما يصعب خلق المنفعة منها، مع ضرورة معلوميتها عند التعاقد لكلا الطرفين.

3-5- شروط عقد التمويل بالسلم: حسب (Usmani, 2022, p. 3)أولا وقبل كل شيء من الضروري لصحة التمويل بالسلم توفر الشروط التالية:

- ضرورة أن يدفع المشتري الثمن بالكامل للبائع في وقت إجراء البيع، لأنه في حالة عدم دفع الثمن بالكامل، سيكون بيع دين مقابل دين وهذا محرم؛
- يجب التعامل في السلع التي يمكن تحديد مواصفاتها من النوعية والكمية بدقة كي لا يتأثر هذا العقد؛
- من الضروري أن تكون جودة السلعة المراد شراؤها من خلال السلم محددة تماما دون ترك أي غموض قد يؤدي إلى نزاع؛
- يجب تحديد التاريخ الدقيق ومكان التسليم في العقد.

3-6- شروط عقد التمويل بالاستصناع: وهي توفر عدة شروط لضمان صحة هذا العقد حسب (Usmani, 2022, p. 7):

- يجب تحديد السعر بموافقة الأطراف وأن يتم تسوية المواصفات الضرورية للسلعة (المراد تصنيعها) بشكل كامل بينهما؛

- يجب تحديد وقت التسليم للمستصنع بين الطرفين، وإذا تم التأخر عن الوقت المحدد وجب تحيد غرامة مالية ويجوز للمشتري أوالمستصنع أن لا يقبل السلعة؛

ثانيا: أنواع عقود أدوات التمويل الإسلامي

تتميز عقود أدوات التمويل الإسلامي بتنوعها من أجل خدمة جميع متطلبات العملاء وتباين واختلاف توجهاتهم فيما يلي عرض لأهم هذه الأنواع حسب كل صيغة وأداة من أدوات التمويل الإسلامي:

1- أنواع التمويل بعقد المضاربة: يوجد للمضاربة أنواع حسب اعتبارات التقسيم، من حيث الإطلاق والتقييد ومن حيث تعدد الأطراف، وتتمثل في (حسين م.، 2014، صفحة 9):

1-1- المضاربة المطلقة: وهي التي يدفع فيها رب المال ماله إلى المضارب من غير تعيين العمل أو المكان أو الزمان أوصفة العمل، فهنا يكون للمضارب الحرية المطلقة في استثمار المال؛

1-2- المضاربة المقيدة: وهي عكس المطلقة حيث يدفع فيها رب المال، المال للمضارب مع تعيين وتحديد العمل والمكان والزمن بشرط ألا تلحق هذه القيود الضرر بالمضارب ولا يخل المضارب بهذه القيود؛

1-3- المضاربة الثنائية: وتكون بين طرفين صاحب المال وصاحب العمل ولا تتعداهما إلى طرف ثالث،

1-4- المضاربة المتعددة: وتتمثل في أن يأخذ صاحب العمل المال من صاحب رأس المال، ثم يعطيه إلى صاحب عمل آخر مضاربة، فيكون صاحب العمل الأول صاحب مال بالنسبة إلى صاحب العمل الثاني.

2- أنواع التمويل بعقد المشاركة: استقر الأمر في البنوك الإسلامية عموما على نوعين ممن أنواع عقد التمويل بالمشاركة وتتمثل في:

2-1-المشاركة الثابتة: حسب (زقاري، 2018، صفحة 35) يقوم هذا النوع على قيام البنك الإسلامي بتمويل جزء من رأس بتمويل جزء من رأس مال مشروع تجاري معين قائم فعلا أوسوف ينشأ، وبمعنى ثابتة هو استمرارية وجود كل طرف فيها نهايتها، حتى تصفى الشركة وبدورها تقسم إلى نوعين ثابتة مستمرة وثابتة موقوتة (قصيرة الأجل).

2-2-المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وفقا (الجدير، 2023، صفحة 582)هي نوع يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

3-أنواع التمويل بعقد المرابحة: تتمثل هذه الأنواع في المرابحة البسيطة والمرابحة للآمر بالشراء وتوضيحها كالآتي (محمد و سلمان ، 2021، صفحة 123):

3-1-المرابحة البسيطة: يشترط في هذا النوع أن يكون المبيع مملوكا للبائع، وتمارس البنوك هذا النوع من البيوع عن طريق الشركات التي تعود لها أو أن يكون البنك الإسلامي شريكا، أو أن يبيع البنك ما يملكه في المخازن؛

3-2-بيع المرابحة للآمر بالشراء: وهو نوع ثان من بيوع المرابحة، وتشترط ملكية السلعة المبيعة للبائع (البنك الإسلامي) وقت التفاوض أي عند المبيع، يعني الامتلاك، لأن البنك مأمور بامتلاك السلعة، بعد أن يتفق مع العميل على السلعة.

4-أنواع التمويل بعقد الإجارة: هناك عدة أنواع لعقد التمويل بالإجارة، فمنها بحسب نطاق العمل ومنها ما هو بحسب المحل المتعاقد عليه وفي الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(1-5): أنواع عقد التمويل بالإجارة

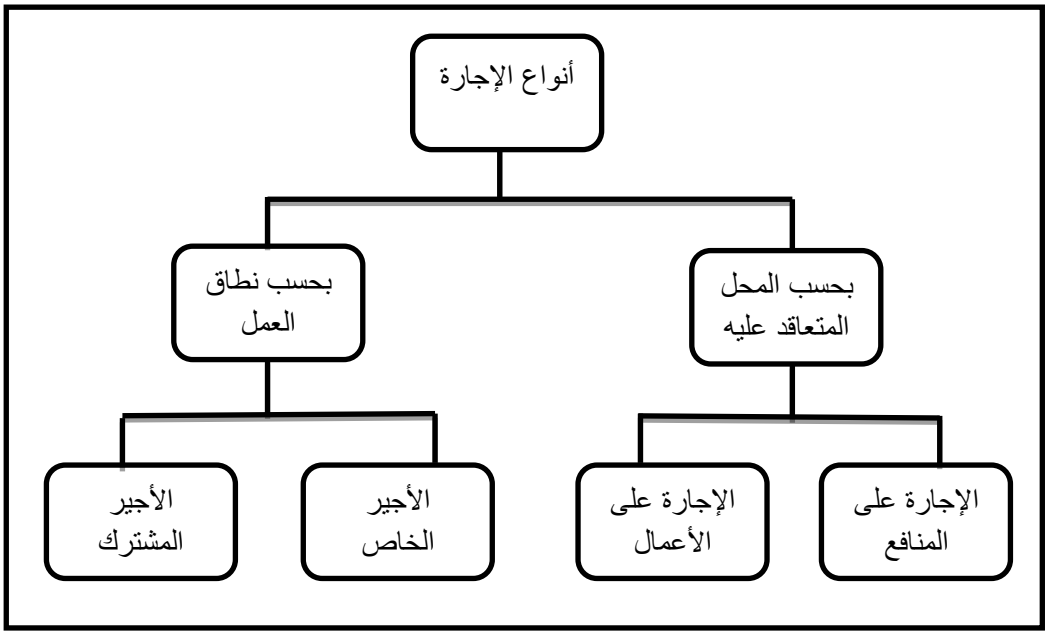

المصدر: (نصار، 2015، صفحة 13)-بتصرف-

من الشكل أعلاه يمكن توضيح أن الإجارة (نصار، 2015، صفحة 12)بحسب المحل متعاقد عليه تتمثل في الإجارة على المنافع وهو المعقود عليه هو المنفعة كاستئجار الدور ,الأرض وما عليها من دواب وثياب، والإجارة على الأعمال التي تعقد على عمل معلوم كبناء وخياطة وغير ذلك، أما بالنسبة للنوع الثاني حسب نطاق العمل فهي الأجير الخاص وهو الأجير الواحد ويستحق الأجر بتسليم نفسه مدته مثلا كسنة أو أكثر أو أقل، أما بالنسبة للأجير المشترك وهو الذي يعمل لصالح عدة أشخاص ولا يستحق الأجر حتى يعمل.

5- أنواع التمويل بعقد السلم: حسب (بشارات، 2008، الصفحات 78-79) تتلخص أشكال وأنواع التمويل بعقد السلم في:

5-1-بيع السلم البسيط: هذا النوع من السلم يصلح للبنك الزراعي الذي يتعامل مع المزارعين ممن يتوقع أن تكون السلعة لهم في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم؛

5-2-السلم الموازي: هو بيع البنك بضاعة إلى طرف ثالث من نفس الجنس والمواصفات، حيث يدخل البنك الإسلامي في عقدين منفصلين الأول يكون فيه مسلم إليه، والثاني يكون فيه البنك الإسلامي مسلما؛

6- أنواع التمويل بعقد الاستصناع: كذلك حسب (بشارات، 2008) تتوضح أنواع عقد التمويل بالاستصناع كالتالي:

6-1-عقد المقاولة: هو عقد بين اثنين يصنع فيه أحدهما شيئا للآخر أو يقدم له عملا مقابل مبلغ معلوم؛

6-2-الاستصناع الموازي: هو عقد مستحدث من العقود المستجدة، حيث يقوم البنك بعد إحالة العقد عليه استصناعا بعقد استصناع مع مقاول آخر؛

6-3-الاستصناع المقسط: يكون فيه الإستصناع على معدات ثقيلة أو مباني ضخمة أومدن سكنية أو سفن أو غيرها، ويتم تدريجيا تبعا للمبالغ المدفوعة.

تم في هذا المطلب عرض أدوات التمويل الإسلامي ومفاهيمها النظرية وتقسيمها إلى ادوات تمويل إسلامية قائمة على المشاركة وأخرى قائمة على المديونية، وكذا معرفة أحكامها وشروطها. للتطرق في الآتي إلى أهم المعالجات المحاسبية اللازمة لها في البنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي

تعتمد المعالجات المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامي على مبادئ التمويل الإسلامي، وتهدف على ضمان التوافق مع هذه المبادئ من خلال تقييم وتسجيل العقود والمعاملات وحساب الأرباح والخسائر وتقديم التقارير المالية الملائمة لمعايير المحاسبة الإسلامية.

أولا: المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل القائمة على المشاركة

يقوم البنك الإسلامي بعمليات المعالجة المحاسبية لكل أدوات التمويل الإسلامية التي تعامل بها مع عملائه، وفي هذا السياق سيتم توضيح هذه المعالجة وكيفية تسجيل القيود المحاسبية المتعلقة بها لكل أداة من الأدوات على حدى.

1- المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالمضاربة: سيتم توضيح محاسبة عمليات المضاربة في دفتر المضارب في الجدول أسفله.

الجدول رقم(1-4): القيود المحاسبية لعقد التمويل بالمضاربة

1- قبض المضارب رأس مال نقدا		
مدين	دائن	البيان
×××		ح/ الصندوق
	×××	إلى ح/ أمانات أرباب الأموال (مضاربة رقم)
في حالةٍ رأس مال المضاربة عينا فتقيد بالقيمة التي تم الاتفاق عليها		
×××		ح/ بضاعة المضاربة
	×××	ح/ أمانات المضاربة
2- شراء البضاعة بأموال المضاربة		
×××		ح/ بضاعة المضاربة رقم....
	×××	إلى ح/الصندوق
3- بيع بضاعة المضاربة		
بيعها نقدا		
×××		ح/ الصندوق
	×××	إلى ح/ بضاعة المضاربة رقم...
بيعها على الحساب		
×××		ح/ ذمم المضاربة رقم..
	×××	إلى ح/ بضاعة المضاربة رقم..
تحصيل ذمم المضاربات		
×××		ح/ الصندوق
	×××	إلى ح/ ذمم المضاربة رقم...
4- دفع أي مصروفات تتعلق مباشرة بالمضاربة		
مصروف المضاربة		
×××		ح/ مصروفات المضاربة رقم...
	×××	إلى ح/ أمانات أرباب الأموال (أذا دفعها رب المال إضافة إلى

		رأس المال مضاربة أولي)
5- عند تصفية المضاربة يتم إغلاق رصيد بضاعة المضاربة		
في حالة رصيد البضاعة دائن		
×××	×××	ح/ بضاعة المضاربة رقم... إلى ح/ أرباح أو خسائر المضاربة رقم...
في حالة رصيد البضاعة مدين		
×××	×××	ح/ أرباح أو خسائر المضاربة رقم... إلى ح/ بضاعة المضاربة رقم...

المصدر: (الذيبة و سمحان، 2010، الصفحات 103-104-105)-بتصرف-

يوضح الجدول أعلاه إجراءات المعالجة المحاسبية لأداة التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية.

2- المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالمشاركة: سيتم توضيح المعالجات والإجراءات المحاسبية لعقد التمويل بالمشاركة في دفاتر البنك الإسلامي، وهي تمر بالمراحل التالية:

2-1-عند التعاقد: تثبت بالطريقة الموضحة في الجدول أسفله

الجدول رقم(1-5): القيود المحاسبية لعقد التمويل بالمشاركة عن التعاقد

6- دفع الحصة في المشاركة نقدا		
مدين	دائن	البيان
×××	×××	ح/ تمويل المشاركة إلى ح/ الصندوق
7- إذا كانت الحصة عينا والقيمة العادلة للأصل-القيمة الدفترية للأصل		
×××	×××	ح/ تمويل المشاركة ح/ الأصل أو أصول للاستغلال مشاركة
8- إذا كانت الحصة عينا والقيمة العادلة للأصل أكبر من القيمة الدفترية للأصل		
×××	××× ×××	ح/ تمويل المشاركة إلى ح/ الأصل ح/ أرباح المشاركة
9- إذا كانت الحصة عينا والقيمة العادلة للأصلّ أصغر من القيمة الدفترية للأصل		

ح/ تمويل المشاركة		×××
ح/ أرباح(خسائر) المشاركة		×××
إلى ح/ الأصل	×××	

المصدر: (الذيبة و سمحان، 2010، صفحة 147)-بتصرف-

2-2-بعد التعاقد: تثبت الحصة بالقيمة التاريخية محسومة منها القيمة التاريخية للحصة المبيعة بالقيمة العادلة المتفق عليها ويعترف بالفرق ربحا أوخسارة في قائمة الدخل، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(1-6): القيود المحاسبية لعقد التمويل بعد التعاقد

1- قيمة الحصة المبيعة = القيمة الدفترية(التاريخية)		
مدين	دائن	البيان
×××		ح/ الصندوق
	×××	إلى ح/ تمويل المشاركة
2- قيمة الحصة المبيعة أكبر من القيمة الدفترية(التاريخية)		
×××		ح/ الصندوق أووسيلة القبض
	×××	إلى ح/ تمويل المشاركة
	×××	ح/ أرباح المشاركة
3- قيمة الحصة المبيعة أصغر من القيمة الدفترية (التاريخية)		
×××		ح/ الصندوق أووسيلة القبض
	×××	إلى ح/ أرباح(أوخسائر) المشاركة
	×××	ح/ تمويل المشاركة
×××		ح/ تمويل المشاركة
×××		ح/ أرباح(خسائر) المشاركة
	×××	إلى ح/ الأصل

المصدر: (الذيبة و سمحان، 2010، صفحة 148)-بتصرف-

يتم إثبات حصة الشريك غير المدير في أرباح المشاركة عند تحققها وتقيد ذمما على الشريك المدير في حال عدم قبضها، أما في حال استحقاق أرباح المشاركة واستحقاقها دون قبض الشريك المدير لها تسجل حصة الشريك غير المدير من هذه الأرباح كأرباح مستحقة غير مقبوضة.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لأدوات التمويل القائمة على المديونية

سيتم توضيح المعالجات والإجراءات المحاسبية لعقد أدوات التمويل القائمة على المديونية في دفاتر البنك الإسلامي، الموضحة في العناصر المذكورة أدناه.

1- **المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالمرابحة:** تتم إجراء القيود المحاسبية لعملية التمويل بالمرابحة وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-7): القيود المحاسبية لعملية التمويل بالمرابحة

1- مرحلة الوعد		
مدين	دائن	البيان
×××		ح/ وسيلة القبض
	×××	إلى ح/ التأمينات نقدية ضمان الجدية
2- مرحلة امتلاك السلعة		
×××		ح/ بضاعة المرابحة
	×××	إلى ح/ وسيلة الدفع
		إثبات قيد الشراء
×××		ح/ بضاعة المرابحة
	×××	إلى ح/ وسيلة الدفع
	×××	ح/ إيرادات الاستثمار
		حصول البنك على حسم
3- مرحلة البيع		
×××		ح/ أرباح الاستثمار مرابحة
	×××	إلى ح/ مخصص هبوط أسعار بضاعة مرابحة
4- مرحلة بيع السلعة (إثبات الأرباح)		
×××		ح/ وسيلة القبض
	×××	إلى ح / بضاعة المرابحة
	×××	ح/ أرباح الاستثمار
		عند إبرام العقد مع الآمر بالشراء حسب الوعد والبيع نقدا
×××		ح/ ذمم المرابحات
	×××	إلى ح/ بضاعة المرابحة
	×××	ح/ أرباح الاستثمار للفترة الحالية
	×××	ح/ أرباح الاستثمار المؤجلة
		عند إبرام العقد والبيع الآجل

×××		ح/ ذمم المرابحات
	×××	إلى ح/ بضاعة المرابحة
	×××	ح/ أرباح الاستثمار المؤجلة
5- مرحلة ما بعد البيع		
×××		ح/ وسيلة القبض
	×××	إلى ح/ ذمم المرابحات
		سداد القسط الشهري
×××		ح/ أرباح استثمار مؤجلة
	×××	إلى ح/ أرباح استثمار محققة
		إثبات الأرباح
تأخر العميل عن السداد		
×××		ح/ ذمم مرابحات مستحقة وغير مدفوعة
	×××	إلى ح/ ذمم المرابحات
		تحويل ذمم المرابحات إلى ذمم مستحقة غير مدفوعة
×××		ح/ أرباح استثمار مؤجلة
	×××	إلى ح/ أرباح استثمار معلقة
		تحويل الأرباح المؤجلة إلى أرباح معلقة
×××		ح/ وسيلة الدفع
	×××	إلى ح/ ذمم المرابحات المستحقة وغير المدفوعة
×××		ح/ أرباح استثمار معلقة
	×××	إلى ح/ أرباح الاستثمار(مرابحة)
		عند قيام العميل بعملية التسديد

المصدر: (نبيل و طه، 2019، الصفحات 189-190-191)-بتصرف-

في حالة الوعد الملزم تبقى بضاعة المرابحة بالتكلفة التاريخية، لان هامش الجدية يضمن خسارة البنك، وتثبت الأرباح عند التعاقد في حال البيع نقدا أو لأجل ينتهي في الفترة المالية الحالية.

2- **المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالإجارة:** سيتم توضيح الإجراءات المحاسبية لعقد التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك في حالة الثمن رمزي، وفي حالة البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة، وحالة البيع التدريجي، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(1-8): القيود المحاسبية لعقد التمويل بالإجارة

1- الإجارة المنتهية بالتمليك بثمن رمزي		
حالة عدم الالتزام بالوعد		
مدين	دائن	البيان
×××		ح/ أرباح الاستثمار إجارة
×××		ح/ موجودات مقتناة بغرض الإجارة(القيمة النقدية المتوقع تحقيقها)
×××		ح/ مخصص الاهتلاك
	×××	إلى ح/ موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك(القيمة الدفترية)
حالة الإلزام بالوعد		
×××		ح/ ذمم المستأجر (قيمة الخسارة)
×××		ح/ موجودات مقتناة بغرض الإجارة (القيمة النقدية المتوقع تحقيقها)
×××		ح/ مخصص الاهتلاك
	×××	إلى ح/ موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك(القيمة الدفترية)
2- في حالة البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة		
ثمن البيع أكبر من صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر		
×××		ح/ الصندوق أوحسابات جارية (المستأجر)
×××		ح/ مخصص الاهتلاك
	×××	إلى ح/ موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك
ثمن البيع أقل من صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر		
×××		ح /الصندوق أو ح/ حسابات جارية(مستأجر)
×××		ح/ مخصص الاهتلاك
×××		ح/ أرباح(خسائر)الإستثمار إجارة
	×××	إلى ح/ موجودات مؤجرة منتهية بالتمليك (القيمة الدفترية)
3- حالة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي		
- تسجل الأصول بقيمة التاريخية وتعالج تكاليف التعاقد كما هو الحال في الطرق السابقة؛ - تثبت إيرادات الإجارة في الفترة التي تستحق فيها مع مراعاة تناقصها بنسبة تناقص حصة المؤجر.		

المصدر: (ابتسام و عائشة، 2023، الصفحات 158-159)-بتصرف-

تم توضيح عقود التسجيل المحاسبي بصفة البنك مؤجرا، ويتم التنويع أنه لا تختلف المعالجات المحاسبية لعملية البيع عن السابق بيانها، وتتمثل في جعل حساب المؤجر مدينا بقيمة الجزء المباع وإنقاص قيمة الأصول المؤجرة.

3-المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالسلم: يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال نقدا كان أوعينا أومنفعة إلى المسلم إليه ووضعه تحت تصرفه، والجدول الموالي يوضح المراحل المحاسبية لهذه العملية.

الجدول رقم(1-9): القيود المحاسبية لعملية التمويل بالسلم

1- إثبات التمويل بالسلم		
حالة رأس مال السلم نقدا		
مدين	دائن	البيان
×××		ح/ تمويل السلم أو رأس مال السلم
	×××	إلى ح/ الصندوق أوح/ حسابات جارية (المسلم إليه)
حالة رأس مال السلم عينا		
×××		ح/ تمويل السلم
	×××	ح/ الموجودات (موجودات الاستغلال سلما)
2- تسلم المسلم فيه والعجز عن تسلم المسلم فيه		
تسلم المسلم فيه		
×××		ح/ بضاعة السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم
		استلام البضاعة حسب المواصفات
×××		ح/ بضاعة السلم
×××		ح/ أرباح(خسائر) الاستثمار السلم
	×××	إلى ح/ تمويل السلم
		استلام بضاعة بدل البضاعة المتفق عليها
العجز عن تسلم البنك المسلم فيه		
- إذا كان العجز كليا أو جزئيا عند حلول الأجل دون إهمال أوتقصير، وتم تمديد المدة يبقى بنفس القيمة المسجل فيها، ولا يوجد قيد محاسبي. - أما إذا فسخ العقد ولم يسترد رأس المال يسجل ذمما على المسلم إليه تسجل القيمة حسب نوعية العجز.		

المصدر: (عائشة، 2020، الصفحات 84-85)-بتصرف-

في نهاية الفترة المالية يتم إظهار عمليات التمويل بالسلم في القوائم المالية باسم التمويل بالسلم، وعمليات السلم الموازي ضمن خصوم البنك باسم السلم الموازي.

4-المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالاستصناع: تتم المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بالاستصناع والاستصناع الموازي حسب ما سيتم إدراجه في الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-10): القيود المحاسبية لعقد التمويل بالاستصناع

1- دفع المستحق للصانع		
مدين	دائن	البيان
×××		ح/ مطلوبا الإستصناع
	×××	إلى ح/ الصندوق وسيلة الدفع
2- استلام المصنوع يسجل المصنوع بالتكلفة التاريخية عند تسلمه (رصيد حساب تكاليف الإستصناع		
×××		ح/ الأصل
	×××	إلى ح/ تكاليف الإستصناع
3- تجهيز المصنوع للتسليم بعد اكتماله		
×××		ح/ فواتير الإستصناع
	×××	إلى ح/ تكاليف الإستصناع
4- استيفاء تأمينات حسن التنفيذ		
×××		ح/ الصندوق (وسيلة القبض)
	×××	إلى ح/ تأمينات حسن التنفيذ عقد الإستصناع
- تقفل غرامات التأخير الدائنة في حساب أرباح أو خسائر الجهة الممولة للأصل وخفض تكاليف الأصل؛ - إذا امتنع البنك عن الاستلام لعدم المطابقة يسجل المبالغ التي لم يستردها ذمما على الصانع ويكون مخصص ديون مشكوك فيها إذا لزم الأمر.		

المصدر: (حسين و موسى، 2011، الصفحات 221-223)- بتصرف-

في حالة امتنع العميل عن استلام المصنوع فتقاس هذه الموجودات بالقيمة الدفترية أو القيمة المتوقع تحقيقها، ويثبت الفرق في قائمة الدخل.

تم التطرق في هذا المطلب إلى المعالجات المحاسبية لأدوات التمويل الإسلامية بنوعيها القائمة على أساس المشاركة والقائمة على أساس المديونية، وتوضيح كيف تتم إجراءاتها المحاسبية على

مستوى البنوك الإسلامية وما يتبعها من إجراءات محاسبية أخرى تدخل ضمن تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح والتقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية سوآءا في الأرباح أوالخسائر.

تم في هذا المبحث تناول متغير الدراسة المتعلق بأدوات التمويل الإسلامي، حيث تم وضع إطار مفاهيمي لها من خلال تعريفها ومعرفة حكمها الشرعي وخصائصها وشروط التعامل بها، وكيفية معالجتها المحاسبية في دفاتر الأطراف ذات العلاقة، وما تمتاز به من أهمية في التمويل الإسلامي الذي أضحى وجهة الجميع سواءا مسلمين أوغيرهم، كونه يلبي رغباتهم ويحافظ على المصلحة العامة والمالية للعميل.

وفي المبحث الموالي سيتم التطرق إلى القياس والإفصاح المحاسبي اللذان هما من سمات ومبادئ التمويل الإسلامي.

المبحث الثاني: مفاهيم نظرية للقياس والإفصاح المحاسبي

يعتبر القياس والإفصاح جزءان أساسيان في مجال المحاسبة عامة، وفي مجال التمويل الإسلامي خاصة كونهما يعملان على قياس كل الأنشطة المالية التي أجريت في البنك الإسلامي، والإفصاح بمصداقية وشفافية في القوائم المالية الصادرة عن هذا الأخير، حيث يمثلان أدوات حيوية لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة ولضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية للبنوك الإسلامية.

وفي هذا المبحث سيتم عرض الإطار النظري لكل من القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي

يشير القياس المحاسبي إلى عملية تحديد وتقييم القيم المالية وغير المالية وتوحيد قياسها، من أجل تسهيل عرضها والعمل على أساسها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، وفيما يلي مفهوم القياس المحاسبي وأهم مكوناته وأساليبه.

أولا: مفهوم القياس المحاسبي

تعددت المفاهيم واختلفت التعاريف للقياس المحاسبي، لكن أغلبها يصب في تعريف شامل لكل ما يتمتع به القياس المحاسبي من خصائص ومميزات.

1- تعريف القياس المحاسبي

حسب الباحث (زبير، بن يوسف ، و قويدر، 2019، صفحة 143) فقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية ISAC "القياس بصفة عامة على أنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية"، والباحث (موازين و بربري، 2018، صفحة 58)عرفها حسب ما عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية AAA "أن القياس المحاسبي هو قرن الأعداد بأحداث المؤسسة

الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة"، في حين عرفه (Elena & Svetlana, 2016, p. 01) أنه نموذج يقوم بدمج جميع البيانات المكونة للنشاط المحاسبي المالي والتشغيلي لتقييمه بقيمة يسهل تبويبها في القوائم المالية بطريقة موحدة ومتوافقة.

ومن التعريفات السابقة يستنتج أن القياس المحاسبي عبارة عن عملية منظمة وممنهجة يتم من خلالها تحديد وتعيين قيم نقدية مقابل عناصر مبوبة في القوائم المالية والتقارير المالية للكيانات.

2- شروط القياس المحاسبي

ليتم إجراء عملية القياس المحاسبي وجب توفر الشرطين المواليين (لؤي، 2017، صفحة 263):

- **الموضوعية:** بمعنى أنه يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة وذلك من اجل تحقيق قياس محاسبي موضوعي ودقيق، للوصول إلى نتائج موضوعية وذات مصداقية وشفافية؛

- **توحيد أسس القياس:** حيث يشترط هنا أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغير محتواها الكمي خلال مسار عملية القياس نفيها وأن لا تتغير محتوياتها بين عملية قياس وأخرى.

3-أهداف القياس المحاسبي

تتجلى أهداف القياس المحاسبي في النقاط الموالية:

- قياس الموارد المتاحة للاستغلال وكذلك قياس البدائل وكيفية توجيهها للاستغلال الأمثل (راجي و كاظم، 2018، صفحة 113)؛

- يعكس الوضع المالي الحاضر للبنك الناشر لبياناته، ويساعد في عمليات التقييم واتخاذ القرارات المناسبة بالنسبة للعملاء والمستثمرين (ضمضمة، 2020، صفحة 152)؛

- يساعد القياس المحاسبي على تكوين ما يعرف بالاحتياطات السرية عند تقييم البنود في القوائم المالية للبنك، فضلا عن تعظيم سياسة الحيطة والحذر لدى الأطراف ذات العلاقة (عبد الموجود، 2023، صفحة 370)؛

- تحقيق المنفعة للمستخدمين للقوائم المالية، حيث يرسم صورة واضحة عن كيفية تقييم كل أصل من أصول البنك وكل مورد من موارده من خلال تطبيق أنواع قياس تخدم مصلحة الأطراف ذات العلاقة من مقياس موحد أومتعدد حسب الحاجة (Abdalova & Karelskaia, 2016, p. 1)؛

ثانيا: أساليب وأركان القياس المحاسبي

يرتكز القياس المحاسبي على عدة أركان تعتبر هي قواعده التي يتم التقييم على أساسها، بالإضافة إلى أساليب هذا التقييم والتي سيتم ذكرها في العناصر الآتية أدناه.

1- أساليب القياس المحاسبي

يرتبط اختيار أسلوب القياس في مجال المحاسبة على الغرض من عملية القياس والأفق الزمني لها، وهناك أساليب يمكن اتباعها في عملية القياس تتمثل في:

الشكل رقم(1-6): أساليب القياس المحاسبي

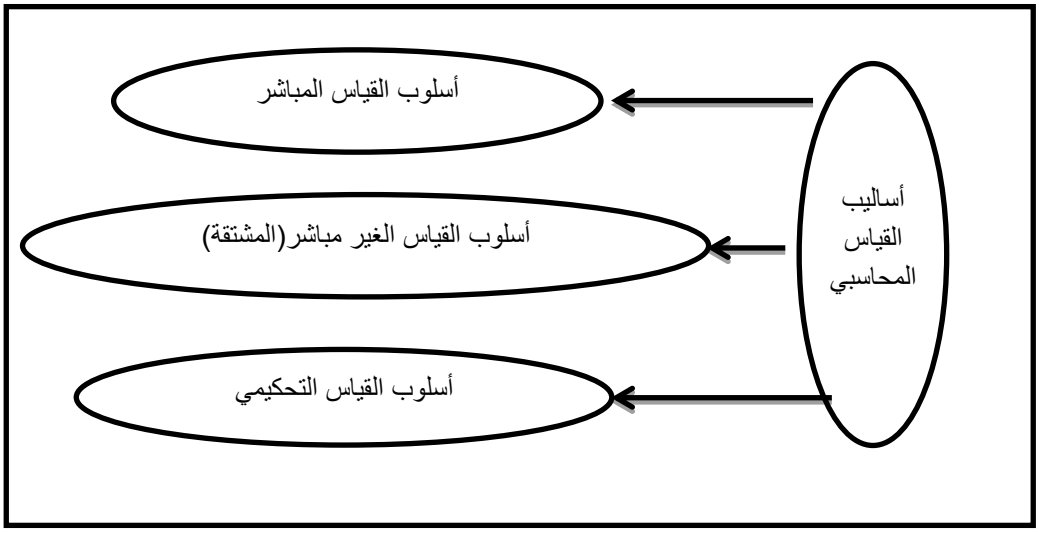

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (عبد المالك، 2022، صفحة 242)-بتصرف-

من الشكل أعلاه يتضح أن للقياس المحاسبي عدة أساليب يتم على أساسها تقيم وإعطاء قيمة نقدية للعناصر الظاهرة في القوائم المالية، حيث هناك اسلوب القياس المباشر والغير مباشر وكذا أسلوب القياس التحكيمي، مهما اختلفت الأساليب يبقى الهدف واحد وهو إعطاء قيمة وصورة نقدية للعناصر التي تعنى بذلك.

ويتخذ القياس المحاسبي في البنوك الإسلامية عدة أشكال (الدلوي و عبد الوهاب، 2015، صفحة 15):

1-1- القياس الفعلي أو الحكمي: وهو يكون على أساس الحاصل الفعلي المؤيد بأدلة تأسيسا لحدوث العملية يقينا؛

1-2- القياس النقدي: بمعني وجوب قياس الأحداث الاقتصادية في البنك وإثباتها في قوائم المالية على أساس وحدات نقدية، وطبق في فقه الزكاة والمضاربات والمشاركات؛

1-3- التقييم على أساس القيمة الجارية: نادى الفكر الإسلامي باستخدام قاعدة التقييم على أساس القيمة الجارية بغرض بيان نتائج الأعمال والمركز المالي للبنك الإسلامي؛

1-4- الواقعية في التحوط للمستقبل: بناءا على التقييم على أساس القيمة الجارية فهو يعتبر تحوطا لما قد يحدث مستقبلا من زيادة أو نقصان خلال الفترة المالية؛

1-5- المقابلة: يتم وفقا للفكر المحاسبي المقابلة بين النفقات والإيرادات عند قياس نتائج الأعمال، كما يأخذ بذلك بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير.

2- أركان القياس المحاسبي

يقوم القياس المحاسبي على قواعد وأركان تعتبر هي الجزء الأساسي في عملية القياس تتمثل في (Yuji , 2018, p. 50):

- المخصصات محل القياس بمعنى البيانات أو الأحداث التي تستلزم القياس المحاسبي وكيفية ربطها بقيمة ملموسة ونقدية؛
- افتراض القياس المناسب وهنا يجب اختيار المقياس المناسب للخاصية محل القياس مثلا كقياس نقدي أو القياس على حساب المسافات والأوزان وغيرها من أنواع القياسات، حيث كل معلومة أو بيانات تكون لها قياس يناسبها؛
- وحدة القياس المختارة وهي إما وحدة نقدية أو وزن أو غيرها من الوحدات المتعارف عليها محاسبيا، لتسهيل خاصية المقارنة والتقييد في القوائم المالية بطريقة موحدة ومتوافقة مع الأنظمة المحاسبية.

تم التطرق في المطلب أعلاه إلى أهم ما جاء به القياس المحاسبي من مفاهيم نظرية وأهمية وأهداف وخصائص يتسم بها، وما يضيفه من شفافية وإفصاح عند أتباع أساليبه في القياس المحاسبي في المعاملات المالية في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي عملية توفير المعلومات المالية والمحاسبية اللازمة للمستخدمين الداخليين والخارجيين، من خلال ضمان الحد الأدنى من المعلومات المالية للأطراف ذات العلاقة بكل مصداقية وشفافية، وفي هذا العنصر سيتم توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وكل المصطلحات المتعلقة به.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

توجد عدة تعريفات ومفاهيم للإفصاح المحاسبي من حيث الخصائص والأهداف والأهمية، سيتم عرضها في العناصر التالية.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

حسب (Munadhil, Othman , & Ayad , 2016, p. 218) فإن الإفصاح المحاسبي أنه إفصاح متعمد معلومات مالية وغير مالية سواء كانت رقمية أو كمية مطلوبة أو طوعية للتعبير بطريقة شفافة وصادقة عن الأحداث الحاصلة في المؤسسة لتزويد الأطراف ذات العلاقة بكل المعلومات.

في حين عرفه (طلال و سالم، 2016، صفحة 100) هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات التي تهم الجهات الخارجية عن المؤسسة، إذ تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة.

وترى الباحثة (كارولين، 2021، صفحة 23)أنه عملية اتصال المؤسسة بالعلم الخارجي بهدف نقل وتوصيل المعلومات المالية والغير مالية لجميع الفئات في الوقت المناسب من خلال نشرها في القوائم المالية من أجل الاستفادة منها من طرف الأطراف ذات العلاقة.

ومنه يمكن تعريف الإفصاح على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها توضيح وشرح وتفسير العمليات المالية والغير المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة نشاطها، لضمان الشفافية والابتعاد عن اللبس في المعلومات المقدمة من طرفها.

2-خصائص الإفصاح المحاسبي

من خلال التعاريف يتسم الإفصاح المحاسبي بمجموعة من المميزات يمكن إيضاحها كما يلي:

- توفير وتقديم معلومات كمية وغير كمية على شكل تقارير مالية معبرا عنها بمبالغ، وتختلف درجة الموضوعية والثقة نتيجة لاختلاف عملية معبرا عنها للبيانات (بهاء الدين، 2021، صفحة 36)؛
- يتسم الإفصاح المحاسبي بسياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، وتجنب التضليل والتدليس واعتماد التوقيت المناسب والدقة والمصداقية والشفافية المطلقة (النجار، 2017، صفحة 29)؛

ثانيا: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تتبع أهداف وأهمية الإفصاح المحاسبي، من كونه أداة مهمة يعتمد عليها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

1-أهمية الإفصاح المحاسبي

حسب الباحث (براضية و بن علي ، 2015، صفحة 79)تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي بصورة عامة وفي البنوك الإسلامية بصفة خاصة حيث يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنك، وكذا حاجتها إلى الوضوح والشفافية من حيث كمية ونوعية وتوقيت المعلومات التي يفصح عنها لتسهيل عملية اتخاذ القرار وكذا عملية المقارنة مع البنوك التقليدية، ويعتبر الباحث (يحي و بابكر، 2012، صفحة 123) أن الإفصاح المحاسبي تتجلى أهميته في أنه احد معايير الرقابة على إعداد القوائم المالية إذا يستند عليه مراجع الحسابات للتعبير عن مدى تطابق إعداد القوائم المالية مع المعايير اللازمة لإعدادها. وحسب الباحث (Bader, Daas, & Abeer , 2013, p. 182) فان

الإفصاح المحاسبي يساعد في إعداد الميزانيات التقديرية ومتابعة فعالة للإيرادات والنتائج في المؤسسة المالية مما يمنح مزيدا من الثقة لدى المستثمرين والمتعاملين.

2- أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي بصورة عامة إلى:

- إزالة التضليل في عرض المعلومات وتوفير الأساس القانوني لنزاهة وسلامة العقود لمساعدة الجهات ذات العلاقة من اتخاذ القرارات السليمة في التوقيت المناسب (سيروان ، قيان، و دلير، 2017، صفحة 316)؛
- زيادة كفاءة القوائم المالية من حيث التوقيت المناسب وجودة المعلومة التي من شأنها أن تؤثر على قرارات المستثمرين (Arsalan Chamangard و Mohammad Hassan ، 2013، صفحة 440)؛
- إشباع حاجات مستخدمي المعلومات، خاصة في الفترات الحرجة كالتضخم وغيرها فهو يرسم إطارا عريضا لكل مجالات التقارير المالية محل اتخاذ القرارات (وادي و مرازقة ، 2017، صفحة 788)؛
- تسهيل الوصول إلى كافة المعلومات المتاحة للمستخدمين من تقييم الوضع المالي وتقدير المخاطر وبذلك يدفعهم إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية بدقة وكفاءة وفي الوقت المناسب (الداعور، 2019، صفحة 29)؛
- رسم صورة مسبقة عن المؤسسة فيما يخص المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وما يتعلق بوضعها المالي والسيولة ونشاطها، لتوضيح للأطراف ذات العلاقة (GALİP & Nilgün, 2022).

ثالثا: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته

يرتكز الإفصاح المحاسبي على عدة مقومات تعتبر الركيزة الأساسية لهذه العملية، مهما اختلف نوع الإفصاح المحاسبي ومهما كانت غايته.

1-أنواع الإفصاح المحاسبي

توجد عدة أنواع للإفصاح المحاسبي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الشكل رقم(1-7): أنواع الإفصاح المحاسبي

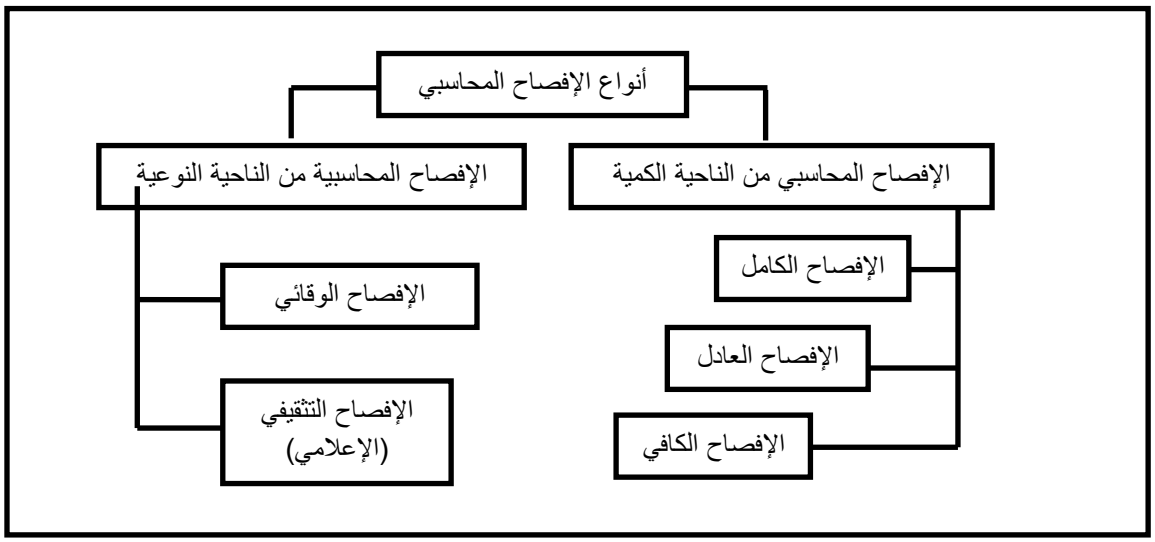

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بن لخضر ، 2020، الصفحات 82-83) -بتصرف-

من الشكل أعلاه يمكن شرح أنواع الإفصاح المحاسبي حسب الكمية وحسب النوعية في النقاط التالية:

1-1- الإفصاح الكامل: وهو الذي يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية ذات العلاقة، إذ يلزم إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى (عمامرة، فتحي ، و ضيف الله ، 2020، صفحة 389)؛

1-2- الإفصاح العادل: ينطوي على هدف أخلاقي من خلال تطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية، وللوصول إلى العدالة والإنصاف الاعتماد وسائل جديدة إضافية، فبدلا من الاعتماد فقط على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فانه يطالب بتطوير أدوات ووسائل متطورة وأكثر نزاهة ودقة (الججاوي و المالكي، 2017، صفحة 24)؛

1-3- الإفصاح الكافي: ويقصد به تزويد الفئات ذات العلاقة بالحد الأدنى من المعلومات التي تعتبر مفيدة وكافية لاتخاذ القرارات الرشيدة، ويقصد هنا بالكفاية أن معلومات تكون كافين نوعا وكما لاتخاذ القرار وتجنب التضليل، وتغطيتها لجميع الجوانب المالية والغير المالية للمؤسسة (ديلمي، 2018، صفحة 280)؛

1-4- الإفصاح الوقائي: بمعنى أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مظللة للأطراف ذات العلاقة، ويهدف إلى حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة بسيطة ومحدودة على استخدام المعلومات المالية (ضيف الله، 2013، صفحة 89)؛

1-5- الإفصاح التثقيفي(الإعلامي): يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة غرضها اتخاذ قرارات معينة إما تكون معلومات عن اكتتاب رأس مال جديد (مثلا كتخفيض أو رفع رأس المال على سبيل المثال) (هيري و ساوس، 2016، صفحة 199)؛

وهناك أنواع أخرى إضافة لما سبق طرحه في الشكل أعلاه كالإفصاح الإلزامي والذي يعتبر حسب (قنطقجي، 2012، صفحة 29) هوالإفصاح الذي يتناسب والجهة الملزمة ويتناسب التوسع في الإفصاح كنشر المعلومات إضافية مع الدور الإعلامي للقوائم المالية وذلك بهدف زيادة معرفة إطلاع مستخدمي القوائم المالية، مثال ذلك الإفصاح عن العملة التي أعدت بها القوائم المالية وجرى على أساسها القياس المحاسبي.

وكذلك حسب الباحث (جورج، 2012، صفحة 28)الإفصاح التكميلي أو الإضافي وهو طلب الجهات المستفيدة من المعلومات والبيانات المفصح عنها بطلب معلومات أو بيانات إضافية في بعض الأحيان تخص نشاط المؤسسة أو أدائها المالي أوغيره، خاصة إذا كانت المعلومات المقدمة ضمن الإفصاح الإلزامي غير كافية، إضافة إلى وجود نوع آخر وهو الإفصاح الاختياري الذي يكون برغبة من المؤسسة في أن تفصح على جوانب أخرى من المؤسسة لرسم صورة أكثر وضوحا ودقة لها في السوق وبين الجهات المستفيدة.

2-مقومات الإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح المحاسبي على ركائز ومقومات تتمثل في:

الشكل رقم(1-8): مقومات الإفصاح المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (امحمدي و المهدي، 2018، صفحة 122) -بتصرف-

ولتوضيح ما جاء في الشكل أعلاه، أن المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي هي الدعامة والركيزة التي يقوم عليها في كل المؤسسات باختلاف أشكالها وأنشطتها، ومنه يمكن شرحها أكثر في النقاط التالية:

2-1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: ويمكن تقسيمها إلى مستخدمين داخليين أومستخدمين خارجيين، ونعني به الأطراف الذين يستخدمون هذه المعلومات لاتخاذ قراراتهم باختلاف أنواعها.

2-2- تحديد الغرض التي تستخدم فيه المعلومة المحاسبية: وجب تحديد الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المفصح عنها، كون المعلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أومستخدم بديل، لذلك وجب الربط بين خاصية الملائمة وطريقة الإعداد وتحديد الغرض منها (آل غزوي، 2010، صفحة 52)؛

2-3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها: يجب على المؤسسة أن تحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها، فمثلا تفصح عن معلومات مالية كالأداء المالي، إضافة إلى الإفصاح عن المنتجين والمستهلكين ومثلا الإفصاح عن الموظفين كونهم من الأصول الأكثر قيمة في المؤسسة فيجب إظهار كافة المعلومات الخاصة بهم بدقة وشفافية (Muhammad & Kanwal, 2016, p. 4)؛

2-4- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: توجد العديد من الوسائل التي يمكن اعتمادها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، ويتوقف اختيار الوسيلة وتحديدها على طبيعة المعلومات ودرجة أهميتها النسبية (بوسلمة ، متيجي، و بوحرود، 2019، صفحة 101)؛

2-5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: من البديهي أن توفر المعلومة في الوقت المناسب تكون ذات منفعة عامة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها، وبالعكس فإن تأخرها قد لا يعطي أي منفعة أو تنقص قيمة المنفعة، وعليه فإن التوقيت ضروري جدا (الشيخ و العطار، 2018، صفحة 358)؛

تم التطرق في هذا المطلب إلى الإفصاح المحاسبي واهم ما يتعلق به من مفاهيم نظرية كالتعريف والخصائص والمقومات، وأهميته في ضمان الشفافية والعدل في القوائم المالية للمؤسسات.

تضمن هذا المبحث مفاهيم القياس والإفصاح المحاسبي، واهم مقوماتهم وأساليبهم التي يعتمدها الأطراف ذات العلاقة في الحكم على صلاحية وشفافية القوائم المالية التي تظهر حالة المؤسسات بكل شفافية ودقة وعدل في كل ما تحتويه من معلومات، مما يضمن اتخاذ القرارات بطريقة صحيحة خالية من اللبس والشبهات، من أجل ضمان مستقبل أفضل لكل معاملات هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: الإطار النظري لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية

معايير المحاسبة الإسلامية هي مجموعة من التوجيهات والمبادئ التي تهدف إلى توجيه المحاسبين والمؤسسات المالية الإسلامية في تطبيق المبادئ الشرعية الإسلامية في مجال التعاملات المالية، وتهدف إلى ضمان التوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية والمبادئ الأخلاقية المتعلقة بالمال والأعمال، وفي هذا الصدد سيتم التعرف على الهيئة المصدرة لهذه المعايير، وشرح أهم المعايير المحاسبية التي تخدم موضوع الدراسة.

المطلب الأول: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

برزت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كحتمية لتطور الصيرفة الإسلامية التي تحتاج إلى ضوابط وإرشادات لتنظيم عملها وتطويره، لذلك في هذا المطلب سيتم التعريف بالهيئة وبأهم إصداراتها وأهدافها.

أولا: مفهوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

ذاع مفهوم الهيئة مع انتشار المؤسسات المالية الإسلامية عالميا، ومحاولة تطبيق معاييرها للسير قدما نحو تطوير الصيرفة الإسلامية ضمن حيز قانوني وشرعي.

1- تعريف AAOIFI

هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معيارا حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية (AAOIFI, 2023).

2- مراحل تطور AAOIFI

مر إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعدة مراحل تتلخص في الآتي (AAOIFI, 2023):

- مرحلة 1987 قدمت ورقة عمل في مؤتمر البنك الإسلامي للتنمية السنوي، حيث نتج عنه توصية بتأسيس فريق عمل على مدار 3 أعوام أعدت خمسة مجلدات من البحث المكتوب، نتاج بحثي تمخضت عنه اتفاقية تأسيس؛
- سنة 1990 تم توقيع إتفاقية التأسيس في الجزائر تحت اسم هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛

- سنة 1991 تم تسجيل هذه الهيئة في البحرين وكانت بداية انطلاقتها الفعلية؛
- سنة 1995 تمت إعادة هيكلة وتعديل نظامها الأساسي، مع تعديل اسمها لتصبح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث بدأت في إصدار معايير المحاسبة والمراجعة فقط، حيث لا يمكن للخبراء المحاسبين أن يضعوا معيارا محاسبيا لمنتج لم تتحدد معالمه بعد بالإضافة إلى عدم قدرتهم على التفرقة بين الحرام والحلال في ظل غياب بيان مفصل للعقود والمنتجات المالية وزاويتها الفقهية الشرعية، فظهرت الحاجة لمعايير شرعية التي بدورها دعت إلى التفكير في معايير شرعية ومجلس شرعي لسد هذه الفجوة؛
- سنة 1998 تم إنشاء المجلس الشرعي على مستوى الهيئة ومهمته إصدار المعايير الشرعية؛
- 2015 تم في هذه السنة تعديل النظام الأساسي لتصبح المجالس الفنية ثلاثة تصدر معايير للصناعة المالية الإسلامية في خمسة مجالات، لتصبح ما أصدر حتى الآن 98 معيارا.

3- الهيكل التنظيمي لAAOIFI

منذ بداية عمل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى غاية 2015م، عرف الهيكل التنظيمي عدة تغييرات وتعديلات ليصبح كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-9): الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

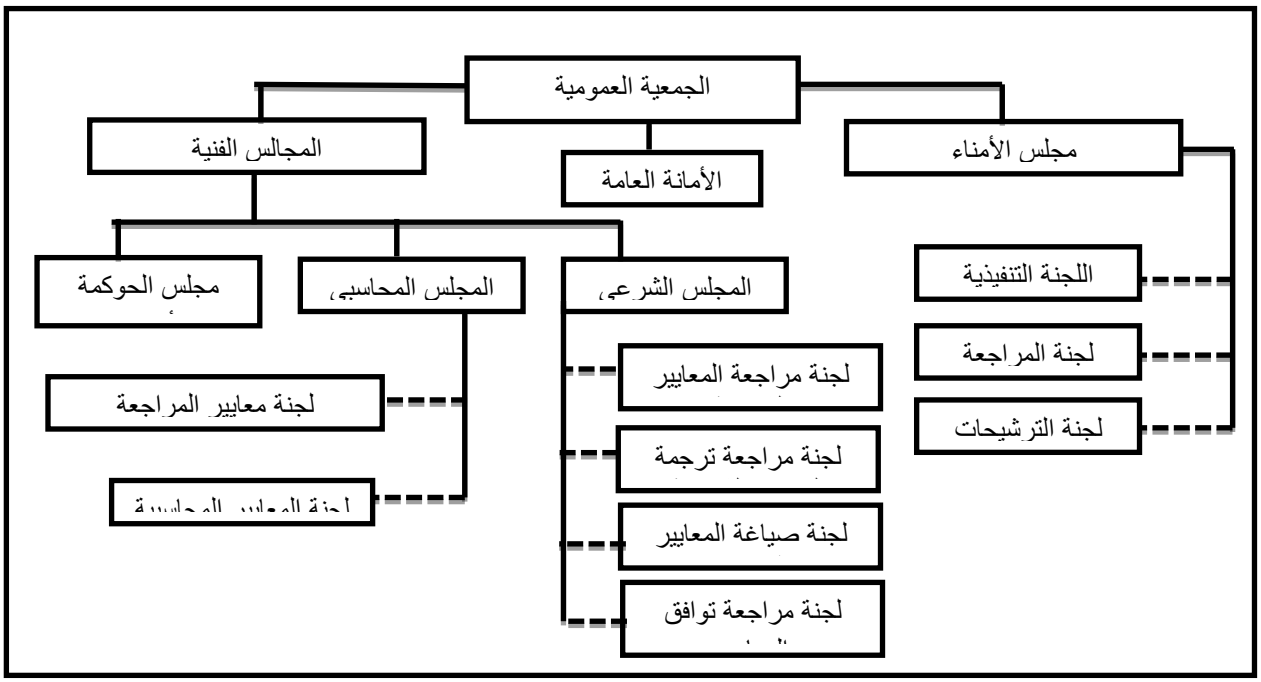

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على (AAOIFI, 2023)-بتصرف-

من الشكل علاه يمكن شرح الهيكل التنظيمي للهيئة كالتالي (AAOIFI, 2023):

- **الجمعية العمومية:** هي السلطة العليا في الهيئة وتتكون من المؤسسات الأعضاء في الهيئة، وللجمعية العمومية صلاحية إقرار التعديلات في النظام الأساسي للهيئة وقبول الأعضاء الجدد وتعيين مجلس الأمناء واعتماد القوائم المالية السنوية؛
- **مجلس الأمناء:** يتكون مجلس الأمناء من عدد من الأعضاء بحد أقصى 19 عضوان بما في ذلك الأمين العام، ويكون لرئيس مجلس الأمناء سلطة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد ويكون له السلطات والمهام كرئاسة اجتماعات مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية؛
- **المجالس الفنية:** تتكون من 15 عضوا كحد أقصى بالإضافة إلى الأمين العام لأيوفي، ويتكون من المجلس الشرعي والمجلس المحاسبي ومجلس الحوكمة والأخلاقيات، وهي المجالس التي تسهر على إصدار المعايير المحاسبية والشرعية ومعاينتها ومراقبتها والعمل على تحقيقها لأهداف الهيئة.

ثانيا: أهداف وإصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعمل الهيئة على إصدار المعايير الشرعية والمحاسبية والمعايير التدقيق والحوكمة بالإضافة إلى أوراق إرشادية للعمل البنكي الإسلامي تهدف إلى تنظيم عمل هذه الأخيرة بالدرجة الأولى.

1- أهداف AAOIFI

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى (AAOIFI, 2023):

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- التوفيق بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات؛
- تحقيق التطابق والتقارب ما أمكن ذلك في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية؛
- السعي إلى تطبيق المعايير من قبل المؤسسات الإسلامية والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى العمل على نشر الفكر المحاسبي وفق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق التدريب؛ عقد الندوات؛ إصدار النشرات الدورية وإعداد البحوث وغيرها (حسين و موسى، 2011، صفحة 26)؛

- تسعى إلى الجمع بين القيم الدينية ومتطلبات سوق رأس المال من الكفاءة والتوحيد القياسي، وإضفاء الهوية الشرعية على كافة المعاملات المالية على مستوى المؤسسات المالية لجذب العملاء المسلمين والغير مسلمين. (Rania & Faizul, 2017, p. 9)

2- إصدارات AA0IFI

تقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار المعايير المحاسبية والشرعية ومعايير الحوكمة والتدقيق وكذا معايير ميثاق أخلاقيات المهنة، حيث أصدرت 58 معيارا شرعيا و26 معيارا محاسبيا، و5 معايير مراجعة و7 معايير حوكمة فيما تمثلت معايير الأخلاقيات في معيارين فقط، وتتمثل خطوات إصداراتها في (AAOIFI, 2023):

2-1-الدراسة الأولية: تتناول الدراسة الأولية المعايير الجديدة أو المعايير الحالية التي ستتم مراجعتها وتطويرها بناءا على اقتراحات من المؤسسات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية أومن الهيئة أومجالسها؛

2-2-الورقة الاستشارية: تبين الورقة الاستشارية النقاط الأساسية المقترحة للمعيار الجديد أو التغييرات الجوهرية على المعيار الحالي، وتعرض على مجالس الهيئة ولجانها للمناقشة بعد ذلك على الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية لإبداء الرأي والتعليق، ثم تتم مناقشتها في جلسات استماع علنية؛

2-3-مسودة المعيار: حيث تتم صياغة مسودة المعيار كما المعيار النهائي بالنسق والترتيب نفسه، ليتم بعدها عرضه للمناقشة لتؤخذ الآراء والتعليقات الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية بالاعتبار عند تطوير المعيار النهائي؛

2-4- المعيار النهائي: يتم تحضير المعيار للإصدار بصورة نهائية، ويعرض على مجالس المعايير ولجانها للمناقشة والاعتماد؛

- **إصدار المعيار:** يعلن عن اعتماد المعيار الجديد أو المعدل وإصداره في وسائل الإعلام والمنشورات المعنية بالصناعة المالية الإسلامية، ويضاف إلى مطبوعات المعايير الصادرة عن الهيئة؛
- **مراجعة المعيار:** تكون كافة الصادرة عرضة للمراجعة والتعديل، وتتبع إجراءات المراجعة المعايير الحالية الإجراءات المتبعة في عملية تطوير المعايير.

تم التطرق في هذا المطلب إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهيكلها التنظيمي وأهدافها وما تقوم به من أجل إصدار معايير إسلامية تحكم الجانب المحاسبي والتدقيقي

والشرعي، بالإضافة إلى اخلاقيات المهنة للمحاسبين والمدققين من اجل ضمان تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية في البنوك الإسلامية بمختلف أشكالها.

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

لقد قامت الهيئة منذ تأسيسها إلى غاية اليوم بإصدار عدة معايير بين معايير شرعية وأخرى محاسبية وأخرى تختص بمجال الحوكمة والتدقيق ومعايير أخلاقيات المهنة، وكون هذا العمل يقتصر على المعايير المحاسبية، فسوف يتم التطرق بصفة مختصرة إلى المعايير الأخرى.

أولا: عرض المعايير الصادرة عن AA0IFI

تلعب معايير المحاسبة دورا هاما في تعزيز التمويل الإسلامي وتطوير الأسواق المالية الإسلامية، حيث توفر إطارا محاسبيا موحدا للمؤسسات المالية الإسلامية.

1- مفهوم المعايير الصادرة عن AA0IFI

تشمل معايير المحاسبة الإسلامية مجموعة من المفاهيم والمبادئ الأساسية، وفي هذا العنصر سيتم التطرق لأهم هذه المفاهيم.

1-1- تعريف معايير المحاسبة الإسلامية: حسب (الشريدة و السامرائي، 2019، صفحة 138) تعرف معايير المحاسبة الإسلامية على أنها مجموعة الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك الإسلامي، خلال عملية الإثبات والقياس والعرض والإفصاح على نشاطه خلال فترة الزمنية محددة، ومما سبق يمكن القول أن المعايير المحاسبية الإسلامية هي الأساس والمقياس المحاسبي لكل المعاملات المالية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

1-2- تركيبة معايير المحاسبة الإسلامية

يتكون أي معيار تصدره الهيئة سواء ا محاسبي أو شرعي أو غيره، من عدة مكونات أوما يطلق عليها بتركيبة المعيار والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(1-10): تركيبة المعيار

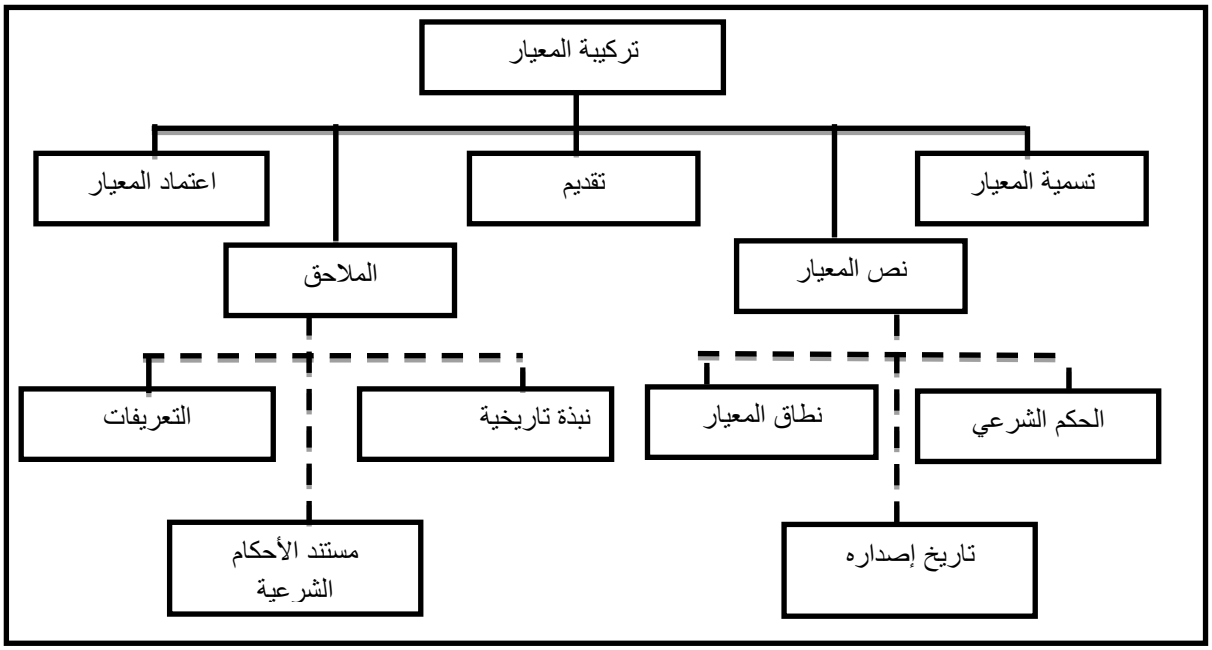

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بن سعدية و زيدان، 2020، صفحة 576)-بتصرف-

تتضمن تركيبة المعيار باختلاف مجاله تسمية المعيار وهو الاسم المختصر الذي يعبر عن الموضوع الذي يتناوله المعيار بالإضافة إلى الهدف والغرض من المعيار ونطاقه والناحية الشرعية وكذا تاريخ إصدار المعيار واعتماده، وكذا ملاحق تتضمن مستند الحكم الشرعي والتعريفات الخاصة بالمصطلحات التي تضمنها المعيار.

2- عرض المعايير الشرعية

أصدرت AA0IFI إلى غاية اليوم 61 معيارا شرعيا سيتم ذكرهم في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-11): عرض المعايير الشرعية

ر.م	اسم المعيار	تاريخ الإصدار	ر.م	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
1	المتاجرة في العملات	سنة 2000م	30	التورق	سنة 2006م
2	بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان	سنة 2000م	31	ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية	سنة 2007م
3	المدين المماطل(معدل)	سنة 2000م	32	التحكيم	سنة 2007م
4	المقاصة(معدل)	سنة 2001م	33	الوقف	سنة 2008م
5	الضمانات(معدل)	سنة 2001م	34	إجارة الأشخاص	سنة 2008م
6	تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي	سنة 2002م	35	الزكاة	سنة 2008م
7	الحوالة(معدل)	سنة2002م	36	العوارض الطارئة على الالتزامات	سنة 2009م
8	المرابحة(معدل)	سنة 2002م	37	الاتفاقية الائتمانية	سنة 2009م

9	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك(معدل)	سنة2002م	38	التعاملات المالية بالإنترنيت	سنة 2009م
10	السلم والسلم الموازي(معدل)	سنة 2001م	39	الرهن وتطبيقاته المعاصرة	سنة 2009م
11	الإستصناع والاستصناع الموازي(معدل)	سنة 2001م	40	توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة	سنة 2009م
12	المشاركة والشركات الحديثة(معدل)	سنة2002م	41	إعادة التامين الإسلامي	سنة 2009م
13	المضاربة(معدل)	سنة 2003م	42	الحقوق المالية والتصرف فيها	سنة 2009م
14	الاعتمادات المستندية(معدل)	سنة2003م	43	الإفلاس	سنة 2010م
15	الجعالة(معدل)	سنة2003م	44	السيولة تحصيلها وتوظيفها	سنة 2010م
16	الأوراق التجارية(معدل)	سنة 2003م	45	حماية رأس المال والاستثمارات	سنة 2010م
17	صكوك الاستثمار	سنة 2003م	46	الوكالة بالاستثمار	سنة2011م
18	القبض	سنة2004م	47	ضوابط حساب ربح المعاملات	سنة2011م
19	القرض	سنة2004م	48	خيارات الأمانة	سنة2011م
20	بيوع السلع في الأسواق المنظمة	سنة 2004م	49	الوعد والمواعدة	سنة2013م
21	الأوراق المالية(الأسهم، السندات)	سنة 2004م	50	المساقاة	سنة2013م
22	عقود الامتياز	سنة 2005م	51	خيارات السلامة	سنة2013م
23	الوكالة وتصرف الفضولي	سنة 2005م	52	خيارات التروي	سنة2013م
24	التمويل المصرفي المجمع	سنة 2005م	53	العربون	سنة2014م
25	الجمع بين العقود	سنة 2005م	54	فسخ العقود بشروط	سنة2014م
26	التأمين الإسلامي	سنة 2006م	55	المسابقات والجوائز	سنة2016م
27	المؤشرات	سنة 2006م	56	ضمان مدير الإستثمار	سنة2016م
28	الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	سنة 2006م	57	الذهب وضوابط التعامل به	سنة2016م
29	ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات	سنة 2006م	58	إعادة الشراء	سنة 2017م

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على(هيئة المحاسبة والمراجعة، 2017، الصفحات 5-6-7)-بتصرف-

وقد أضافت الهيئة إلى إصداراتها 3 المذكورة في الجدول أعلاه 3 معايير أخرى تمثلت في (AAOIFI, 2023):

- المعيار الشرعي رقم (59) بيع الدين؛
- المعيار الشرعي رقم (60) الوقف؛
- المعيار الشرعي رقم(62) بطاقات الدفع.

3- عرض معايير المراجعة

تم إصدار من قبل **AA0IFI** من بداية عملها إلى غاية يومنا هذا 5 معايير مراجعة نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(1-12): عرض معايير المراجعة

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
1	هدف المراجعة ومبادئها	سنة 1996م
2	تقرير المراجع الخارجي	سنة 1996م
3	شروط الارتباط لعملية المراجعة	سنة 1997م
4	فحص المراجع الخارجي الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية	سنة2000م
5	مسؤولية المراجع الخارجي بشأن التحري عن التزوير والخطأ عند مراجعة القوائم المالية	سنة 2003م

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 6)-بتصرف-

يتوضح من الجدول أعلاه أن الهيئة تعمل جاهدة على إصدار معايير تخدم كافة جوانب العمل المصرفي الإسلامي بما فيه جانب المراجعة والتدقيق، من أجل تفادي أي تدليس والحرص على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية.

4- عرض معايير الحوكمة

الجدول الموالي يوضح معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الجدول رقم(1-13): عرض معايير الحوكمة

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
1	تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكوينها وتقريرها (إعادة تصنيف)	سنة 1997م
2	الرقابة الشرعية (إعادة تصنيف)	سنة1998م
3	الرقابة الشرعية الداخلية	سنة 1999م
4	لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية	سنة 2001م

5	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	سنة 2005م
6	بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية	سنة 2005م
7	المسؤولية الاجتماعية للشركة: السلوك والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية.	سنة 2009م

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 7)-بتصرف-

تعمل معايير الحوكمة الصادرة عن الهيئة في ضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتسيير نشاط الهيئة واللجان المندرجة ضمن هيكلها التنظيمي.

5- عرض معايير الأخلاقيات

الجدول الموالي يوضح معايير الاخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الجدول رقم(1-14): عرض معايير الأخلاقيات

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
1	ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية	**سنة 1998م**
2	ميثاق أخلاقيات العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية	**سنة 2002م**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 7)-بتصرف-

تعنى معايير أخلاقيات المهنة وميثاق الأخلاقيات، بالسلوك الشخصي والمهني للمحاسب على مستوى المؤسسة المالية الإسلامية، والمراجع الخارجي الذي يقوم بعملية الرقابة وتدقيق تقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

بحكم أن الموضوع يتناول معايير المحاسبة الإسلامية، فسيتم عرضها في الفرع الثاني على حدى.

ثانيا: معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعتمد معايير المحاسبة الإسلامية على مفهوم العدل المالي والمساواة وعدم الاحتكار وعدم الربا، تتطلب هذه المعايير تطبيق أساليب محاسبية مختلفة للتعامل مع العقود والمعاملات المالية.

1- عرض معايير المحاسبة المالية الصادرة عن AA0IFI

إن إصدار ومراجعة المعايير المحاسبية المتعلقة بعقود ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية يعتبر المهمة الرئيسية التي أنشئت **AA0IFI** لأجلها، وفي الجدول الموالي سيتم عرض معايير المحاسبة الصادرة عن هذه الأخيرة والأخذ بعين الاعتبار المعايير التي حلت محل المعايير القديمة والملغاة:

الجدول رقم(1-15): معايير المحاسبة

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
1	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	سنة 1993م
3	التمويل بالمضاربة	سنة 1996م
4	التمويل بالمشاركة	سنة1996م
7	السلم والسلم الموازي	سنة 1997م
8	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك(معدل)	سنة1997م
10	الإستصناع والاستصناع الموازي	سنة 1998م
12	العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية	سنة 1999م
13	الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض أو العجز في شركات التأمين الإسلامية	سنة 2000م
14	صناديق الاستثمارات	سنة 2000م
15	المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية	سنة2001م
16	المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية	سنة 2001م
18	الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية	سنة 2002م
19	الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية	سنة 2003م
21	الإفصاح عن تحويل الموجودات	سنة 2004م
22	التقرير عن القطاعات	سنة2004م
23	توحيد القوائم المالية	سنة 2009م
24	الاستثمار في الكيانات المنتسبة (الشركات الزميلة)	سنة 2009م
26	الاستثمار في العقارات	سنة2012م
27	حسابات الاستثمار	سنة 2016م
28	المرابحة والبيوع الآجلة	سنة 2017م
30	الاضمحلال(الهبوط) والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر	سنة2017م
34	التقرير المالي لحملة الصكوك	سنة 2018م
35	احتياطات المخاطر	سنة2018م
37	التقرير المالي للمؤسسات الوقفية	سنة2020م

39	التقرير المالي عن الزكاة	سنة2021م

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على (AAOIFI, 2023)-بتصرف-

بالإضافة إلى ما تم عرضه في الجدول أعلاه، فإن **AA0IFI** تعمل على مسودات معايير محاسبة مالية، ناهيك عن المعايير التي حلت محل معايير تم إلغاءها، فلقد تم استبدال معيار المحاسبة المالية (5) (الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار) ومعيار المحاسبة المالية (6) (حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها)بمعيار المحاسبة المالية (27)(حسابات الاستثمار)، وكذلك تم إلغاء معيارين معيار (2)(المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء) ومعيار(20)(البيع الآجل) بمعيار واحد (28)(المرابحة والبيوع الآجلة) (AAOIFI, 2023).

2- دراسة معايير المحاسبة الصادرة عن AA0IFI

نظرا لما تم توضيحه في مبحث أدوات التمويل الإسلامي، وجب في هذا المبحث تسليط الضوء على المعايير التي تتناسب مع هذه الأدوات، ودراسة فقط المعايير المحاسبية الخاصة بهم.

سيتم في هذا الفرع عرض المعايير محل الدراسة كالآتي:

2-1-معيار رقم (1) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية

حسب الإطار التعريفي الذي أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية فيمكن عرض المعيار كما يلي:

2-1-1-نطاق المعيار: ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها البنوك لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع البنوك بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أومواطنها أوأحجامها، وإذا كانت البنوك تعمل في متطلبات القوانين مخالفة لما جاء في هذا الأخير، وجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 155).

2-1-2-الأحكام العامة للمعيار: يشمل المعيار الأحكام العامة التالية (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، الصفحات 156-157):

-**المجموعة الكاملة للقوائم المالية:** حيث تشمل القوائم المالية التي تنشرها البنوك من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة،

قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وأموال صندوق القرض، الإيضاحات حول القوائم المالية، وأية قوائم أوتقارير تساعد على تحقيق احتياجات الأطراف ذات العلاقة؛

-**القوائم المالية المقارنة:** ويقصد بها هنا إعداد البنك القوائم المالية للفترة الحالية بناءا على الفترة المالية السابقة بمعنى مقارنة بها من جميع الجوانب؛

-**تقريب المبالغ المعروضة:** يتم في هذه النقطة محاولة تقريب المبالغ المدرجة في القوائم المالية إلى أقرب وحدة نقدية؛

-**شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة:** بمعنى أن يتم عرض القوائم المالية بالشكل والتبويب الواضح من حيث التنظيم والعرض والمصطلحات المستخدمة للتعبير لتكفل للمستخدمين الفهم والاستيعاب الجيد؛

-**ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات:** وجب وضع ترقيم صفحات القوائم المالية ترقيما تسلسليا واضحا ومميزا؛

-**الإيضاحات حول القوائم المالية:** تعتبر جزءا مهما من القوائم المالية، لذلك وجت ظهورها في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة مالية

مما سبق يمكن القول أن معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية أولى اهتماما كبيرا بما تحتويه القوائم المالية للبنوك الإسلامية، لتسهيل عملية الإفصاح من خلال إرشاد وتوجيه كل ما يجب عرضه في هذه القوائم المالية بصورة صادقة ودقيقة.

2-2- معيار رقم(3) التمويل بالمضاربة

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد والأسس المحاسبية التي تحكم الإثبات، والقياس والإفصاح عن عمليات المضاربة التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وفي النقاط التالية سيتم توضيح أكثر للمعيار حسب (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، صفحة 271)

2-2-1- نطاق المعيار: ينطبق هذا المعيار على العمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها البنك بصفته رب مال، وعلى العمليات المتعلقة بالمال الذي يقدمه البنك لاستخدامه مضاربة منذ بدايتها وحتى نهايتها، سواء كان رأس مال المضاربة من أموال البنك الذاتية أومن أمواله التي خلطها بحسابات الإستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة، كما ينطبق أيضا على العمليات المتعلقة بحصة البنك في أرباح المضاربة أوخسائرها؛

2-2-2-الأحكام العامة للمعيار: هذه الأحكام حسب ما أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتمثل في (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، الصفحات 294-295):

-**إثبات رأس مال المضاربة وقياسه عند التعاقد:** يشترط شرعا أن يكون رأس المال معلوما قدرا ونوعا وهذا يمثل الأساس للقيمة التي تظهر بها الاستثمارات مضاربة بدفاتر البنك، كما يجوز أن يكون رأس المال في صورة موجودات معدة للاستغلال وتكون هي رأس مال المضاربة وتقاس بقيمتها العادلة عند التعاقد لأن ذلك أكثر موثوقية؛

- قياس رأس مال المضاربة عند التعاقد: يتم استخدام التكلفة التاريخية أساسا لقياس رأس مال المضاربة المقدم من المصرف بعد التعاقد، لأن ذلك هومقتضى الأحكام الشرعية للمضاربة من حيث وجوب تحديد رأس المال والمحافظة على ذلك التحديد إلى حين التحاسب التام لمعرفة الأرباح باعتبارها المبلغ الذي يزيد عن رأس مال المضاربة والمصاريف المتعلقة بها؛

- **إثبات نصيب البنك في أرباح المضاربة أوخسائرها:** في حالة استمرار عمليات التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية، فقد اعتمد في ذلك إثبات نصيب كل فترة مالية من أرباح المضاربة أوخسائرها بالنسبة لما تم تصفيته جزئيا لتلك الفترة استنادا إلى مفهوم الدورية، بغية إعداد التقارير المالية على وجه يؤدي إلى تحقيق هدف المعيار.

2-3- معيار رقم(4) التمويل بالمشاركة

يهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الإثبات والقياس، والإفصاح عن عمليات المشاركة كما تجريها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وكل التفاصيل المتعلقة بهذه الصيغة التمويلية، وفيما يلي عرض لنطاق وأحكام هذا المعيار.

2-3-1-نطاق المعيار: ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمشاركة التي تقوم بها البنوك سواء كانت المشاركة ثابتة (قصيرة أوطويلة الأجل) أم متناقصة (منتهية بالتمليك)، وسواء كان رأس مال المشاركة من أموال البنك الذاتية، أم من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أم من أموال حسابات الاستثمار المقيدة، وينطبق على العمليات المتعلقة بحصة البنك في أرباح المشاركة أوخسائرها (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، صفحة 303)؛

2-3-2-الأحكام العامة للمعيار: تتمثل أحكام هذا المعيار حسب (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، الصفحات 328-329) في:

-**إثبات وقياس حصة البنك في رأس مال المشاركة عند التعاقد:** يحكم رأس مال المشاركة مجموعة من الأسس أهمها أن تكون حصة كل شريك معلومة محددة ومتفقا على قيمتها عند التعاقد، وان تكون حاضرة، وألا تكون دينا في الذمة، وذلك تجنبا للغرر والجهالة وتعذر الاستفادة من رأس المال فيما لو كان دينا، أما إذا كان رأس المال في صورة عينية (أو قيمة معنوية) فإن الأساس الشرعي لذلك أن تقوم الموجودات العينية باتفاق الشركاء، وتقاس حصة البنك بالقيمة العادلة وقت التعاقد بمعرفة أهل الاختصاص؛

- **إثبات نصيب البنك في أرباح المشاركة أو خسائرها:** ميز المعيار بين التمويل بالمشاركة الثابتة أو المنتهية بالتمليك التي تنتهي خلال فترة مالية، وتلك التي تستمر لأكثر من فترة مالية، فحسب الحالة الأولى يتم إثبات الأرباح أو الخسائر بعد التصفية، أما الحالة الثانية فيتم إثبات نصيب كل فترة مالية على حدى، أما الخسائر فيتم تحققها في الفترة التي تحدث فيها بمقدار الخسائر التي يخفض بها نصيب البنك في رأس مال المشاركة.

2-4- معيار رقم(7) السلم والسلم الموازي

يعرض هذا المعيار القواعد المحاسبية المعتمدة في الإثبات والقياس والإفصاح عن التمويل بصيغة السلم وعمليات السلم الموازي التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

2-4-1- نطاق المعيار: يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية للتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي، ويشمل ذلك معالجة رأس المال الذي يقدمه البنك في السلم أويقبضه في عملية السلم الموازي، وما يتعلق بقبض المسلم فيه وبيعه في السلم أوتسليم مثله في عملية السلم الموازي، كما يشمل معالجة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المتعلقة بهذه الصيغة (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، صفحة 337)؛

2-4-2- الأحكام العامة للمعيار: تتلخص هذه الأحكام في ما تم عرضه في الإطار التعريفي للمعيار في (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، الصفحات 356-357):

- **اشتراط معلومية رأس مال السلم:** يجب أن يكون معلوما بالقدر الذي تم الأخذ به لقياس القيمة التي يسجل بها رأس مال السلم في دفاتر البنك دفعا (في حالة السلم) أو قبضا (في حالة السلم الموازي)، فإن كان رأس المال من النقود عرف بنوع العملة وعددها، أما إذا كان من الأعيان أو المنافع قيس بالقيمة العادلة لتلك الأخيرة طبقا للاتفاق بين الطرفين المتعاقدين؛

-**التكلفة التاريخية أداة للتقييم:** تم اختيار التكلفة التاريخية لقياس رأس مال التمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي في نهاية الفترة المالية، وذلك لموثوقية المعلومات التي تعطيها هذه الخاصية؛

-**تخصيص قيمة العجز المقدر**: نص المعيار على أنه إذا ظهر للبنك أن هناك احتمالا قويا بعدم وفاء المسلم إليه بالمسلم فيه كليا أوجزئيا وكذا حال وجود احتمال قوي بانخفاض قيمة المسلم فيه، فيجب تكوين مخصص بقيمة العجز المقدر، ويساعد تكوين هذا المخصص في إعطاء معلومات تساعد على التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية المستقبلية للبنك المترتبة عن التمويل بصيغة السلم.

2-5- معيار (8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

كما المعايير التي سبقته فهذا المعيار أيضا أصدر لوضع المبادئ والقواعد المحاسبية التي تحدد الإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عمليات التأجير التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها مؤجرا أومستأجرا.

2-5-1- نطاق المعيار: يتناول هذا المعيار الإجراءات المحاسبية لموجودات الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بصفة البنك مؤجرا أومستأجرا، وكذلك إيرادات ومصروفات تأجير أواستئجار هذه الموجودات (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، صفحة 368)؛

2-5-2- الأحكام العامة للمعيار: تتلخص الأحكام العامة التي جاء بها المعيار فيما يلي (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، الصفحات 409-410):

-**قياس قيمة الموجودات المقتناة بغرض الإجارة**: أعتمد المعيار قياس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة على أساس تكلفتها التاريخية، ويقصد بها القيمة العادلة للموجودات في تاريخ اقتنائها، بما في ذلك المبالغ التي تحملها البنك لتهيئة الموجودات للاستخدامات المعدة له؛

- **التكاليف الأولية المباشرة**: ويقصد بها نصيب البنك بصفته مؤجرا أومستأجرا من التكاليف اللازمة لإجراء ترتيبات التعاقد (بما فيها المصاريف القانونية المتصلة بإنفاذ العقد)؛

- **توقيت الاعتراف بإيرادات (ومصروفات) الإجارة**: اتساقا مع ما جاء في بيان المفاهيم بشأن إثبات الإيرادات والمصروفات فإن إيرادات الإجارة (إذا كان مؤجرا)، ومصروفات الإجارة (إذا كان مستأجرا) تثبت عند استحقاق أقساط الإجارة؛

- **مصروفات إصلاحات الموجودات المؤجرة**: الإصلاحات الرئيسية بخلاف مصروفات الصيانة التشغيلية، الدورية فهي مسؤولية المؤجر (مالم تكن الإصلاحات نتيجة لتقصير أوتعدي المستأجر فيتحملها الأخير).

2-6- معيار رقم (10) الإستصناع والاستصناع الموازي

يهدف هذا المعيار كأمثاله من المعايير المحاسبة المالية الإسلامية إلى وضع الأسس والقواعد المحاسبية التي تحكم إثبات وقياس وعرض الجوانب المالية لعمليات الإستصناع والاستصناع الموازي.

2-6-1-نطاق المعيار: يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الواجبة الاتباع في عقود الإستصناع والاستصناع الموازي في القوائم المالية للبنوك، وقياس وإثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات وطرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للبنك (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، صفحة 455).

2-6-2-الأحكام العامة للمعيار: حسب ما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من أحكام في هذا المعيار تتمثل في (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، الصفحات 490-491):

- **إثبات أرباح الاستصناع:** يتم إثبات بطريقة نسبة الإتمام وفقا لهذه الطريقة يثبت في كل فترة مالية من فترات تنفيذ العقد نسبة من أرباح الإستصناع تعادل نسبة الأعمال التامة خلال الفترة، أي أن أرباح الإستصناع يتم توزيعها على فترات تنفيذ العقد وفقا لنسبة الإتمام في كل فترة؛

- **تقويم موجودات الإستصناع في نهاية الفترة المالية:** تقيم بالتكلفة التاريخية وهي القيمة الدفترية لحساب استصناع تحت التنفيذ في عقود الإستصناع ولحساب تكلفة استصناع في عقود الإستصناع الموازي بشرط ألا تزيد عن القيمة النقدية المتوقع تحقيقها؛

- **معالجة تكاليف صيانة وضمان المصنوع:** تم اختيار أساس الاستحقاق بالنسبة لعقود الاستصناع، حيث إنه يحقق مقابلة أفضل بين إيرادات ومصروفات الاستصناع واختيار الأساس النقدي بالنسبة للاستصناع الموازي استنادا إلى مبدأ الأهمية.

2-7- معيار رقم(28) المرابحة والبيوع الآجلة

جاء هذا المعيار مكان المعيار رقم(2) المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء، والمعيار رقم(20) البيع ألآجل هذا المعيار جمع بينهما في كل ما يخص هاتين الصيغتين.

2-7-1-نطاق المعيار: ينطبق هذا المعيار على المحاسبة عن المعاملات المرابحة والبيوع الآجلة التي تنفذ وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية باستثناء معاملات التورق والمرابحة السلعية (Accounting and Auditing, 2020, p. 7)؛

2-7-2-الأحكام العامة للمعيار: تتمثل الأحكام العامة التي توصل إليها المعيار في (Accounting and Auditing, 2020, pp. 18-19):

- **تسجل المبالغ مستحقة التحصيل بالمبلغ الإجمالي:** يتم استخدام المعالجة المحاسبية العامة فيما يتعلق بتسجيل المبالغ المستحقة التحصيل بالمبلغ الإجمالي وذلك للإفصاح عن المبلغ الكلي للمبالغ مستحقة التحصيل، ولإظهار الربح المؤجل أومخصص الخسائر الائتمانية كحساب مقابل

(موجود سالب)، وقد خلص المجلس إلى ضرورة الإفصاح عن مبلغ لعدة أسباب، أغلبها لاعتبارات شرعية، مثل تحديد الزكاة وغيرها؛

-**مبرر تأجيل الربح بالنسبة للبائع:** تتمثل المعالجة المثالية في إثبات الأرباح مقدما باعتبارها أرباحا ومبالغ مستحقة التحصيل من المنظور الشرعي، ومع ذلك لن يكون من الإنصاف والمعاملة العادلة ولا الاحترازية أحيانا تسجيل المبلغ الكلي للربح مقدما؛

- **طريقة استنفاد الأرباح المؤجلة:** هي طريقة معدل العائد الفعلي هي المنهج الأنسب لتخصيص الأرباح على الأساس التناسب الزمني، وخاصة للمعاملات طويلة الأجل، وأن هذه الطريقة ستوفر أساسا أفضل للمطابقة مع العائد على أموال أصحاب حسابات الاستثمار، وليس فيها أدني إشكاليات شرعية؛

– المعالجة المحاسبية في جانب الطرف المشتري–عنصر الربح في قيمة الموجود: تطوير معالجة محاسبية نظيرة للمعالجة المحاسبية في جانب الطرف البائع، وذلك باعتبار أن هذا سيكون أقرب إلى المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ولن ينطوي على جوانب تخالف الشريعة، مع تجنب المبالغة في تسعير الموجودات لدى المشتري.

تم توضيح وعرض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم عرض ودراسة هذه المعايير من أجل تقريب الفكرة للقارئ، ومعرفة أهم المبادئ والآليات التي جاءت بها هذه المعايير.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعمل المعايير المحاسبة الإسلامية على ترسيخ مبدأ القياس والإفصاح المحاسبي لعمليات التمويل الإسلامي ومختلف العقود الممثلة له، وفيما يلي عرض لأهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لهذه المعايير.

أولا: متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية

تكمن المبادئ الأساسية لأي معيار من المعايير السابق عرضها، والتي تخص الدراسة الحالية التي اقتصرت على سبع معايير فقط، هي متطلبات الإفصاح التي يلزم بها المعيار البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي تتبنى هذه المعايير خاصة والتي تنشط في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية عامة، وفي الجدول الموالي سيتم توضيح هذه المتطلبات لكل معيار على حدى.

الجدول رقم(1-16): متطلبات الإفصاح وفق كل معيار محاسبة مالية إسلامية

المعيار	متطلبات الإفصاح
العرض والإفصاح في القوائم المالية	-الإفصاح العام في القوائم المالية ويشمل كل ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الهامة والأساسية للبنك، وكذا عن عملة القياس المحاسبي والسياسات والتغيرات المحاسبية الهامة والقيود الإشرافية، والمخاطر والعمليات مع الأطراف ذات العلاقة.
التمويل بالمضاربة	- يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية للفترة عما إذا كان البنك قد كون مخصص لانخفاض قيمة موجودات المضاربة خلال الفترة المالية.
التمويل بالمشاركة	- يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية للفترة إذا ما كان البنك قد كون مخصص لانخفاض قيمة حصته في عمليات التمويل بالمشاركة خلال تلك الفترة.
السلم والسلم الموازي	- وجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم(01) العرض والإفصاح في القوائم المالية.
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	- يجب الإفصاح عن الموجودات المؤجرة حسب الفئات الرئيسية وعن أقساط الإجارة بصفة البنك مؤجرا، وعن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية الدائنة بصفته مستأجرا في حالة الإجارة التشغيلية؛ - الإفصاح عن إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك مبوبة حسب الفئات الرئيسية بصفته مؤجرا، وبصفته مستأجرا يفصح عن كل العمليات المتعلقة بعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك.
الإستصناع والاستصناع الموازي	- يجب الإفصاح عن إيرادات وأرباح عقود الإستصناع والطريقة المحاسبية المتبعة في قياسها، وكذا الإفصاح عن التكاليف الفعلية والمبالغ المحتجزة، بالإضافة إلى المتطلبات الإضافية قيد التفاوض وكذا الطريقة المتبعة في تحديد نسبة الإتمام.
المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى	-الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة، والتمييز بين المبالغ المستحقة التحصيل العائدة إلى بيع المرابحة والعائدة إلى البيوع الآجلة وفقا لطبيعتها، الإفصاح عن حركة الحسابات خلال الفترة المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015)و (Accounting and Auditing, 2020, p. 12)-بتصرف-

من خلال الجدول أعلاه تتضح متطلبات الإفصاح حسب كل معيار، كذلك وجب مراعاة متطلبات الإفصاح حسب المعيار الأول العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وهي كل ما يجب أن يفصح عنه البنك خلال عمليات التمويل بالصيغ المعتمدة خلال فترة المالية المعنية.

ثانيا: أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية

تتمثل أهمية معايير المحاسبة المالية الإسلامية في النقاط التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- تعمل على توضيح المعالجات المحاسبية لعمليات البنوك الإسلامية لتحقيق المبادئ المحاسبية، كما وتساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي لهذه البنوك وخصوصا بالنسبة لممتهني المحاسبة الجدد في الميدان (خالد و محمود، 2020، صفحة 178)؛
- إن الالتزام بهذه المعايير سيؤدي إلى مزيد من التعاون بين المؤسسات المالية من خلال الأعمال المشتركة، بل إلى توحيدها وخلق التوافق بينها من ناحية الضوابط والمبادئ التي تحكم هذه المعاملات (الججاوي و الشمري، 2017، صفحة 94)؛
- توحيد المرجعية للعمل البنكي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي، وكذا على مستوى المعالجات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح (رشوان، 2017، صفحة 182)؛
- يؤدي الالتزام بمعاني وتوجيهات معايير المحاسبة المالية الإسلامية إلى تحقيق موائمة الطبيعة المؤسسية لنظام المعلومات المحاسبية الإسلامية وتحقيق الشفافية في مخرجات هذا النظام , Dian) 2019, p. 52)؛
- إن تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية يؤدي إلى ضمان نظام محاسبة متوافق مع المبادئ الإسلامية وبالتالي تعزيز مصداقية المعلومات المالية المحاسبية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية (Sarea & Hanefah, 2013, p. 51)؛
- إن استخدام معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لن يؤدي فقط إلى تحسين المقارنة والموثوقية والشفافية والكفاءة للمؤسسات المالية في البلدان، بل سيعمل أيضا على تسريع وتطوير عمليات العولمة ودمجها في المعاملات المالية الإسلامية) Mohammed, Ahmad, & Fahmi, 2016, p. 36)؛
- يعمل الالتزام بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية على توثيق قواعد ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية بما يتوافق مع أيديولوجيات وأفكار المساواة والوضوح والأخلاق المهنية لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويشمل ذلك أيضا المشاركة في الحفاظ على ممتلكات المؤسسات المالية الإسلامية (Mohammad , 2021, p. 2).

تم التطرق في هذا المطلب إلى متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية وأهميته في تنظيم وتسيير عمل البنوك الإسلامية، وضمان العدل والمساواة والحفاظ على المال العام وكذا الحفاظ على مال العملاء وتلبية رغباتهم في أحسن الظروف.

وفي الأخير تم التعرف على معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعرضها وتحليلها وفهم مقاصدها وما أصدرت من أجله، وكذا التطرق

إلى متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي حسب هذه المعايير وما يترتب عليها من إيجابيات، وما تضيفه من مصداقية وشفافية في القوائم المالية لهذه البنوك الإسلامية، من أجل تلبية رغبات مستخدميها واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل من شرح لأهم المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، تم التعرف على مفهوم التمويل الإسلامي كونه تمويل أخلاقي يقدم للمسلمين وغير المسلمين خدمات مالية من خلال توفير أدوات إسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة والسلم والاستصناع وغيرها لتلبية احتياجاتهم المادية والعينية ضمن إطار قانوني وشرعي عبر البنوك الإسلامية، التي تعمل تحت راية المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ظل انتشار الصيرفة الإسلامية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية والمصداقية من خلال القياس والإفصاح المحاسبي التي نصت عليه هذه المعايير حيث خلص الفصل إلى النتائج التالية:

-تلعب المعايير المحاسبية الإسلامية دورا حاسما في تحقيق التوافق المحاسبي والشرعي في التمويل الإسلامي، لضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية الصادرة عن البنوك الإسلامية؛

- يعتبر القياس والإفصاح المحاسبي ضروريا للتمويل الإسلامي لتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية والمجتمع بشكل عام، ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة؛

- بالربط بين معايير المحاسبة الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي من خلال الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي، يتم تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والأخلاقية في العمليات المالية وتعزيز النهج المالي الإسلامي.

وسيتم في الفصل الموالي التطرق إلى الأدبيات التطبيقية التي تناولت هذه المتغيرات النظرية التي تم عرضها في هذا الفصل.

الفصل الثاني

العلاقة بين متغيرات الدارسة في ظل الأدبيات التطبيقية

تمهيد

يقوم العمل المصرفي الإسلامي على عدة أسس ومبادئ تنطوي تحت ظل الشريعة الإسلامية، وانتشرت الصناعة المالية الإسلامية في العالم، كونها ذات أهمية عالمية تجعل منها محط أنظار كل من يريد الإستثمار أويحتاج التمويل.

لهذا حرصت الهيئات الدولية على غرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AA0IFI ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB على إصدار معايير وإرشادات لتنظيم هذه المعاملات المالية الإسلامية، حفاظا على الأموال وكذا العمل بحدود الله في أموال الله.

لهذا فإن معظم الباحثين وجهوا جهودهم لدراسة هذه المعايير الخاصة بتنظيم أدوات التمويل الإسلامي وتحديد كيفية التعامل بها من خلال تطبيقها في مجال الصيرفة الإسلامية وما يترتب عنها من قياس وإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية، وإيجابيات تطبيقها بشكل كامل وكافي، ودراسة العلاقة بين هذه المتغيرات كل حسب مفهومه ومنطلقاته.

حيث سيتم في هذا الفصل تناول العلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا التطرق إلى حساب مؤشر الإفصاح للبنوك محل الدراسة، وإدراج نموذج مقترح للقوائم المالية بعد تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

وينقسم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: العلاقة بين متغيرات الدراسة؛**
- **المبحث الثاني: مصفوفة الدراسات السابقة؛**
- **المبحث الثالث: دراسة وتحليل مؤشر الإفصاح المحاسبي لبنك البركة ومصرف السلام في الجزائر.**

المبحث الأول: العلاقة بين متغيرات الدراسة

بالإضافة إلى ما تم ذكره في المطلب الثالث من المبحث الثالث في الفصل الأول، من عرض لمتطلبات الإفصاح بشكل عام وفق المعيار الأول من معايير المحاسبية الإسلامية، وجب التطرق إلى القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لكل معيار من معايير الأدوات التمويل الإسلامي.

سيتم في العناصر التالية التطرق إلى علاقة المتغيرات الدراسة فيما بينها وكيفية الربط بينهم.

المطلب الأول: القياس والإفصاح المحاسبي لعقود أدوات التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة

سيتم في هذا المطلب توضيح العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ودعم القياس المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة.

أولا: القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم(3)

حسب هذا المعيار فإنه عالج متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي كون البنك هو من يقدم التمويل اللازم سواء كان من تمويله الذاتي أو تحصل عليها من حسابات الاستثمار المختلفة.

وفيما يلي عرض للقياس والإفصاح لأداة التمويل الإسلامي.

1-القياس المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة

وفق المعيار المحاسبة الإسلامية رقم(03) يتم القياس المحاسبي وفق (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، الصفحات 273-274):

- **إثبات رأس مال المضاربة عند التعاقد:** حيث أشارت الفقرات(4-6) من المعيار أنه يتم إثباته عند تسليمه إلى المضارب كان نقدا أو عينا، وإذا تم الاتفاق على تسليمه على دفعات وجب قياس وإثبات كل مبلغ عند دفعه، ويفصح على عمليات التمويل بالمضاربة في القوائم المالية باسم (التمويل بالمضاربات)؛
- **قياس رأس مال المضاربة عند التعاقد:** حيث تناولت الفقرات(7-9) من المعيار حيث يتم قياسه إذا قدمه البنك نقدا بالمبلغ المدفوع أو الموضوع تحت تصرف المضارب، وإذا تم تقديمه عينا (عروض أوموجودات للاستغلال) فهنا يقاس بالقيمة العادلة، ولا تدخل المصروفات الناتجة عن إجراءات التعاقد ضمن رأس مال المضاربة إلا إذا اتفقا الطرفان على خلاف ذلك؛
- **قياس رأس مال المضاربة بعد التعاقد في نهاية الفترة المالية:** اختصت الفقرات(10-13) أنه يتم قياسه بنفس طريقة القياس عند التعاقد، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم استرداده من رأس مال المضاربة، وفي حالة انتهاء المضاربة أوصفيت دون تسليم رأس مال البنك يتم تسوية رأس مال المضاربة بوصفه ذمة على المضارب مع الأخذ بعين الاعتبار الأرباح والخسائر؛

- **قياس وإثبات الخسائر والأرباح:** تناولت الفقرات (14-18) من نفس المعيار أنه يتم إثبات نصيب البنك في أرباح أوخسائر هذه العملية التي تتم خلال فترة مالية تتم بعد التصفية، أما في حالة العملية التي تستمر لأكثر من فترة مالية يتم الإثبات عن طريق التحاسب التام عليها أوعلى جزء منها التي حدثت في تلك الفترة، زفي حالة حدوث خسائر ناتجة عن تقصير المضارب يخفض رأس المال وتسجل ذمة على المضارب في سجلات البنك.

2-الإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة

بالإضافة إلى القياس المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة حسب المعيار المحاسبة الإسلامي، وجب الإفصاح عن (كريم، 2021، صفحة 53):

- مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامي رقم (01)؛
- الإفصاح عن تمويل المضاربة في القوائم المالية للبنك والملحقات المرافقة لها؛
- الإفصاح عن السياسات المالية المتبعة لاحتساب الأرباح والخسائر، وتقريب المبالغ المعروضة لأقرب وحدة نقدية؛
- المدخل المتبع في تقييم الموجودات العينية المقدمة كرأس مال للمضارب.

ثانيا: القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(04)

حسب المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (04) المشاركة يتم القياس والإفصاح المحاسبي كما سيتم ذكره آتيا.

1-القياس المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة

يتم عبر المراحل التالية المذكورة في المعيار بكل تفاصيلها (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 304):

1-1-إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة عند التعاقد: يتم إثباتها حسب الفقرة (3) من المعيار عند تسليمها للشريك المدير أووضعها في حساب المشاركة سواءا نقدا كانت أوعينا، وتظهر في دفاتر البنك في حساب التمويل بالمشاركة؛

1-2- قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة عند التعاقد: إذا تم تقديمه نقدا تقاس بالمبلغ المدفوع أوالموضوع تحت تصرف الشريك في حساب المشاركة، وإذا كان عينا يقاس بالقيمة العادلة، ولا تدخل المصروفات المتكبدة خلال إجراءات التعاقد ضمن رأس مال المشاركة إلا إذا اتفقا الطرفان على خلاف ذلك؛

1-3-قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة بعد التعاقد في نهاية الفترة المالية: تقاس حصته بالقيمة التاريخية مخصوما منها القيمة التاريخية للحصة المبيعة بالقيمة العادلة التي يتفق عليها ويتم إثبات الفرق بينهما في قائمة الدخل سواءا ربحا أوخسارة؛

1-4-إثبات حصة البنك في أرباح المشاركة وخسائرها: إذا كانت المشاركة لأكثر من فترة مالية يتم إثبات الأرباح عند تحققها في بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت فيها، أما الخسائر في حدودها يخفض بها رأس مال المشاركة.

2-الإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة

- يجب الالتزام بمتطلبات الإفصاح المذكورة في المعيار المحاسبة الإسلامية رقم(1).
- الإفصاح في الإيضاحات التابعة للقوائم المالية عما إذا كان البنك قد خصص مخصص لانخفاض قيمة حصته المقدمة لتمويل المشاركة خلال فترة التعاقد (هيئة المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 306).

المطلب الثاني: القياس والإفصاح المحاسبي لعقود أدوات التمويل الإسلامية القائمة على المديونية

سيتم في هذا المطلب توضيح العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ودعم القياس المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة.

أولا: القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(28)

يتم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة على مستوى البنك الإسلامي وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(28) (Accounting and Auditing, 2020, pp. 8-9):

1-القياس المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة

يتم عبر المراحل التالي ذكرها:

1-1-الإثبات الأولي للمخزون: حسب الفقرات (5-6-7) من معيار المرابحة والبيوع الآجلة يتم إثبات المخزون في دفاتر المؤسسة عندما تسيطر عليه، ويتم تقييده بالتكلفة التاريخية حيث تشمل جميع تكاليف الشراء مثل مصاريف النقل والضرائب ماعدا (التي تسترد لاحقا)، بما في ذلك مبلغ التأمين التكافلي، مع طرح كل الحسومات التجارية المباشرة واللاحقة من التكلفة الإجمالية، وتتم إثبات كل دفعة مستلمة من المخزون عند استيفاء الشروط الواردة في الفقرة 5 في حالة ما تم اقتناء المخزون على أساس دفعات.

1-2-القياس اللاحق للمخزون: حسب الفقرات(11-14) الواردة في هذا المعيار يقاس المخزون بعد الإثبات الأولي إما بالتكلفة أوصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل في حالة إذا كان المخزون مرتبطا بوعد لشرائه بقيمة أوتتجاوزها، فإن البائع يثبت المخزون بسعر التكلفة بغض النظر عن التقلبات في القيمة العادلة للمخزون، إن حدثت، وفي حالة عدم وجود وعد ملزم فإنه يتعين تخفيض القيمة الدفترية إلى صافي القيمة القابلة للتحقق وإثباته في الفترة التي تم حصوله فيها.

ويتم توضيح القياس اللاحق للمخزون في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): القياس اللاحق لمخزون المرابحة بأنواعه

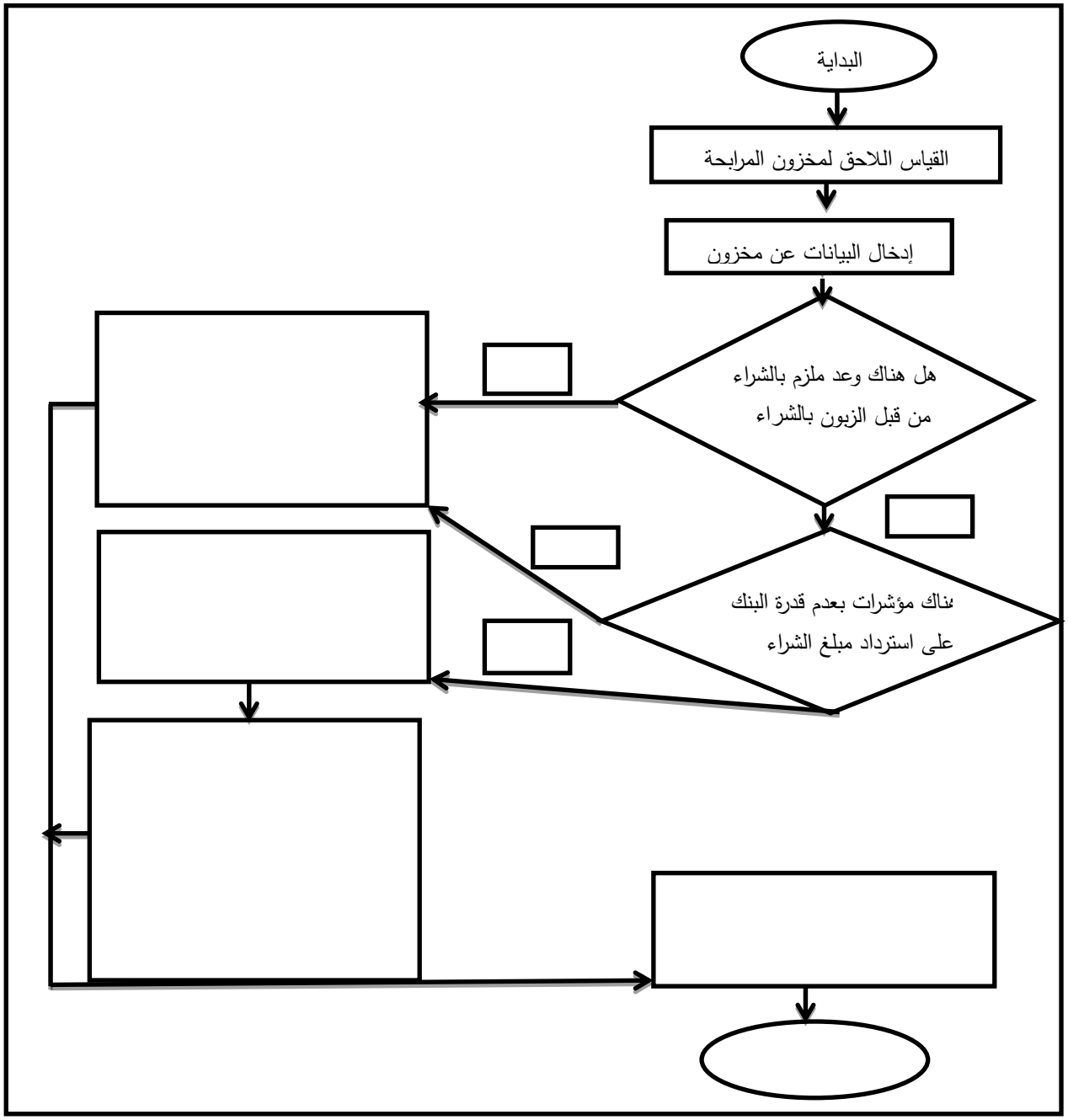

المصدر: (كريم، 2021، صفحة 41)

وفي حالة حصول البنك على حسومات على سعر الشراء، وجب عليه تعريف العميل أوالزبون بالتكلفة النهائية لمخزون المرابحة، وبينت الفقرات (32-34) من المعيار الحسومات اللاحقة على المخزون وكيفية معالجتها، بالإضافة إلى هامش الجدية والعربون حسب هذا المعيار يثبت ضمن المطلوبات في حسابات البنك.

2-الإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة

بالإضافة إلى ما تم عرضه سابقا، تتمثل متطلبات الإفصاح حسب هذا المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(28) وجب الإفصاح عن (Accounting and Auditing, 2020, p. 11):

- التمييز بين المخزون المحتفظ به للمرابحة والبيوع الآجلة، وكذلك بيان المخزون المحتفظ به بموجب الوعد الملزم، والوعد غير الملزم، و/أوالمحتفظ به دون وعد بالشراء؛
- الإفصاح عن المخزون المحتفظ به لفترات أطول، مع تفاصيل طبيعته والمخاطر المرتبطة به، بالإضافة إلى التمييز بين المبالغ مستحقة التحصيل العائدة إلى بيع المرابحة والبيوع الآجلة وفقا لطبيعتها وتحديد تواريخ استحقاقها؛
- الإفصاح عن المبالغ مستحقة التحصيل المعززة بضمان وغير المعززة بضمان أن وجدت، وبيان أرصدة مبالغ هامش الجدية والعربون في نهاية الفترة المالية؛
- بيان إيرادات البيع وتكلفة البيع للمرابحة والبيوع الآجلة، على التوالي خلال الفترة في إيضاحات القوائم المالية؛
- مقابلة الأرباح المؤجلة غير المستفيدة بالمبالغ المستحقة من المرابحة والبيوع الآجلة على التوالي، على أن يتم الإفصاح عن حركة الحسابات خلال الفترة نفسها بطرح ذلك من رصيد المبالغ مستحقة التحصيل.

ثانيا: القياس والإفصاح المحاسبي لعقد التمويل بالإجارة وفق معيار المحاسبة الإسلامي رقم(08)

أورد معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك رقم(08) عدة أسس للعرض والقياس والإفصاح عن عمليات عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في القوائم المالية ونتناول ذلك كما يلي:

1-القياس المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة

تناول المعيار رقم(08) أساليب القياس المتبعة في قياس موجودات ورأس مال الإجارة في البنك الإسلامي وفق ما يلي سيتم توضيح الإجارة التشغيلية على سبيل المثال لا الحصر (هيئة المحاسبة والمراجعة، 2015، الصفحات 371-372):

1-1- بصفة البنك مؤجرا: تقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة عند اقتنائها بتكلفة اقتنائها(التكلفة التاريخية، وتشمل صافي ثمن الشراء مضافا إليه أونفقات ضرورية تحملها البنك، وتستهلك الموجودات المؤجرة وفق سياسة الاستهلاك التي ينتهجها المؤجر، وتظهر في قائمة المركز المالي للمؤجر تحت اسم موجودات مؤجرة، وتوزع إيرادات الإجارة حسب الفقرة(9) من المعيار وفق الفترات المالية التي يشملها

عقد الإجارة وتثبت في قائمة الدخل بإيرادات الإجارة، ويتم توزيع التكاليف والمصروفات ذات الأهمية على مدة العقد، وتقاس ذمم أقساط الإجارة بصافي القيمة النقدية المتوقع تحصيلها؛

1-2-بصفة البنك مستأجرا: بالنسبة لمصروفات الإجارة حسب الفقرة(19) فإنها توزع على الفترات المالية التي يشملها عقدها، أما بالنسبة للتكاليف المباشرة الأولية للتعاقد فهي توزه حسب الأهمية النسبية وفق توزيع مصروفات الإجارة على مدة العقد (أبو بكر، 2016، صفحة 299).

2-الإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة

2-1-بصفة البنك مؤجرا: يجب أن يفصح البنك في الإيضاحات حول القوائم المالية عن إجمالي موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك مبوبة حسب الفئات الرئيسية، مطروحا منها مجمع الاستهلاك الخاص بها-إن وجد- في تاريخ قائمة المركز المالي(فقرة رقم 85)؛

2-2-بصفة البنك مستأجرا: يفصح البنك في الإيضاحات حول القوائم المالية عن أية ارتباطات متعلقة بعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك التي حدثت قبل تاريخ قائمة المركز المالي الحالية ولم تبدأ الإجارة إلا في الفترة المالية التالية (فقرة رقم 86).

ثالثا: القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(07)

يتم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي السلم وفق مبادئ وقواعد تتمثل في الآتي ذكره.

1-القياس المحاسبي لأداة التمويل بالسلم

وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(07) يتم القياس المحاسبي عند إثبات دفع رأس مال التمويل بالسلم نقدا كان أوعينا أومنفعة إلى المسلم فيه أو وضعه تحت تصرفه، وفي عملية السلم الموازي عند قبض البنك لرأس المال مهما كان نوعه، ويقاس بالمبلغ الذي تم دفعه في حالة كان نقدا أما في حالة كان عينا أو بالقيمة العادلة أن كان خلاف ذلك، ويقاس في نهاية الفترة المالية إذا تم انخفاضه فوجب تخصيص قيمة الانخفاض المقدر أوالمحتمل، ويتم إظهار عملياته باسم التمويل بالسلم ومطلوبات البنك باسم السلم الموازي في حالة عمليات السلم الموازي.

بالإضافة إلى عمليات القياس الخاصة بتسلم المسلم فيه وفي حالة العجز عن التسليم إذا كان كليا أوجزئيا فتكون هناك معاملات خاصة قد ذكرت في المعالجات المحاسبية في الفصل السابق.

2-الإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم

بالإضافة إلى مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في المعيار رقم(01) وجب الإفصاح عن:

- الإفصاح عن الإيرادات والأرباح المثبتة عن عقود السلم والسلم الموازي في الفترة المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة عند قياسها؛
- الإفصاح عن المطالبات الإضافية قيد التفاوض وأي غرامات معلقة نتيجة الشروط الجزائية التي تراكمت بسبب التأخر في تسليم المصنوع؛
- الإفصاح عن نتيجة تسليم المسلم فيه في عملية السلم والسلم الموازي.

رابعا: القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(10)

يتم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي الإستصناع وفق مبادئ وقواعد تتمثل في الآتي ذكره.

1-القياس المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع

يتم القياس المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (10):

- قياس تكاليف الإستصناع المباشرة والغير المباشرة لأنشطة الإستصناع، وتثبت تكاليف ما قبل التعاقد عند حدوثها بصفتها تكاليف مؤجلة وتدخل ضمن حساب استصناع تحت التنفيذ في القترة المالية الحالية؛
- قياس تكاليف الإستصناع الموازي حيث تكون الثمن المحدد في هذا العقد (التكاليف المباشرة) وتدخل ضمن حساب التكاليف في حساب مطلوبات الإستصناع لصالح الصانع؛
- قياس إيرادات وأرباح الإستصناع وهامش الربح المتعلق بها في القوائم المالية للبنك وفقا لطريقة نسبة الإتمام أو طريقة العقود التامة على النحو الموضح في المعيار؛
- يتم إثبات تحقق الأرباح المؤجلة باستخدام التوزيع على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل، حيث يخصص لكل فترة نصيبها من الأرباح، أوإثباتها عند تسلم الأقساط كل في حينه.

2-الإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع

يفصح البنك الإسلامي في قوائمه المالية عن (كريم، 2021، صفحة 58):

- الإفصاح عن الإيرادات والأرباح المثبتة عن عقود الإستصناع في الفترة المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة عند قياسها؛
- الإفصاح عن المطالبات الإضافية قيد التفاوض وأي غرامات معلقة نتيجة الشروط الجزائية التي تراكمت بسبب التأخر في تسليم المصنوع؛

- الإفصاح عن عقود الإستصناع التي تم التعاقد عليها ولم تنفذ خلال الفترة والفترة الزمنية للازمة للإتمام مع مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الإسلامية رقم(01).

حسب ما ورد أعلاه من متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لكل أدوات التمويل الإسلامي التي يتم التعامل بها على مستوى البنوك الإسلامية، وجب القول أن لكل معيار من المعايير المحاسبة الإسلامية متطلبات قياس وإفصاح محاسبي كلما زادت نسبة تطبيق هذه المتطلبات في البنك الإسلامي في المعالجات المحاسبية للأدوات التمويل المتعامل بها في أنشطته، والإجراءات المتبعة في إبرام العقود المبنية على أساس هذه الأدوات، كلما زادت نسبة القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الأدوات مما يزيد مصداقية وشفافية التقارير المالية الناتجة عن هذه المعاملات المالية للبنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: إسهامات معايير المحاسبة المالية الإسلامية في تحقيق القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل في البنوك الإسلامية

بناءا على ما تم طرحه سابقا والمراجع المعتمدة في العناصر السابقة، تعتبر معايير المحاسبة المالية الإسلامية النموذج الأمثل لتنظيم وتقنين عمل البنوك الإسلامية حيث أن هذه المعايير تعمل على مواكبة كل ما هو جديد في العمل المصرفي الإسلامي الذي يتأثر بالتطورات والأحداث الحاصلة في بيئة العمال والمال، ومنه فتتلخص أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في:

- يساهم تطبيق معيار المحاسبة الإسلامية رقم (01) في البنوك الإسلامية في زيادة المصداقية والشفافية في قوائمه المالية؛
- تعمل متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الواردة في كل معيار من معايير المحاسبة المالية الإسلامية على ترسيخ مبدأ الشفافية والدقة في المعلومات المحاسبية الناتجة عن التمويل بأدوات التمويل الإسلامي؛
- يعمل معيار المحاسبة الإسلامي رقم(03) المضاربة في تحديد المعالجة المحاسبية لعقد التمويل بأداة المضاربة في البنوك الإسلامية وكيفية قياس موجوداتها وتحديد مطلوباتها وفق ما ينص عليه هذا المعيار؛
- يساعد تطبيق معيار المحاسبة الإسلامية رقم(04) المشاركة في تنظيم عملية التمويل بالمشاركة على مستوى البنوك الإسلامية وتحديد إجراءاتها والحرص على تسجيل كل العمليات المتعلقة بها من بداية العقد إلى نهايته؛

- يساهم تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (07) السلم والسلم الموازي في تحسين نسبة الإفصاح على موجودات السلم وكذا القياس المحاسبي لكل ما يتعلق به من تكاليف وإيرادات، والتسجيل المحاسبي لكل عملياته من بدايتها إلى نهايتها بين أطراف العقد؛
- يحسن تطبيق معيار المحاسبة الإسلامية رقم (08) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في توضيح العمليات المحاسبية والمالية التي تنشئ سواءا كان البنك مؤجرا أومستأجرا؛
- يساهم تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي رقم (10) الاستصناع والاستصناع الموازي في زيادة موثوقية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية التي تخص عقد التمويل بالسلم والسلم الموازي من حيث وحدة القياس النقدي والأطراف ذات العلاقة وما يشمل من معاملات مالية ناشئة عنه؛
- يساعد تطبيق معيار المحاسبة الإسلامية رقم (28) في تحديد كل ما يتعلق بإجراءات عقد المرابحة والبيوع الآجلة التي تختص بها البنوك الإسلامية، مما يزيد من موثوقية المعلومة المقدمة للعملاء وجذبهم للتعامل بهذه الصيغة في ظل إفصاح كافي وكامل.

وسيتم تلخيص ما ورد ذكره في الشكل الموالي.

الشكل رقم(2-2): نموذج مقترح يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة

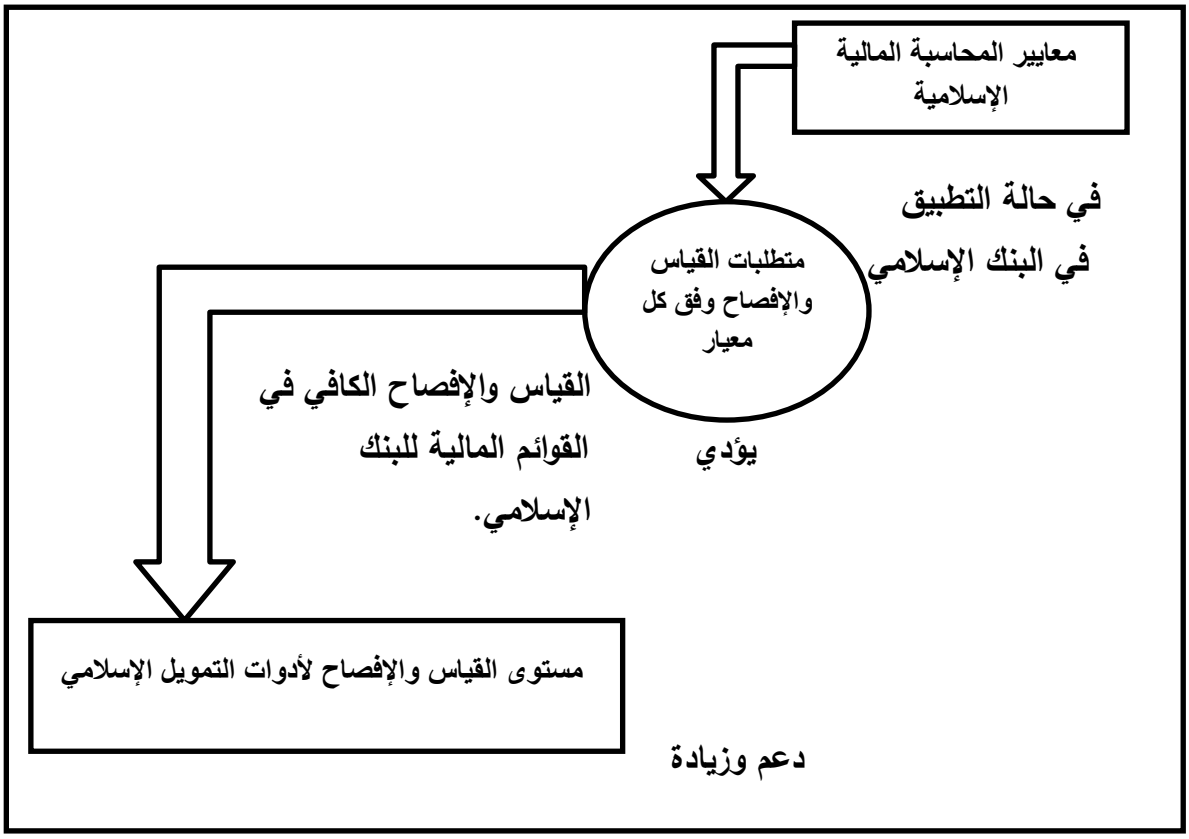

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

من الشكل أعلاه تتوضح العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ونسبة القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي، حيث أنه لو تم تطبيق كل معيار من معايير المحاسبة الإسلامية عامة والمعايير المحل الدراسة فإنه طرديا ترتفع نسبة القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية.

تم فيما عرض أعلاه توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، والقاعدة النظرية والمفاهيمية التي بنيت على أساسها علاقة معايير المحاسبة الإسلامية بالقياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، في البنوك الإسلامية، ومن خلال توضيح العلاقة تم بلورة نموذج الدراسة الذي بنيت عليه وأهم متغيراته والعلاقة بينهم.

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لمتغيرات الدراسة

لكل موضوع بدايات ودراسات سابقة تكون هي الأساس الذي من خلال نتائجها المتوصل إليها سابقا نقطة بداية، حيث تعتبر الدراسات السابقة منبع المواضيع الحالية من خلال دراستها واستخراج ما غاب عنها من معلومات وتحليل وتفسير، من أجل التعمق أكثر في الموضوع ومحاولة ملامسة كافة الجوانب التي لم تعالجها هذه الأخيرة، مما يخلق لنا مواضيع حديثة وجديدة لرسم آفاق مستقبلية لهذه المواضيع.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات العربية والأجنبية، الوطنية والدولية التي تناولت متغيرات هذه الدراسة، والوقوف على اهم ما جاءت به من نتائج وتوصيات.

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية

جاءت عدة دراسات عربية محلية وأخرى دولية متضمنة متغيرات الدراسة كالقياس والإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الإسلامية، وأدوات التمويل الإسلامي، وفي هذا المطلب سيتم عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية.

أولا: عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية

على سبيل المثال لا الحصر تم التركيز على الدراسات السابقة العربية الموالية:

1- دراسة (بن ددوش و جعفري، 2022)

الجدول رقم(2-1): الدراسة العربية الأولى

عنوان الدراسة	إمكانية اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن « AA0IFI » في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية- دراسة حالة بنك البركة-
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن AA0IFIومحاولة تبيان الاختلافات الموجودة بينها وبين المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS، كما تناولت نماذج عن بعض الدول العربية والإسلامية والأوروبية التي تقدم صناعة مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
إشكالية الدراسة	كيف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر اعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن **AA0IFI** في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المستشف من المعايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS؟
منهج الدراسة	بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل توضيح مفاهيم متغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لتحليل إجابات العينة المدروسة
أدوات الدراسة	تمثلت أداة الدراسة في أسلوب المقابلة
نتائج الدراسة	- يقوم البنك بالمعالجة المحاسبية للإجارة المنتهية بالتمليك حسب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 08؛ - وجود مدققين خارجيين من مجموعة البركة المصرفية تضمن التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية؛ - من خلال التقارير المالية التي تحصلنا عليها بالموقع الإلكتروني لبنك البركة لسنة 2017 وجدنا أنها تقتصر على الميزانية، حساب النتائج، ولم تبين المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. - اتضح أن المؤسسات المصرفية الإسلامية في الجزائر تحاول تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن AA0IFI في معاملاتها المالية، إلا أن الإفصاح عنها يبقى غير كاف وذلك راجع لامتثالها لمخطط الحسابات البنكية المطبق على البنوك الجزائرية والذي أدى إلى نقص الشفافية والمصداقية في المعلومة المالية المقدمة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بن ددوش و جعفري، 2022)-بتصرف-

2- دراسة (جاسم و الدباغ، 2022)

الجدول رقم(2-2): الدراسة العربية الثانية

عنوان الدراسة	تأثير مستوى الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية في مخاطر الائتمان-دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؛
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدف البحث إلى اختبار تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية في مخاطر الائتمان، وذلك بعد إلزام المصارف العراقية الإسلامية بتطبيق المعايير الإسلامية بموجب

	صدور قانون المصارف الإسلامية رقم(43) لسنة 2015؛
إشكالية الدراسة	هل هناك تأثير لمستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AA0IFI في مخاطر الائتمان؟
منهج الدراسة	البحث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.
أدوات الدراسة	تم اعتماد قائمة فحص تضمنت متطلبات الإفصاح في هذه المعايير ومبوبة وفق 139 متطلب إذ يتم إعطاء رقم 1 في حالة قيام المصرف بالإفصاح عن المتطلب و0 في حالة عدم الإفصاح، وبعدها اعتماد معامل الارتباط بيرسون بين كل من المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي عن معايير المحاسبة الإسلامية والمتغير التابع مخاطر الائتمان
نتائج الدراسة	– أن البيئة الثقافية لها أهمية خاصة في المصارف الإسلامية لارتباط هذه البيئة بمعتقدات دينية يتطلب مراعاتها في كافة أوجه أنشطة المصرف لضمان استمراريته وتحقيق أهدافه؛ – مازال الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصاته بالقوائم المالية للمصارف الإسلامية يعد قاصرا ولا يوفر معلومات متكاملة عن مخاطر الائتمان المصرفي؛ – هناك علاقة ارتباط عكسي بين مستوى الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية ومخاطر الائتمان في المصارف عينة البحث بناءا على نتائج التحليل الإحصائي؛ – هناك تأثير عكسي للإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية على مخاطر الائتمان في المصارف عينة البحث بمعنى كلما زاد الإفصاح المحاسبي انخفضت مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (جاسم و الدباغ، 2022)–بتصرف–

3– **دراسة (ملحم، طنش، و دحيلة، 2021)**

الجدول رقم(2–3): الدراسة العربية الثالثة

عنوان الدراسة	صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الاستثمار؛
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدف البحث إلى بيان دور صيغ التمويل المطبقة في البنوك الإسلامية الأردنية في الاستثمار والتمويل، من خلال تقييم الدور الاستثماري للبنك الإسلامي والأردني والبنك العربي الإسلامي.
إشكالية الدراسة	ما دور صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية في تمويل الاستثمار؟
منهج الدراسة	واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص جانبي الدراسة.
أدوات وأساليب الدراسة	وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وقياس أثر صيغ التمويل الإسلامية على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية خلال الفترة الزمنية 2010–2019، وكذلك للكشف عن أثر كل من المتغيرات المستقلة (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، البع الآجل، الإستصناع، القرض الحسن) على المتغير التابع (حجم الاستثمار والتمويل).
نتائج الدراسة	– تستطيع البنوك الإسلامية القيام بالدور الاستثماري بإقامة المشروعات الاستثمارية مباشرة، أو بالاستثمار غير المباشر بالاشتراك مع الغير؛ – للبنوك الإسلامية أهداف استثمارية: أهمها قدرة الاقتصاد الإنتاجية، تلبية احتياجات المجتمع ومقاومة التضخم المحافظة على استقرار الأسعار، الحد من التفاوت في توزيع الدخول والتقليل من البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

	- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتمويل بصيغة المرابحة وصيغة البيع الآجل على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية؛ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بصيغة المضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والقرض الحسن على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (ملحم، طنش، و دحيلة، 2021)-بتصرف-

4- دراسة (شالور، 2020)

الجدول رقم(2-4): الدراسة العربية الرابعة

عنوان الدراسة	أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية-دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات المالية في الأردن والسودان
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية في حالة تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في هذه المؤسسات المالية الإسلامية
إشكالية الدراسة	ما هو أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية؟
منهج الدراسة	المنهج التحليل الإحصائي الوصفي وذلك بالنسبة للجانب النظري، فيما اعتمدت المنهج المقارن في دراسة الاختلافات الجوهرية بين المصارف الإسلامية بالأردن والسودان، وكذلك المنهج الاستدلالي لتفسير قيم النتائج المتحصل عليها بالإضافة إلى منهج المسح بالعينة من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية في الأردن والسودان.
أدوات وأساليب الدراسة	قامت الباحثة بدراسة تطبيقية على القوائم المالية والإيضاحات للمصارف الإسلامية في الأردن والمصارف الإسلامية في السودان محل الدراسة لمدة خمسة سنوات من 2013-2017 بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق هذه المعايير على صحة القوائم المالية والمؤشرات المحسوبة باستخدام التحليل الإحصائي SPSS.
نتائج الدراسة	- اتضح أن المصارف الإسلامية لا تقوم بإثبات حصة العميل في المشاركة حسابيا مما يجعل من الصعب توزيع الخسائر في حال حدوثها حسب أحكام الشريعة، مما يظهر عدم التزامها التزاما كاملا بمعايير المحاسبة الإسلامية؛ - تطبق المصارف الإسلامية في السودان المشاركة بنسب تفوق المصارف الإسلامية المدروسة في الأردن، وذلك راجع إلى عملها في ظل نظام مصرفي إسلامي معزز ببنك السواد المركزي؛ -فيما يخص المعيار المحاسبي رقم(8) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، فإن المصارف الإسلامية في السودان لا تطرح صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ضمن الصيغ الإسلامية التي تتعامل بها، على عكس المصارف الإسلامية في الأردن فهي ملتزمة بتطبيق هذا الجزء من المعيار، أما فيما يخص الإجارة التشغيلية فالعكس، فالمصارف الإسلامية في الأردن لم تلتزم بها في حين المصارف الإسلامية في السودان تقوم بتطبيقها على حسب ما جاء به المعيار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (شالور، 2020)-بتصرف-

5- عرض دراسة (بوحفص و قط، 2019)

الجدول رقم(2-5): الدراسة العربية الخامسة

عنوان الدراسة	المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بديل للمعايير الدولية من منظور تبني الفكر المحاسبي الإسلامي
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعايير المحاسبية الدولية، وإلزامية التحول نحو تطبيق معايير شرعية ذات طابع إسلامي، للاستفادة منها وتعميمها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي.
إشكالية الدراسة	هل المعايير الشرعية للمؤسسات المالية بديل حتمي للمعايير المحاسبية الدولية من منطلق تبني الفكر المحاسبي الإسلامي؟
منهج الدراسة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.
أدوات وأساليب الدراسة	تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث قاما الباحثان باعتماد تحليل وتفسير المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية من أجل التوصل إلى حل إشكالية الدراسة.
نتائج الدراسة	- ظهور المعايير المحاسبية الدولية هدف أساسي نحوتقليل الفروق في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المستخدمة لها على اختلاف مكان نشاطها ومحيط عملها؛ - انتشار فكرة تبني المعايير الشرعية الإسلامية في أوساط المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية على حد السواء دوليا لما لهذه المعايير من قدرة على التماشي مع أهداف هذه المؤسسات فيما يتعلق بمخرجات نظمها المحاسبية وفق ضوابط شرعية؛ - المعايير المحاسبية الدولية مرجع أساسي في بناء وتحديد الخطوط الأساسية في إعداد وبناء المعايير الشرعية الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالمعايير التي لا تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ - اعتماد هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية للتكفل بإصدار المعايير الشرعية الإسلامية بهدف تنظيم التعاملات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية وضبط مهامها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (بوحفص و قط، 2019)-بتصرف-

ثانيا: تحليل الدراسات العربية السابقة

بعد عرض الدراسات العربية السابقة، وجب تحليلها واستخراج اهم ما ركزت عليه في العرض التالي:

1- تحليل دراسة (بن ددوش و جعفري، 2022)

عند تحليل هذه الدراسة يتضح أنها ركزت على فرضية إمكانية تطبيق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، وتوصلت إلى أن المؤسسات المالية

المصرفية الإسلامية في الجزائر تسعى إلى تطبيق هذه المعايير في معاملاتها المالية، إلا أن الإفصاح عنها يبقى غير كاف وذلك راجع لامتثالها لمخطط الحسابات البنكية المطبق على البنوك التقليدية.

2- تحليل دراسة (جاسم و الدباغ، 2022)

عند تحليل هذه الدراسة يتضح أن تركيزها تسلط على قياس تأثير مستوى الإفصاح المحاسبي على مخاطر الائتمان وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية، حيث بعد التعمق والتحليل توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية ومخاطر الائتمان، فكلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي انخفضت نسبة المخاطر الائتمانية.

3- تحليل دراسة (ملحم، طنش، و دحيلة، 2021):

يتضح أن الدراسة ركزت على توضيح دور وأهمية صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة والمطبقة في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث قامت بتقييم وتحليل الدور الاستثماري لكل من البنوك الإسلامية كالبنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، فتوصلت إلى أن هناك أثر إيجابي بين التمويل بصيغة المرابحة وصيغة البيع الآجل على حجم التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية.

4- تحليل دراسة (شالور، 2020):

أوضحت هذه الدراسة الأثر الذي سيطرأ على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في حالة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وبعد الدراسة التطبيقية التي أجريت على المصارف عينة الدراسة توصلت إلى أن المصارف الإسلامية في السودان والأردن تطبق بنسب متفاوتة معايير المحاسبة الإسلامية الخاصة بصيغ التمويل معتمدة من طرفهم، حيث لو تم تطبيق كامل لهذه المعايير سيزيد من تحسين الأداء المالي لها وزيادة الكفاءة والملاءة المالية لهذه البنوك الإسلامية محل الدراسة.

5- تحليل دراسة (بوحفص و قط، 2019)

يتضح من الدراسة المذكورة أعلاه انها سلطت الضوء على إلزامية التحول نحو تطبيق معايير شرعية ذات طابع إسلامي، من أجل تبني منطلق فكري محاسبي إسلامي، حيث بعد تحليل كل المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة الإسلامية والمعايير المحاسبة الإسلامية توصلت الدراسة إلى أن إلزامية تبني هذه المعايير المحاسبية الإسلامية والشرعية باتت ضرورة حتمية من أجل تقليل الفروق في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية المستخدمة لها.

بعد القيام بعرض وتحليل الدراسات العربية السابقة يتوضح لنا أن هذه الدراسات ماهي إلا جزء من بحر الدراسات المختلفة التي عالجت هذه المواضيع باختلاف إشكالياتها وأهدافها ومناهجها مما أدى

إلى تباين نتائجها، وفي المطلب الموالي سيتم عرض وتحليل الدراسات الأجنبية السابقة لزيادة الإثراء المعرفي والركيزة النظرية لموضوع الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الدراسات السابقة الأجنبية

جاءت عدة دراسات أجنبية محلية وأخرى دولية متضمنة متغيرات الدراسة كالقياس والإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الإسلامية، وأدوات التمويل الإسلامي، وفي هذا المطلب سيتم عرض وتحليل الدراسات السابقة الأجنبية.

أولا: عرض الدراسات السابقة الأجنبية

سيتم عرض الدراسات الأجنبية السابقة وفرزها من حيث العنوان والنوع وكذا الإشكالية والأهداف والعناصر الأساسية التي ركزت عليها.

1- عرض دراسة (Al-Bogami, 2023)

الجدول رقم(2-6): الدراسة السابقة الأجنبية الأولى

عنوان الدراسة	**Saudi Banks Level of Compliance with Accounting Standards of Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions** **مستوى التزام البنوك السعودية بالمعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن مستوى الامتثال لمعيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بشأن العرض والإفصاحات من قبل البنوك السعودية الأكثر توافقا مع الصيرفة الإسلامية.
إشكالية الدراسة	ما مدى التزام وامتثال البنوك السعودية لمعايير العرض والإفصاح الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؟
منهج الدراسة	قام باتباع المنهج الوصفي التحليلي.
أدوات وأساليب الدراسة	تحليل التقارير المالية للبنوك محل الدراسة، بالإضافة إلى استخدام الاستبيان لجمع الإجابات حول نسبة الامتثال.
نتائج الدراسة	-إن الامتثال العام للبنوك السعودية لمعيارAA0IFI بشأن العرض والإفصاح مرتفع 85% مقارنة بالنتائج في البلدان الأخرى؛ - إن الفئات التي يطلب فيها من البنوك الإفصاح عن معلومات حصرية تختلف عن مبادئ المحاسبة السائدة مما جعل الامتثال لها منخفض من ناحية أخرى؛ - تظهر البنوك المدروسة مستوى امتثال عال جدا لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛ - إن إفصاح البنوك السعودية يمتثل لمتطلبات الإفصاح الخاصة باتفاقية بازل 3 ومعيار؛ العرض والإفصاح الصادر عن الهيئة؛

	- وجود بنكين فقط لما يمتثلا بمستوى عال لمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الصادرة عن الهيئة، ولذلك وجب تمحيص أكثر لفهم السبب الذى حال دون الامتثال؛

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Al-Bogami, 2023)-بتصرف-

2- عرض دراسة (Mohammad , 2021)

الجدول رقم(2-7): الدراسة السابقة الأجنبية الثانية

عنوان الدراسة	**ISLAMIC ACCOUNTING STANDARDS VS INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS** **"معايير المحاسبة الإسلامية مقابل معايير التقارير المالية الدولية**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الورقة البحثية إلى إجراء عمل مقارن مهم من خلال النظر في الجوانب الرئيسية للمعايير المحاسبة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية المدعومة من قبل AA0IFI.
إشكالية الدراسة	ماهي أهم الفجوات والاختلافات الرئيسية بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية، وكيفية الربط بينهما في التطبيق؟
منهج الدراسة	قام باتباع المنهج الوصفي المقارن من خلال دراسة المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية.
أدوات وأساليب الدراسة	الاستطلاع من خلال النظر في المعلومات التفصيلية من الاستبيان البحثي المتقاطع، وجمع البيانات عن طريق الوثائق المهنية الكاملة للوصول إلى مقارنة دقيقة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية
نتائج الدراسة	-هناك عدة تحديات وعقبات تواجه التبني المحتمل لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية؛ - بروز بعض المشاكل الثقافية والدينية نتيجة اعتماد المؤسسات المالية الإسلامية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مثل المصطلحات الأساسية لمبادئ الشريعة وترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية؛ - إن إفصاح المؤسس المالية الإسلامية غير كاف لتطبيق مبادئ الشريعة، مثل الإفصاح عن البيانات التي تساعد في قياس مجموع الزكاة؛ - عدم رضا المستجيبين على المستوى الحالي للشفافية لمثل هذه المعاملات التي يتم إعدادها وفق لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلا انهم كانوا أكثر رضا عن التقارير المالية المعدة بموجب نظام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Mohammad , 2021)-بتصرف-

3- عرض دراسة بعنوان(Ben Abdallah & Bahloul, 2021)

الجدول رقم(2-8): الدراسة السابقة الأجنبية الثالثة

عنوان الدراسة	**Disclosure, Shariah governance and Financial performance in Islamic Banks** **"الإفصاح والحوكمة الشرعية والأداء المالي في البنوك الإسلامية.**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الورقة البحثية إلى التحقق من أثر الإفصاح والحوكمة الشرعية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا.
إشكالية الدراسة	ما مدى أثر الإفصاح والحوكمة الشرعية على أداء المالي للبنوك الإسلامية؟
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أدوات وأساليب الدراسة	واستخدام نماذج انحدار المربعات الصغرى المعممة للتحقق من علاقة الترابط بين الإفصاح والحوكمة الشرعية والمالية لأداء 47 مصرفا إسلاميا
نتائج الدراسة	- متوسط قيمة إفصاح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو77% هذا يعني أن هذه هي نسبة الإفصاح التي يتم الكشف عنها في المتوسط لكل تقارير سنوية كشفت عن ذلك؛ - تظهر العديد من التقارير السنوية تكسف عن القليل جدا من المعلومات فيما نجد تقارير أخرى تفصح بدرجة عالية مما يظهر أن الإفصاح عندها إلزامي؛ - تبين أن الوسطاء المعرفيين الذين يكشفون عن المزيد من المعلومات لأصحاب المصلحة يكتسبون ثقة المساهمين، وبالتالي فإنه يوجه إلى تحسين الأداء المالي؛ -وجود عوامل أخرى مثل سمات هيئة الرقابة الشرعية أوالإفصاح عن الشركة تؤثر على الوسطاء المعرفيين وأصحاب المصلحة؛

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Ben Abdallah & Bahloul, 2021)-بتصرف-

4- عرض دراسة بعنوان(Md Amin, Ariffin, & A.H, 2021)

الجدول رقم(2-9): الدراسة السابقة الأجنبية الرابعة

عنوان الدراسة	**Shariah Disclosure Practices in Malaysian Islamic Banks " Fatima using the Shariah Disclosure Index** **ممارسات الإفصاح الشرعي في البنوك الإسلامية الماليزية باستخدام مؤشر الإفصاح الشرعي**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى قياس ممارسات الإفصاح الشرعي في البنوك الإسلامية الماليزية باستخدام مؤشر الإفصاح الشرعي، حيث تبحث هذه الدراسة في إشكالية مستوى الالتزام بالإفصاح الشرعي في التقارير السنوية للبنوك عينة البحث.

إشكالية الدراسة	كيف يمكن استخدام مؤشر الإفصاح لقياس مستوى الإفصاح الشرعي في البنوك الإسلامية الماليزية؟
منهج الدراسة	استخدام المنهج الكمي الذي يضمن الاستنتاج والقياس والتحليل للوصول إلى أهداف البحث
أدوات وأساليب الدراسة	وتم قياس مؤشر الإفصاح الشرعي في التقارير السنوية باستخدام مؤشر ومناقشة تطوره بعد ذلك، وتم تطوير مؤشر الإفصاح الشرعي لقياس مستوى الالتزام ويشتمل هذا الأخير على قائمة مرجعية للعناصر التي من المحتمل أن تفصح عنها المؤسسات وخبراء اقتصاديين
نتائج الدراسة	– تبين أن الإفصاح عن غالبية البنود من قبل جميع البنوك الإسلامية ومع ذلك لم يمتثل أي بنك من البنوك بنسبة 100% حتى في البنود الإلزامية لذلك تم رفض الفرضية القائلة بأنه سيكون هناك إفصاح كبير بين البنوك الإسلامية بسبب التشابه وزيادة المساءلة؛ – هناك نقص عن الإفصاح عن تهم الغرامة والتعويض وفقا لإرشادات رسوم السداد المتأخر للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن الشريعة لا تسمح بالاعتراف بالغرامة كمصدر دخل للبنوك الإسلامية؛ – توفر النتائج رؤى مفيدة للجهات التنظيمية وأصحاب المصالح حول امتثال البنوك الإسلامية للإفصاح الشرعي، كما كشفت عن أهمية الإفصاح عن بنود إضافية في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Md Amin، Ariffin، و A.H، 2021)

5- عرض دراسة (AL-Homaidi, Tabash, Allamy, & Ahmad, 2020)

الجدول رقم(2-10): الدراسة السابقة الأجنبية الخامسة

عنوان الدراسة	**The extent of voluntary disclosure in the annual reports of Islamic banks:empirical evidence from Yemen** **مدى الإفصاح الطوعي في التقارير المالية للبنوك الإسلامية-دليل تجريبي من اليمن-**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية المنشورة من طرف البنوك الإسلامية اليمنية.
إشكالية الدراسة	ما مدى تقييم مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير المالية في البنوك الإسلامية اليمنية؟
منهج الدراسة	استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة
أدوات وأساليب الدراسة	تمت الدراسة عن طريق تقييم الإفصاح عن طريق سبع فئات مثل المؤشرات المالية والإحصاءات الأخرى، بيانات حوكمة الشركات والبيانات المالية، معلومات الزكاة وغيرها من البيانات، وإعداد مؤشر إفصاح لكل عام وتقييم درجة الشفافية الكاملة طواعية في كل بنك إسلامي من عينة الدراسة
نتائج الدراسة	– عدم وجود معلومات اجتماعية واردة في القوائم المالية للبنوك الإسلامية اليمنية؛ – زيادة مستوى الإفصاح الطوعي بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر التي تم دراستها؛ – لا يوجد ارتباط واضح بين نتائج درجة الإفصاح الإجباري والطوعي وذلك راجع إلى السياسات المتبعة من طرف البنوك الإسلامية اليمنية؛

	- سجلت الفئات المدروسة نسب إفصاح طوعي مرتفعة، فيما سجلت المعلومات الاجتماعية أقل نسبة إفصاح طوعي، مما يلفت الانتباه أن هذه البنوك الإسلامية لا تولي أهمية للمسؤولية الاجتماعية من حيث معايير الإفصاح؛ - نسبة الإفصاح الطوعي وخاصة عناصر الإفصاح الإسلامي التي تهتم بها البنوك الإسلامية كانت نسبة جيدة بالنسبة للأطراف ذات العلاقة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (AL-Homaidi, Tabash, Allamy, & Ahmad, 2020)-بتصرف-

6- عرض دراسة (Albarrak & El-Halaby, 2019)

الجدول رقم(2-11): الدراسة السابقة الأجنبية السادسة

عنوان الدراسة	AA0IFI GOVERNANCE STANDARDS: SHARIA DISCLOSURE AND FINANCIAL PERFORMANCE FOR ISLAMIC BANKS معايير حوكمة أيوفي الإفصاح الشرعي والأداء المالي للبنوك الإسلامية
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الورقة إلى تحديد شفافية الوسطاء المعرفيين في الامتثال للشريعة والتزامهم بمعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقياس أثر اعتماد (AA0IFI) على درجة الإفصاح الشرعي واختبار العواقب الاقتصادية للإفصاح الشرعي بناءا على تأثيره على الأداء المالي.
إشكالية الدراسة	ما مدى امتثال البنوك الإسلامية لمعايير الحوكمة الصادرة عن (AA0IFI) وتأثيرها على درجة الإفصاح والأداء المالي للبنوك الإسلامية؟
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أدوات وأساليب الدراسة	تحليل محتوى التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية ل 120 وسيطا دوليا عبر 20 دولة مختلفة، واستخدام التحليل الانحدار.
نتائج الدراسة	- توصلت الدراسة إلى أن مستوى الامتثال للوسطاء المعرفيين هو مستوى مرتفع 53% الذين يطبقون معايير (AA0IFI)؛ - إن اعتماد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية له أثر إيجابي في تعزيز درجة الإفصاح الشرعي؛ - إن الامتثال للشريعة الإسلامية له تأثير إيجابي على الأداء المالي بناء على كل من عوائد على الأصول وفحص توبين كاختبار قوة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Albarrak & El-Halaby, 2019)-بتصرف-

7- عرض دراسة(TABASH, 2019)

الجدول رقم(2-12): الدراسة السابقة الأجنبية السابعة

عنوان الدراسة	An Empirical Investigation on the Relation between Disclosure and Financial Performance of Islamic Banks in the United Arab Emirates **دراسة تطبيقية حول العلاقة بين الإفصاح والأداء المالي للمصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس مستوى الإفصاح عن أداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإبراز العلاقة المتبادلة بين الإفصاح وأداء البنوك الإسلامية في هذه الأخيرة من حيث التأثير والتأثر بين هذه المتغيرات على مستوى هذه البنوك.
إشكالية الدراسة	ماهي العلاقة بين الإفصاح وأداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أدوات وأساليب الدراسة	بتحليل محتوى التقارير السنوية والبيانات المالية لجميع البنوك الإسلامية الكاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2009 إلى 2013 والمتمثلة في 7 بنوك إسلامية مختارة، حيث قام الباحث باختبار الارتباط المتبادل بين الإفصاح عن المعلومات وأداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتم اختيار المتغيرات الأداء والإفصاح لنموذج الدراسة، ودراسة العلاقات المتوقعة بينهما باستخدام معادلة المتزامنة التي تضمن تحليل المربعات الصغرى ذو المرحلتين بشكل أفضل، واستخدام صيغ ونماذج رياضية معدلة حسب علماء وخبراء اقتصاديين
نتائج الدراسة	- يلاحظ من البيانات المتحصل عليها أن هناك علاقة بين الأداء والإفصاح ومن المتوقع أن يتحرك المتغيران المترابطان بطريقة مماثلة؛ - يستنتج من نموذج الأداء أن الإفصاح له علاقة موجبة ومعنوية مع أداء البنوك الإسلامية حيث تم قبول الفرضية الأولى المشار لها في الأعلى؛ - للأداء تأثير كبير على مستوى الإفصاح وهوما يتوافق مع الدراسات والنظريات السابقة حيث البنوك الإسلامية ذات مقاييس الأداء العالية ستفصح عن المزيد من المعلومات للمستثمرين والمؤسسات الأخرى؛ - قبول الفرضية الثانية بأن الإفصاح له علاقة كبيرة بأداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنه يمكن القول أن الإفصاح السابق عن البنوك الإسلامية أمر حيوي وجيد للسنوات القادمة أيضا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (TABASH, 2019)-بتصرف-

8- عرض دراسة (Al-Sulait, Ousama, & Hamammi, 2018)

الجدول رقم(2-13): الدراسة السابقة الأجنبية الثامنة

عنوان الدراسة	**The compliance of disclosure with AA0IFI financial accounting standards A comparison between Bahrain and Qatar Islamic banks** **امتثال الإفصاح لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بين البنوك الإسلامية في البحرين وقطر**
نوع الدراسة	مقال
هدف الدراسة	هدفت هذه الورقة إلى فحص مدى امتثال الإفصاح لمعايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AA0IFI) المتعلقة بالشؤون الإسلامية منتجات التمويل من البنوك الإسلامية في البحرين وقطر.
إشكالية الدراسة	ما مدى امتثال البنوك الإسلامية في قطر والبحرين للإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؟
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أدوات وأساليب الدراسة	المقابلات والملاحظات لجمع البيانات المطلوبة من أجل الوصول إلى هدف الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهج متعدد السنوات لزيادة عدد التقارير السنوية؛
نتائج الدراسة	-وجدت الورقة أن البنوك الإسلامية في البحرين وقطر تمتثل لقواعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية المتعلقة بالمرابحة والمضاربة والمشاركة؛ - كان هناك مستوى من عدم الامتثال في كلتا الدولتين، بالإضافة إلى ذلك وجدت أن مدى الامتثال قد زاد خلال فترة 2012-2015؛ - مازالت البنوك الإسلامية تفتقر إلى الامتثال بمتوسط 20 نقطة تقريبا قد يكون هذا بسبب درجة الغموض في المعايير والتقارير الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية؛ - يوجد اهتمام كبير للمصارف الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ومن ثم فإنه يتطلب متابعة مفصلة لتكوين صورة كاملة من شأنها أن تساعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والجهات التنظيمية في توجيه سياساتها نحوإفصاح أفضل للجودة من قبل الإسلامية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Al-Sulait, Ousama, & Hamammi, 2018)- بتصرف-

ثانيا: تحليل الدراسات الأجنبية

بعد عرض الدراسات الأجنبية في العنصر أعلاه، سيتم تحليلها في هذا العنصر واستخراج أهم ما ركزت عليه.

1- تحليل دراسة (Al-Bogami, 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الامتثال لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البنوك السعودية، حيث قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل التقارير

المالية والاستعانة بالاستبيان، حيث تم الحصول على نتائج أبرزها أن مستوى الامتثال لمعايير العرض والإفصاح الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مرتفع مقارنة بالنتائج في البلدان الأخرى، وإفصاح البنوك السعودية يمتثل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الخاصة باتفاقية بازل 3 ومعيار العرض والإفصاح الصادر عن الهيئة.

2- تحليل دراسة (Mohammad , 2021)

عملت هذه الورقة على إجراء مقارنة بين المعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، وإظهار اهم الفجوات والاختلافات الرئيسية بينهما باستخدام المنهج الوصفي المقارن، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها أنه هناك تحديات وعقبات تواجه التبني المحتمل لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأيضا أن بروز بعض المشاكل الثقافية والدينية نتيجة اعتماد المؤسسات المالية الإسلامية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3- تحليل دراسة (Ben Abdallah & Bahloul, 2021)

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التحقق من أثر الإفصاح والحوكمة الشرعية على الأداء المالي في البنوك الإسلامية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب شرق آسيا، وتم لاستخدام نماذج انحدار المربعات الصغرى المعممة للتحقق من علاقة الترابط بين الإفصاح والحوكمة الشرعية والأداء لـ 47 مصرفا إسلاميا، وتوصلت إلى نتائج أبرزها أن متوسط قيمة إفصاح هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو 77% هذا يعني أن هذه هي نسبة الإفصاح التي يتم الكشف عنها في المتوسط لكل تقارير سنوية كشفت عن ذلك.

4- تحليل دراسة (Md Amin, Ariffin, & A.H, 2021) :

توضح هذه الدراسة أهمية قياس ممارسات الإفصاح الشرعي في البنوك الإسلامية الماليزية بالاعتماد على مؤشر الإفصاح الشرعي، حيث بعد التحليل والتفسير تم التوصل إلى أن الإفصاح عن غالبية البنود من قبل جميع البنوك لما يكن امتثالا 100%، وأن هناك نقص عن الإفصاح عن تهم الغرامة والتعويض وفقا لإرشادات السداد المتأخر للمؤسسات المالية الإسلامية.

5- تحليل دراسة (AL-Homaidi, Tabash, Allamy, & Ahmad, 2020)

وضحت هذه الدراسة كيفية قياس مستوى الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية المنشورة من طرف البنوك الإسلامية اليمنية، حيث توصلت إلى أنه لا يوجد ارتباط واضح بين نتائج درجة الإفصاح الإجباري والطوعي وذلك راجع إلى السياسات المتبعة من طرف البنوك الإسلامية اليمنية، وتدل نسبة

الإفصاح الطوعي وخاصة عناصر الإفصاح الإسلامي التي تهتم بها البنوك الإسلامية أنها نسبة جيدة بالنسبة للأطراف ذات العلاقة.

6- تحليل دراسة (Albarrak & El-Halaby, 2019)

سعت هذه الدراسة إلى تحديد شفافية الوسطاء المعرفيين في الامتثال للشريعة والتزامهم بمعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقياس أثر اعتماد (AA0IFI) على درجة الإفصاح الشرعي واختبار العواقب الاقتصادية للإفصاح الشرعي بناءا على تأثيره على الأداء المالي، فتوصلت إلى توصلت الدراسة إلى أن مستوى الامتثال للوسطاء المعرفيين هو مستوى مرتفع 53% الذين يطبقون معايير(AA0IFI)، وإن الامتثال للشريعة الإسلامية له تأثير إيجابي على الأداء المالي بناء على كل من عوائد على الأصول وفحص توبين كاختبار قوة.

7- تحليل دراسة (TABASH, 2019)

توضح هذه الدراسة كيفية قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن أداء البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومحاولة إبراز العلاقة المتبادلة بين المتغيرين الإفصاح المحاسبي وأداء البنوك الإسلامية، حيث توصلت إلى أن هناك علاقة بين طردية بين المتغيرين فكلما زاد الإفصاح زاد تحسن مستوى الأداء في البنوك الإسلامية محل الدراسة، وأن للإفصاح أهمية كبيرة لتقدم وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية.

8- تحليل دراسة (Al-Sulait, Ousama, & Hamammi, 2018)

سلطت هذه الدراسة الضوء على فحص مدى امتثال الإفصاح لمعايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AA0IFI) المتعلقة بالشؤون الإسلامية منتجات التمويل في البنوك الإسلامية في البحرين وقطر، حيث توصلت إلى أن البنوك الإسلامية في البحرين وقطر تمتثل لقواعد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية المتعلقة بالمرابحة والمضاربة والمشاركة، حيث كان هناك مستوى من عدم الامتثال في كلتا الدولتين، بالإضافة إلى ذلك وجدت أن مدى الامتثال قد زاد خلال فترة 2012- 2015.

بعد عرض وتحليل الدراسات السابقة الأجنبية باختلاف إشكالياتها أهدافها ونتائجها، يتوضح أن الدراسات الأجنبية تناولت متغيرات الدراسة ومتغيرات ذات الصلة، ليتوضح أن موضوع الدراسة ذات مكانة علمية مهمة سواءا عربيا أوأجنبيا في الوقت الحالي.

والمخطط التالي يوضح كيف تم عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية

الشكل رقم(2-3): مخطط عرض وتحليل الدراسات السابقة

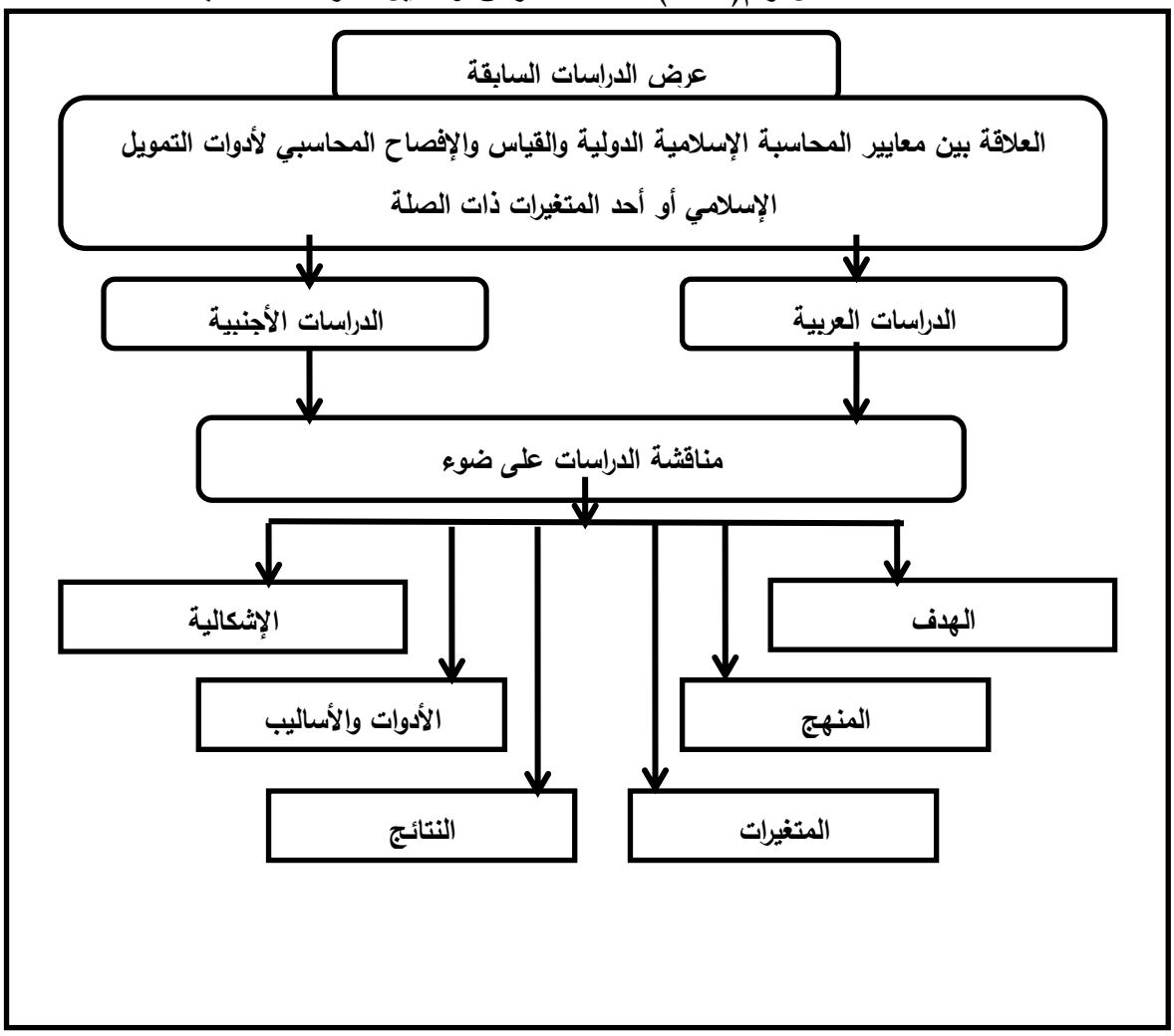

المصدر: من إعداد الطالبة

يتضح لنا من خلال المخطط أعلاه كيفية القيام بعرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية، حيث تم عرضها وفق أسس علمية ومنهجية لتوضيح اهم الركائز التي جاءت بها هذه الدراسات وإظهار ما تم التوصل أليه بطريقة مفهومة وواضحة، مما يجعل من السهل الوقوف على أهم الفروقات الجوهرية بينها وبين الدراسة الحالية، وهذا ما سيظهره المطلب الموالي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد التطرق في المطلبين الأول والثاني إلى عرض وتحليل الدراسات السابقة العربية والأجنبية، سيتم في هذا المطلب توضيح ما اتفقت فيه مع الدراسة الحالية واختلفت فيه معها، وكذا تبيان الفجوة البحثية للدراسة الحالية، وكذا أهم ما يميزها عن الدراسات السابقة.

أولا: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سيتم توضيح أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة العربية والأجنبية للوقوف جليا على أهم الفوارق والميزات المميزة لهذه الدراسات.

1- مصفوفة الدراسات السابقة

يتم توضيح أهم ما اتفقت فيه واختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-14): مصفوفة الدراسات السابقة

الدراسات العربية						
	الدراسة الحالية	دراسة بن ددوش وجعفري	دراسة جاسم والدباغ	دراسة ملحم طنش ودحيلة	دراسة شالور	دراسة بوحفص والقط
الهدف	هدفت إلى إبراز دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات تمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية.	اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها سلطت الضوء على معايير المحاسبة الإسلامية وأهميتها في تقييم الأداء وتأثيرها على الإفصاح المحاسبي ومخاطر الائتمان، ماعدا دراسة ملحم طنش ودحيلة الذي سلط الضوء على أدوات التمويل الإسلامي.				
الإشكالية	ما مدى مساهمة تبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية؟	اختلفت إشكاليات الدراسات السابقة على إشكالية الدراسة الحالية، حيث تمحورت كل إشكالية حسب ما جاء به الموضوع من أهداف، في حين ربطت إشكالية الدراسة الحالية بين ثلاث متغيرات لمعرفة دور معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية.				

المتغيرات المستقلة	معايير المحاسبة الإسلامية الدولية	معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأدوات التمويل الإسلامي، المعايير الشرعية، الإفصاح المحاسبي، حيث اعتمدت هذه الدراسات على دراسة كل متغير على حدة دون الربط وإظهار العلاقة بين المتغيرات، ماعدا الدراسات التي ربطت بين الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية ومخاطر الائتمان، وبين المعايير وتأثيرها على الأداء في المؤسسات المالية الإسلامية،
المتغيرات التابعة	القياس والإفصاح لأدوات التمويل الإسلامي	اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المتغيرات التابعة حيث كان المتغير التابع في الدراسة الحالية أدوات التمويل الإسلامي، وفي دراسة ملحم وطنش ودحيلة تمويل الاستثمار، وفي دراسة جاسم والدباغ مخاطر الائتمان.
المنهج	المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والإحصائي والمقارن.	اعتمدت كافة الدراسات السابقة المنهج الوصفي والتحليلي، ماعدا دراسة شالور التي استخدمت المنهج الإحصائي والاستدلالي بالإضافة إلى المناهج المذكورة، فيما اضافت الدراسة الحالية المنهج والمقارن الإحصائي، وهذا يعتبر اتفقت عليه جميع الدراسات.
الأدوات والأساليب	استخدام القوائم المالية للبنوك الإسلامية الجزائرية لحساب مؤشر الإفصاح، والأداة الرئيسية هي الاستبانة، واستخدام برنامج EXCEL, SARTPLS4	استخدمت الدراسة الحالية أسلوب دراسة الحالة حيث قامت بدراسة القوائم المالية للبنكين محل الدراسة، بالإضافة إلى أداة الاستبانة كأداة رئيسية للوصول إلى أهداف الدراسة وتحليلها باعتماد نمذجة المعادلات الهيكلية عبر برنامجSMARTPLS4 ، فيما دراسة بن ددوش اعتمدت اسلوب المقابلة، والدراسات الأخرى اعتمدت أسلوب دراسة حالة وكذا الاستبانة بالإضافة إلى استخدام اساليب إحصائية بمساعدة برنامج SPSS.

النتائج	توصلت إلى أن لتبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية دور كبير في دعم القياس والإفصاح المحاسبي	اختلفت نتائج الدراسات السابقة مع دراسة الحالية، كون كل دراسة تهدف إلى هدف معين يتضمن موضوع الدراسة والبغية منها، إلا انها اتفقت مع دراسات التي تضمنت معايير المحاسبة الإسلامية وأهميتها في زيادة وتحسين الأداء للمؤسسات المالية الإسلامية وتحسين الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية.						
الدراسات الأجنبية								
الدراسة الحالية	AL-BOGAMI	MOHAMMAD	BEN ABDALLAH & BAHLOULO	MD AMIN; ARIFFIN & A.H	AL-HOMAID. TABASH;ALLAMY & AHMAD	ALBARRAK &EL-HALABY	TABASH	AL-SULAIT; OUSAMA & HAMAMMI
الهدف	اتفقت هذه الدراسة مع دراسة AL-BOGAMI ودراسة MOHAMMAD ودراسة AL-SULAIT; OUSAMA & HAMAMMI ودراسة ALBARRAK &EL-HALABY في جانب المعايير المحاسبة الإسلامية ومستوى الامتثال لها في البنوك الإسلامية، في حين اتفقت معها الدراسات BEN ABDALLAH & BAHLOULO ودراسة MD AMIN; ARIFFIN & A.H ودراسة AL-HOMAID. TABASH; ALLAMY & AHMAD ودراسة TABASH في تسليط الضوء على قياس الإفصاح الشرعي والطوعي والأداء المالي للبنوك الإسلامية.							
الإشكالية	كانت معظم إشكاليات هذه الدراسة مبنية على قياس التأثير بين الإفصاح المحاسبي والالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية، وما مدى الامتثال للإفصاح الطوعي والشرعي والحوكمة الشرعية للبنوك الإسلامية محل الدراسة.							
المتغيرات المستقلة	اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة كونها كانت تتمحور أهدافها حول معايير المحاسبة الإسلامية، إلا انها لم تلتزم به كمتغير مستقل دوما بل قامت بدمجه مع متغيرات أخرى كمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح المحاسبي، في حين ركزت الدراسة الحالية على إعطاء معايير المحاسبة الإسلامية مكانة المتغير المستقل بدراسة متعمقة ودقيقة.							

المتغيرات التابعة	معظم الدراسات السابقة لم تعتمد على المتغير التابع بل درست المتغيرات بطريقة منفردة دون الربط أو إظهار العلاقة بينهم، ماعدا دراسة ALBARRAK &EL-HALABY ودراسة TABASH حيث ربطت معايير المحاسبة الإسلامية ومدى الامتثال لها على أداء البنوك الإسلامية ومستوى الإفصاح فيها، مما يظهر متغيرات تابعة متمثلة في الأداء المالي والإفصاح في البنوك.
المنهج	اغلب الدراسات اتبعت المنهج الوصفي التحليلي لدراسة متغيرات الدراسة ماعدا دراسة MOHAMMAD أضفت إلى المنهج الوصفي والتحليلي المنهج المقارن لمقارنة بين معايير محاسبة الإسلامية والمعايير الدولية، ودراسة MD AMIN; ARIFFIN & A.H التي استخدمت اضافة إلى المناهج المذكورة المنهج الكمي في تحليل وتفسير متغيراتها، فيما خالفتهم الدراسة الحالية كونها مزجت بين مختلف المناهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والمقارن ومنهج دراسة الحالة والإحصائي.
الأدوات والأساليب	تنوعت الاساليب التي استخدمتها الدراسات السابقة حيث تداخلت بين أداة الاستبيان والمقابلة والتحليل الإحصائي باستخدام نماذج رياضية وإحصائية، وكذا اساليب التحليل والقياس، في حين استخدمت الدراسة الحالية أداة الاستبيان وأساليب إحصائية وأسلوب النمذجة بالمعادلات الهيكلية باستخدام البرامج ,EXCEL SAMRTPLS4.
النتائج	توصلت الدراسات التي اعتمدت كمتغير مستقل دون متغير تابع أن المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة فيها من تمتثل بنسبة معقولة لمعايير المحاسبة الإسلامية وأخرى تسعى وتحاول تطبيق متطلبات هذه المعايير لضمان الشفافية والإفصاح والحوكمة في تقاريرها المالية، والدراسات التي ربطت بين المعايير والأداء والإفصاح توصلت إلى أن تطبيق هذه المعايير يحسن من الإفصاح والأداء المالي للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية محل الدراسة، وهذا ما تتفق فيه الدراسة الحالية معهم أن في حالة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية سيزيد من مستوى الإفصاح المحاسبي والقياس المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، في البنوك محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول أعلاه الذي يظهر اهم ما اتفقت فيه الدراسات السابقة العربية والأجنبية مع الدراسة الحالية وما اختلفت فيها، وتبيان ما عالجته كل دراسة بدقة ووضوح، ومحاولة إظهار الفائدة المرجوة من هذه الدراسات السابقة وإسهاماتها، وهذا ما سيتم عرضة في العنصر التالي.

2-إسهامات الدراسات السابقة

يمكن الوقوف ايضا على إسهامات الدراسات السابقة:

- مكنت الدراسات السابقة من الوقوف على أهم الاتجاهات البحثية التي ساعدت في تحديد موضوع الدراسة الحالية بدقة ووضوح؛
- جاءت الدراسات السابقة بإشكاليات مخلفة ومتغيرات ذات صلة بالدراسة الحالية، مما أضفى طابع الوضوح وتبيان ما لم تتطرق هذه الدراسات له، لتداركه في هذه الدراسة وبناء إشكالية مبنيه على أساس متغيرات ذات علاقة؛
- ساهمت في تكوين قاعدة معرفية واضحة من أجل بناء موضوع الدراسة ذات متغيرات وأبعاد واضحة وذات هدف بعيد المدى؛
- من خلال الدراسات السابقة تكونت فكرة أنه يجب أن تكون هناك دراسة تربط بين هذه المتغيرات بصورة أوضح وشاملة للمعايير المحاسبة الإسلامية وتوضيح اهدافها؛
- أسهمت الجوانب التحليلية والتطبيقية للدراسات السابقة في اختيار المنهج العلمي الأنسب للدراسة الحالية؛
- أثرت الدراسات السابقة الرصيد المعرفي للدراسة الحالية كما ساعدت على بناء علاقة وتحليلها بين المتغيرات المدروسة في هذا الموضوع؛
- بالاعتماد على الدراسات السابقة تم تحديد أهداف الدراسة عامة والهدف الرئيس خاصة للدارسة والتعمق أكثر في مشكلة البحث؛
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في وضع فرضيات واثباتها بطريقة أكثر تعمق ودقة.

ثانيا: الفجوة البحثية التي تغطيها الدراسة الحالية

من خلال استعراض أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، وتوضيح اهم مساهمتها في بناء هذه الدراسة، تبين أنها تتفق معها في مواضع وأفكار وتختلف معها في مواضع اخرى أكثر مما اتفقت فيها معهم، وفي العناصر التالية سيتم عرض اهم الفجوات التي تعالجها وكذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

1-الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية

بعد عرض وتحليل ومناقشة الدراسات السابقة، تبلورت الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها وتتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-15): أهم الفجوات البحثية التي عالجتها الدراسة الحالية

الفجوات البحثية	الدراسة الحالية
الفجوة المعرفية	هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة إمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية ودور هذا التبني في دعم القياس والإفصاح المحاسبي، واستنتجت العلاقة بينهما وكيفية تأثير هذا التبني على زيادة وتحسين القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنكين محل الدراسة، في حين اغلب الدراسات درست المعايير بشكل منفصل، والأدوات الإسلامية كذلك والإفصاح، ولم تقم بتحليل أوربط بينهما لمعرفة التكامل بينهما.
الفجوة المفهومية النظرية	حيث تناولت هذه الدراسة مفاهيم نظرية لمتغيراتها بطريقة أكثر تعمق وتوضيح تختلف على الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات على حدى أولا ولم تربط بينهم كمتغيرات ثلاثة، ولم تغطي ما تغطيه الدراسة الحالية، وكذا في الجانب النظري غطت هذه الفجوة التي تركتها الدراسات السابقة بخصوص هذا الموضوع.
الفجوة المنهجية	تم اعتماد في هذه الدراسة منهجية إمراد 20% تمت في الجانب النظري، و80% من إعداد الباحثة تم في الجانب التطبيقي والأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة) واظهار العلاقة بين متغيرات الدراسة، في حين اتبعت معظم الدراسات السابقة الطريقة الكلاسيكية في معالجة إشكالية بحثها. واعتمدت مزيج بين المناهج العلمية المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي والمقارن ومنهج دراسة الحالة ومنهج الإحصائي للوصول إلى أهداف الدراسة، في حين الدراسات السابقة اعتمدت على منهجين فقط كالوصفي والتحليلي.
الفجوة التحليلية	تم اعتماد أداة التحليل والتفسير وحساب مؤشر الإفصاح في حالة عدم تبني معايير المحاسبة الإسلامية وبعدها والمقارنة بينهم، النمذجة بالمعادلات الهيكلية **PLS-SEM**، وتم اعتماد برنامج الإحصائي **SAMRTPLS4**، في حين أن الدراسات السابقة اعتمدت طريقة التحليل العادي وكذا برنامج الحزم الإحصائية **SPSS**.
الفجوة الزمانية والمكانية	تم إجراء هذه الدراسة على بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري في الجزائر خلال سنة 2023-2024، في حين تمت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة وأزمنة مختلفة.

المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول أعلاه تتضح الفجوة البحثية التي تعالجها الدراسة الحالية، لتغطية الجوانب التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، وإثراء هذه الدراسة بأفكار بحثية جديدة، كالربط بين متغيرات وإظهار العلاقة بينهما وأهميتها في الموضوع.

2-ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يمكن بيان ما يميز هذه الدراسة والقيمة المضافة التي تضيفها على هذا الموضوع عن غيرها من الدراسات السابقة بما يلي:

- من بين الدراسات السباقة (على حد علم الباحث) التي تناولت معايير المحاسبة الإسلامية وعلاقة تبنيها وتطبيقها على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية؛
- تناولت هذه الدراسة معايير المحاسبية الإسلامية كمتغير مستقل ودوره في زيادة القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية؛
- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية محل الدراسة، وإظهار أهم الاختلافات بين القوائم المالية للبنوك الإسلامية الجزائرية البركة والسلام، حسب المخطط المحاسبي البنكي الجزائري وحسب متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية؛
- تضمنت هذه الدراسة عدة متغيرات كمتغيرات مستقلة والتي تمثلت في معايير المحاسبة الإسلامية ومتغيرات ضابطة القياس والإفصاح المحاسبي، والمتغير التابع دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي؛
- أضافت هذه الدراسة علاقة جديدة بين متغيرات الدراسة، حيث أبرزت أهم إسهامات معايير المحاسبة الإسلامية التي تمت معالجتها في الدراسة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية، وكذا ضمان الشفافية والعدالة في المعاملات المالية القائمة على أساس أدوات التمويل الإسلامي محل الدراسة؛
- استخدمت هذه الدراسة تشكيلة منهجية متميزة، حيث مزجت بين المناهج المتعددة الوصفي والتحليلي والمقارن والإحصائي ودراسة الحالة، للوصول إلى حل لإشكالية الدراسة، وتحقيق اهدافها.
- تميزت باستخدامها نمذجة المعادلات الهيكلي**PLS-SEM** في تحليل اجابات عينة الدراسة، واختبار الفرضيات الموضوعة باعتماد برنامج **SAMRTPLS4**، مما يجعلها تضفي قيمة أكبر لهذا الموضوع في الميدان ذاته مع الدراسات السابقة؛
- تحصلت الدراسة الحالية على نتائج تثبت أن لمعايير المحاسبة الإسلامية في حالة تبنيها وتطبيقها في البنوك الإسلامية محل الدراسة دور كبير في زيادة وتحسين ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، وأن هناك علاقة طردية كبيرة بين المتغيرات المدروسة؛

- قد تمكن نتائج هذه الدراسة من تدارك النقائص والتغافل من قبل البنوك الإسلامية في الجزائر، من أجل النظر في تطبيق وتبني معايير المحاسبة الإسلامية، ومحاولة خلق التوافق بين ما تمليه أنظمة المحاسبة البنكية الجزائرية ومتطلبات معايير المحاسبة الإسلامية.

مما سبق عرضه يتبين أن هذه الدراسة وهي دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية، جاءت كإضافة علمية لما سبق دراسته، لتوضيح معالم أكثر لهذه المعايير واسهاماتها في تحسين القياس والإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال ضمان شفافية وعدل ودقة وموضوعية في التعامل بالأدوات الإسلامية، لعدم الحياد عن مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

بعد استعراض بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بالمتغيرات الدراسة أوبأحد المتغيرات ذات الصلة، أدى الاطلاع عليها وتحليلها ومناقشة اوجه الاختلاف والاتفاق بينها وبين الدراسة الحالية، إزالة الغموض وتبيان الفجوة البحثية التي عملت الدراسة الحالية على معالجتها والتوصل إلى أهدافها، وفي المبحث الموالي سيتم التأكد من مساهمة المعايير المحاسبة الإسلامية في زيادة نسبة القياس والإفصاح المحاسبي الذي على اساسه بنيت اداة الدراسة في الفصل التطبيقي.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل مؤشر الإفصاح المحاسبي لبنك البركة ومصرف السلام في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول العربية والإفريقية ذات التجربة الفتية في مجال الصيرفة الإسلامية أوبالأحرى في الصناعة المالية الإسلامية، إلا أنها سعت وتسعى إلى توسيع هذا النشاط المصرفي الإسلامي على أجهزتها البنكية سواء التقليدية أوالفروع البنكية الإسلامية الدولية على مستواه كبنك البركة ومصرف السلام، وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية، والقوانين الخاصة بذلك، مع قياس مؤشر الإفصاح المحاسبي في بنكي البركة والسلام.

المطلب الأول: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

سيتم في هذا المطلب عرض لتجربة الجزائر في المصرفية الإسلامية وتحليل القوانين التي جاءت بها الحكومة الجزائرية لتنظيم وتسيير هذه الأخيرة.

أولا: ظهور البنوك الإسلامية في الجزائر

ظهرت التجربة الجزائرية في الصيرفة الإسلامية من خلال بنك البركة 1991 الذي أنشئ شراكة بين مجموعة دالة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبدأ نشاطه تحت ظل قانون النقد والقرض 10-90، في 1990/12/02 وبعدها مصرف السلام الذي بدأ نشاطه في سنة 2008/10/20، ويعتبر بنك شمولي يعمل وفقا للقانون الجزائري وأحكام الشريعة الإسلامية (منير و أعمر، 2021، صفحة 88)،

أما فيما يخص النوافذ الإسلامية بدأت بتأسيس بنك الخليج لتكون قروضه الممنوحة وفق التمويل الإسلامي، ثم بعدها بنك ترست الجزائر، وحسب ما أعلن عنه رئيس الوزراء الجزائري أن عملية اعتماد الصيرفة الإسلامية والمنتجات المالية الإسلامية ضمن نشاط البنوك التقليدية، من خلال بنكين عموميين هما بنك التنمية المحلية وصندوق التوفير والاحتياط، للتوالي بعدها مسارات الإصلاح في المصرفية الجزائرية ليتم تبني صيغ مصرفية إسلامية تشاركية بناءا على النظام 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل4 نوفمبر 2018 (بن زكورة، 2020، صفحة 248).

ثانيا: قراءة في النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية

قبل التطرق إلى هذا النظام وجب أن يتم عرض لمحة مبسطة على النظام 18-02 الذي جاء لينظم الصيرفة التشاركية في البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر أول نص قانوني في الجزائر ينظم الصيرفة الإسلامية تحت مسمى الصيرفة التشاركية.

1-النظام 18-02

هو نظام مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث ينص هذا النظام على تنظيم وتقنين العمليات التي تقوم على أساس أن المنتجات المالية الإسلامية ذات صيغة تشاركية، وجاءت كل قواعده مختزلة في 12 مادة (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحات 20-22)، بقيت حبرا على ورق ليتم إلغاءه بإصدار النظام 20-02 المرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل15 مارس 2020، كون النظام الملغى عانى قصورا كبيرا ولا يمس بصلب العمليات المصرفية الإسلامية.

2-النظام 20-02

جاء هذا النظام ملغيا للنظام الذي قبله كونه لم يكن نظاما ذا أهمية بالنسبة العمليات المصرفية الإسلامية، التي تحتاج قسطا أكبر من العناية المهنية والقانونية عكس نظيرتها التقليدية، ومنه جاء هذا الأخير بتسمية جديدة ومواد أكثر شمولية للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

هو نظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وفي الجدول الموالي قراءة لمواده.

الجدول رقم(2-16): قراءة لمواد النظام 20-02

المادة	قراءتها
01	الهدف الأساسي لهذا النظام هوتحيد وتنظيم العمليات البنكية التي تتعلق بالصيرفة الإسلامية، وإبراز شروط التعامل بها والعمل على ضبط قواعدها، وكذا الشروط المنصوص عليها من طرف بنك الجزائر لمنح الترخيص المسبق لها؛
02	بينت هذه المادة مفهوم العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، حيث أن هذه الأخيرة لا يترتب عليها أي تحصيل أوتسديد للفوائد، ويجب أن تكون هذه العمليات مطابقة لما ورد في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.
03	تفيد هذه المادة أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز علة وجه الخصوص على نسب احترازية تتطبق مع المعايير التنظيمية والشروط التي تنص على إعداد وآجال وإرسال التقارير التنظيمية؛
04	حددت هذه المادة العمليات البنكية القائمة على المنتجات الإسلامية وهي: المرابحة؛ المشاركة؛ المضاربة؛ الإجارة؛ السلم؛ الإستصناع؛ حسابات الودائع؛ الودائع في حسابات الاستثمار ؛
05	جاء في نص هذه المواد المفاهيم الخاصة بالمنتجات الإسلامية المذكورة في نص المادة 4 حيث، قامت كل مادة منهم بتوضيح مفهوم هذه المنتجات بشكل شامل؛
06	
07	
08	
09	
10	
11	
12	
13	أوضحت هذه المادة أن كل منتج من المنتجات الإسلامية السابقة الذكر أنه تتطلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر ؛
14	بينت هذه المادة شرط الحصول على الترخيص هوأن يحصل البنك قبل طلب الترخيص على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
15	أوجب نص هذه المادة بإنشاء رقابة شرعية على مستوى البنك أو المؤسسة المالية تتكون من 3 أعضاء على الأقل حيث يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، وتكمن مهامها في مطابقة المنتجات للشريعة، ورقابة البنك أو المؤسسة المالية؛
16	أدرجت هذه المادة الوثائق المطلوبة على سبيل المثال شهادة المطابقة المذكورة في المادة 14، وبطاقة وصفية للمنتوج، وكذا رأي المسؤول عن رقابة البنك وغيرها من الوثائق الإجبارية حسب نص المادة؛
17	عرفت هذه المادة في نصها الشباك الإسلامي أو شباك الصيرفة الإسلامية انه عبارة عن هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف بتقديم خدمات ومنتجات مالية ذات طابع إسلامي في ظل

	الصيرفة الإسلامية، مع وجوب فصلها محاسبيا عن محاسبة الهياكل الأخرى في البنك؛
18	يجب ضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك؛
19	أوجبت هذه المادة على البنوك التي حصلت على ترخيص بتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، وكذا إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار؛
20	أوضحت هذه المادة أن ودائع الأموال المتلقاة من طرف «الشباك الصيرفة الإسلامية" تخضع لأحكام المواد المذكورة أعلاه من الأمر رقم 11-03، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار؛
21	تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجمعة من طرف شبابيك الصيرفة الإسلامية للبنوك، لأحكام النظام 20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15مارس 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية؛
22	نصت على بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
23	أفادت هذه المادة أن هذا النظام يلغي النظام رقم 18-02 المذكور أعلاه، إلغاء كليا؛
24	أفادت هذه المادة بنشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 33-38)-بتصرف-

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن النظام 02-20 جاء بمواد أشمل وأوضح للمعاملات البنكية القائمة على المنتجات المالية الإسلامية، مما جعله محط أنظار العديد من المحللين والخبراء الاقتصاديين والماليين الذين تسارعوا إلى قراءته وتحليل مواده، إلا أن ما يلفت الانتباه أنه أعطى مكانة اكثر للصيرفة الإسلامية من خلال الشبابيك الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية دون التطرق إلى البنوك الإسلامية، ربما التعمق في المواد يعطي نظرة انه ما ينطبق على الشباك ينطبق على البنك ككل، لكن الأجدر لو خصصت مواد صريحة تخص البنك الإسلامي باسمه، كون البنوك الإسلامية الموجودة تعمل ضمن ازدواجية قانونية جعلتها تكون بين التقليدي والإسلامي، مما يجعل القيود على العمل المصرفي الإسلامي أكثر واقعية.

بعد ما تم عرضه فيما يخص تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والقانون 02-18 التي تم إلغاءه وإحلال محله قانون 02-20 الذي جاء بمواد تحدد العملية التمويلية الإسلامية في المصرف الإسلامي وعلى مستوى الشبابيك البنكية المستحدثة على مستوى البنوك التقليدية، اتضحت أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر مازالت قيد التنشئة، ويلزمها نظام أكثر وضوح ودقة وتسيير، للوصول إلى الشمول المالي الإسلامي.

المطلب الثاني: مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لبنك البركة الجزائري

في هذا المطلب سيتم قياس مستوى القياس والإفصاح المحاسبي على مستوى بنك البركة الجزائري، من خلال الاعتماد على القوائم المالية المنشورة على موقعه الرسمي، والوقوف على أهم ما تختلف فيه القوائم المالية على أساس النظام المحاسبي البنكي الجزائري، وبعد تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وتوضيح تأثيرها على القياس والإفصاح المحاسبي.

أولا: عرض وتحليل القوائم المالية لبنك البركة الجزائري

سيتم الاكتفاء في هذا المطلب بعرض قائمة المركز المالي (الميزانية) للبنك للوقوف على مدى تطبيق متطلبات القياس والإفصاح وفق ما تقتضيه معايير المحاسبية الإسلامية عامة ومعيار المحاسبة الإسلامية رقم (01) خاصة.

1-عرض وتحليل قائمة المركز المالي(الميزانية) لسنة 2019

سيتم عرض قائمة المركز المالي لبنك البركة، لكلا جانبيها الأصول والخصوم وتحليلهم والوقوف على أهم البنود المذكورة في المعيار المحاسبي المالي رقم(01).

1-1-عرض قائمة المركز المالي لسنة 2019

الجدول رقم(2-17): جانب الأصول بـ(كيلودج)

	البند	مبالغ السنة المالية
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	95 745 974
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0
3	أصول مالية قابلة للبيع	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات المالية	1 547 484
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	153 035 279
6	أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	0
7	ضرائب جارية-أصول-	2 185 142
8	ضرائب مؤجلة-أصول-	261 635
9	أصول أخرى	2 208 277
10	حسابات التسوية	568 016
11	المساهمة في شركات، مؤسسات ووحدات	1 720 874
12	عقارات مخصصة كودائع	0
13	أصول ثابتة	4 264 721
14	أصول غير ثابتة	12 767
15	فارق الاقتناء	0

	مجمـــــــــــــــوع الأصـــــــــول	**261 568 166**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (https://www.albaraka-bank.dz)

تم عرض جانب الأصول وفق ما جاء في التقارير المالية لبنك البركة الجزائري المنشور على الموقع الرسمي له.

الجدول رقم(2-18): جانب الخصوم بـ(كيلودج)

	البند	مبالغ السنة المالية
1	البنك المركزي	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	31 363
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	171 491 393
4	ديون ممثلة بسند	41 976 829
5	ضرائب جارية-خصوم-	2 701 235
6	ضرائب مؤجلة-خصوم-	0
7	خصوم أخرى	12 553 823
8	حسابات التسوية	2 109 586
9	مؤونات على المخاطر والتكاليف	856 859
10	إعانات، عتاد وإعانات أخرى استثمارات	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	3 612 329
12	ديون مرتبطة	0
13	رأس مال اجتماعي	15 000 000
14	علاوة على رأس المال	0
15	الاحتياطات	3 968 943
16	فارق التقييم	0
17	فارق إعادة التقييم	894 672
18	نتيجة مرحلة(-/+)	37 888
19	نتيجة السنة المالية(+)	6 333 245
	مجمـــــــــــــــوع الخصـــــــــوم	**261 568 166**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (https://www.albaraka-bank.dz)

تم عرض جانب الأصول وفق ما جاء في التقارير المالية لبنك البركة الجزائري المنشور على الموقع الرسمي له.

1-2-تحليل مدى مطابقة قائمة المركز المالي لبنك البركة الإسلامي الجزائري مع معيار المحاسبي الإسلامي رقم(1)

يشترط المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(1) الفصل بين جانب الأصول وهذا ما تم اعتماده من قبل البنك وسيتم تحليل كل جانب بالإضافة إلى عرضها مقارنة بالسنة التي قبلها كالآتي:

- جانب الأصول أول شرط وهو تبويبها وفقا لدرجة السيولة وهذا ما تم إتباعه من طرف البنك؛
- الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي وهذا أيضا تم كما هو مطلوب في المعيار؛
- وجب الفصل بين الصندوق وبنك الجزائر ومركز الصكوك البريدية لأن كل حساب يتمثل في عناصر تقاس بمقياس محاسبي مختلف ليس كالنقود كالحسابات المفتوحة، وهذا عكس ما ورد في الفقرة 33 من المعيار؛
- التمويلات الممنوحة للزبائن والممنوحة للمؤسسات تم عرضها بشكل منفصل وهذا ما يتناسب مع ما ورد في المعيار؛
- بالنسبة للضرائب تم إدراج الجارية والمؤجلة كل حسب طبيعتها وإمكانية استحقاقها؛
- الأصول الأخرى وجب ذكرها منفصلة والإفصاح عنها كل حسب نوعها وحسب طبيعتها وأهميتها؛ عكس ما نصت عليه الفقرة(37) من المعيار؛
- الأصول الثابتة وغير ثابتة ذكرت حسب القائمة مجمعة عكس ما نص عليه المعيار وهو الإفصاح عن أنواعها ومجمعات استهلاكها؛
- فارق الاقتناء لم يظهر مع وجوب إظهاره أن كان يحمل قيمة نقدية محققة حسب ما نص عليه المعيار.

رجوعا إلى نص المعيار ومتطلباته، سيتم توضيح مدى مطابقته من جانب الخصوم لقائمة المركز المالي للبنك:

- ظهرت الخصوم مبوبة وفق طبيعتها وهذا ما نصت عليه الفقرة رقم (33) من المعيار؛
- ظهرت حسابات الديون بشكل منفصل فيما بينها، حسب المعيار؛
- ظهرت قيمة الضرائب الجارية، فيما لم تظهر قيمة الضرائب المؤجلة؛
- ظهر حساب المؤونات والتكاليف عن المخاطر وفق ما نصت عليها الفقرة (34) من المعيار؛
- إفصاح البنك عن الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛
- لم تظهر الذمم المدينة الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي كالسلم والاستصناع؛

- لم تظهر الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية، وظهرت نتيجة السنة المالية على انها ربح فقط دون توضيح؛
- لم تظهر كذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة ومافي حكمها كبند مستقل؛
- لم يتم ذكر القيمة الزكاة المستحقة على البنك.

ويمكن القول كذلك أن البنك اكتفى بعرض قائمة المركز المالي (الميزانية، وقائمة خارج الميزانية، وقائمة جدول النتائج، حسب ما ورد في التقرير المنشور على الموقع الرسمي له، في حين أن المعيار أوجب ذكر وعرض خمس قوائم مالية بما فيها الملاحق التي تحتوي على الإيضاحات عن مختلف التغيرات، وهنا البنك تناول بعض الإيضاحات البسيطة ضمن تقارير محافظي الحسابات المعتمدين وتقرير الهيئة الشرعية فقط، ولم يوضح السياسات المحاسبية والمبادئ المتبعة في إعداد هذه القوائم.

ثانيا: حساب مؤشر القياس والإفصاح المحاسبي لبنك البركة الجزائري

بعد التطرق إلى تحليل قائمة الميزانية ودراسة مدة تطابق البنود المفصح عنها وفق متطلبات المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(1)، سيتم حساب مؤشر الإفصاح ومعرفة درجة الامتثال من طرف البنك محل الدراسة.

1-إعداد القائمة المعيارية لبنود الإفصاح: قبل عملية الحساب وجب إعداد قائمة البنود المعيارية الواجب الإفصاح عنها والتي تتم صياغتها بالرجوع إلى متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية، وحسب الباحث (براق، كداتسة، و سايح، 2020، الصفحات 122-123) فإن القائمة تحتوي 112 بندا، ويتم حساب المؤشر وفق المعادلة التالية: $DIND = ACD \div APD$

حيث DIND: يمثل مؤشر الإفصاح للبنك؛

ACD: يمثل العدد الفعلي للعناصر المفصح عنها؛

APD: يمثل عدد العناصر القابلة للتطبيق التي يتوجب الإفصاح عنها.

وبالنظر إلى التحليل المستخدم من قبل لا ينز آخرون فإنه يتم تفسير هذا المؤشر كما يلي:

- امتثال مرتفع عندما يكون مؤشر الإفصاح من 80% أوأكثر؛
- امتثال متوسط إذا كان يتراوح بين 60% و79%؛
- امتثال منخفض إذا كان يتراوح بين 40% و59%؛
- أما أقل من 40% فهذا يفيد بوجود فجوة كبيرة بين متطلبات الإفصاح الفعلية والمعيارية.

2-مؤشر الإفصاح لبنك البركة الجزائري

حسب ما قلنا آنفا أن القائمة المعيارية تحتوي على 112 بندا قابلة للتطبيق والواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية لبنك البركة الجزائري الملزمة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وعليه فإن:

حساب مؤشر الإفصاح= عدد الدرجات الفعلية للإفصاح/ عدد الدرجات المعيارية المطبقة والمناسبة

مؤشر الإفصاح= 112/21=0.187 أي ما يعادل18,75 % وهي أقل من 40

يلاحظ أن مؤشر الإفصاح يشير إلى أن هناك فجوة كبيرة بين متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية، حيث أن الميزانية المنشورة توافق متطلبات النظام المالي المحاسبي البنكي، وهذا ما أثر على مؤشر الإفصاح في البنك، وعدم امتثالها لمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لمعايير الهيئة.

المطلب الثالث: مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لمصرف السلام الجزائري

في هذا المطلب سيتم قياس مستوى القياس والإفصاح المحاسبي على مستوى مصرف السلام الجزائري، من خلال الاعتماد على القوائم المالية المنشورة على موقعه الرسمي، والوقوف على أهم ما تختلف فيه القوائم المالية على أساس النظام المحاسبي البنكي الجزائري، وبعد تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وتوضيح تأثيرها على القياس والإفصاح المحاسبي.

أولا: عرض وتحليل القوائم المالية لمصرف السلام الجزائري

سيتم الاكتفاء في هذا المطلب بعرض قائمة المركز المالي (الميزانية) للبنك للوقوف على مدى تطبيق متطلبات القياس والإفصاح وفق ما تقتضيه معايير المحاسبية الإسلامية عامة ومعيار المحاسبة الإسلامية رقم(1) خاصة.

1-عرض وتحليل قائمة المركز المالي(الميزانية) لسنة 2019

سيتم عرض قائمة المركز المالي لمصرف السلام لسنة 2019 لدراسة بنودها وقياس مؤشر الإفصاح والتعليق عليه.

1-1-عرض قائمة المركز المالي لسنة 2019

الجدول رقم(2-19): جانب الأصول بـ (آلاف دج)

	البند	مبالغ السنة المالية
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	27 584 242
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض التعامل	/
3	أصول مالية جاهزة للبيع	/
4	تمويل الهيئات المالية	515 459

5	تمويل الزبائن	95 582 580
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	/
7	الضرائب الجارية-أصول-	40 968
8	الضرائب المؤجلة-أصول-	76 542
9	أصول أخرى	1 008 461
10	حسابات التسوية	512 999
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أوالكيانات المشاركة	12 000
12	العقارات الموظفة	714 078
13	الأصول الثابتة المادية	4 747 742
14	الأصول الثابتة غير المادية	223 896
15	فارق الحيازة	/
	مجمـــــــــــــــوع الأصـــــــــول	**131 018 967**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (https://www.alsalamalgeria.com/)

تم عرض جانب الأصول وفق ما جاء في التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري المنشور على الموقع الرسمي له.

والجدول الموالي بوضح جانب الخصوم للميزانية من نفس السنة.

الجدول رقم(2-20): جانب الخصوم بـ(دج)

	البند	مبالغ السنة المالية
1	البنك المركزي	/
2	ودائع الهيئات المالية	116 778
3	ودائع الزبائن	84 671 904
4	سندات الاستثمار	19 119 923
5	الضرائب الجارية-خصوم-	686 076
6	الضرائب المؤجلة-خصوم-	/
7	خصوم أخرى	2 527 178
8	حسابات التسوية	3 207 078
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	856 859
10	إعانات التجهيز وإعانات أخرى استثمارات	/
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	1 322 918
12	ديون تابعة	
13	رأس مال	15 000 000

14	علاوات مرتبطة برأس المال	/
15	احتياطات	903 791
16	فارق التقييم	/
17	فارق إعادة التقييم	/
18	ترحيل من جديد(-/+)	-900 000
19	نتيجة السنة المالية(+)	4 007 410
	مجمـــــــــــــــوع الخصـــــــــــــــوم	131 018 967

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (https://www.alsalamalgeria.com/)

تم عرض جانب الخصوم وفق ما جاء في التقارير المالية لمصرف السلام الجزائري المنشور على الموقع الرسمي له.

1-2-تحليل مدى مطابقة قائمة المركز المالي لبنك البركة الإسلامي الجزائري مع معيار المحاسبي الإسلامي رقم(1)

وفق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الواردة ضمن معايير المحاسبة الإسلامية عامة، يتضح لنا من تحليل مدى مطابقة قائمة المركز المالي لمصرف السلام الجزائري لهذه المتطلبات:

- جانب الأصول أول شرط وهو تبويبها وفقا لدرجة السيولة وهذا ما تم إتباعه من طرف مصرف السلام؛
- الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي وهذا أيضا تم كما هو مطلوب في المعيار؛
- وجب الفصل بين الصندوق وبنك الجزائر ومركز الصكوك البريدية لأن كل حساب يتمثل في عناصر تقاس بمقياس محاسبي مختلف ليس كالنقود كالحسابات المفتوحة، وهذا عكس ما ورد في الفقرة 33 من المعيار؛
- التمويلات الممنوحة للزبائن والممنوحة للهيئات تم عرضها بشكل منفصل وهذا ما يتناسب مع ما ورد في المعيار؛
- بالنسبة للضرائب تم إدراج الجارية والمؤجلة كل حسب طبيعتها وإمكانية استحقاقها وتم قياسها كل على حدى؛
- الأصول الأخرى وجب ذكرها منفصلة والإفصاح عنها كل حسب نوعها وحسب طبيعتها وأهميتها؛ مثل ما نصت عليه الفقرة(37) من المعيار، لكن المصرف أدرجها مجمعة دون التفصيل في أنواعها ودرجة أهميتها؛

- المساهمات في الفروع والهيئات المشتركة، ظهرت بقيمة مجمعة، عكس ما نصت عليه المعايير وهو ظهورها منفصلة لتوضيح أكثر؛
- الأصول الثابتة المادية وغير ثابتة المادية ذكرت حسب القائمة مجمعة عكس ما نص عليه المعيار وهو الإفصاح عن أنواعها ومجمعات استهلاكها بالتفصيل؛
- فارق الحيازة لم يظهر مع وجوب إظهاره أن كان يحمل قيمة نقدية محققة حسب ما نص عليه المعيار.

رجوعا إلى نص المعيار ومتطلباته، سيتم توضيح مدى مطابقته من جانب الخصوم لقائمة المركز المالي للمصرف:

- ظهرت الخصوم مبوبة وفق طبيعتها وهذا ما نصت عليه الفقرة رقم (33) من المعيار؛
- ظهرت حسابات الديون بشكل منفصل فيما بينها، حسب المعيار؛
- ظهرت قيمة الضرائب الجارية، فيما لم تظهر قيمة الضرائب المؤجلة؛
- ظهر حساب المؤونات والتكاليف عن المخاطر وفق ما نصت عليها الفقرة (34) من المعيار؛
- إفصاح البنك عن الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛
- لم تظهر الذمم المدينة الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي كالسلم والاستصناع؛
- لم تظهر الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية، وظهرت نتيجة السنة المالية على أنها خسارة فقط دون توضيح؛
- لم تظهر كذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة ومافي حكمها كبند مستقل؛
- لم يتم ذكر القيمة الزكاة المستحقة على البنك.

ويمكن القول كذلك أن المصرف القوائم المالية كافة، حسب ما ورد في التقرير المنشور على الموقع الرسمي له، وقام البنك بعرض الإيضاحات ضمن تقارير محافظي الحسابات المعتمدين وتقرير الهيئة الشرعية، يوضح السياسات المحاسبية والمبادئ المتبعة في إعداد هذه القوائم، وقام البنك أيضا بتوضيح وتفصيل البنود الواردة في جانبي الأصول والخصوم كل على حدى في الإيضاحات القوائم المالية، وتم التوضيح من طرفه أنه قام بإعداد القوائم المالية بناءا على النظام المحاسبي المالي البنكي.

ثانيا: حساب مؤشر القياس والإفصاح المحاسبي لمصرف السلام الجزائري

بعد التطرق إلى تحليل قائمة الميزانية ودراسة مدة تطابق البنود المفصح عنها وفق متطلبات المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(1) بصفة خاصة ومعايير المحاسبة الإسلامية بصفة عامة، سيتم حساب مؤشر الإفصاح ومعرفة درجة الامتثال من طرف المصرف محل الدراسة.

بتتبع الخطوات التي تم القيام بها في حساب مؤشر الإفصاح لبنك البركة الجزائري، سيتم حساب مؤشر الإفصاح بالنسبة لمصرف السلام الجزائري.

1-مؤشر القياس والإفصاح المحاسبي لمصرف السلام الجزائري

كما أشرنا سابقا أن القائمة المعيارية لمتطلبات القياس والإفصاح المطلوبة وفق معايير المحاسبة الإسلامية هي 112 بندا وجب تطبيقه والعمل به لتكون القوائم المالية ذات امتثال عال للإفصاح المحاسبي وفق ما تقتضيه هذه المعايير المحاسبة الإسلامية، ومن خلال تحليلنا لقائمة المركز المالي (الميزانية) وجدنا عدد البنود المفصح عنها هي 27 بندا ومنه يمكن حساب مؤشر الإفصاح كمايلي:

حساب مؤشر الإفصاح= عدد الدرجات الفعلية للإفصاح/ عدد الدرجات المعيارية المطبقة والمناسبة

مؤشر الإفصاح= 112/27=0.241 أي ما يعادل24,10%أقل من 40

يلاحظ من قيمة مؤشر الإفصاح أن هناك فجوة كبيرة بين ما هو مطلوب فعلا للإفصاح وما هوموجود ومطبق في المصرف، وهذا راجع أنه يطبق مبادئ وسياسات المحاسبية المطلوبة والمعتمدة من قبل النظام المالي المحاسبي البنكي الجزائري.

2-نموذج مقترح لقائمة المركز المالي معدة وفق متطلبات معايير المحاسبة المالية الإسلامية(بنك البركة الجزائري) و(مصرف السلام الجزائري)

كون بنك البركة الجزائري يعمل في بيئة تفرض عليه أن يلتزم بما تمليه عليه الأنظمة المحاسبية المالية البنكية الجزائرية التي تطبق بشكل كبير ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية IFRS فيما يخص العرض والإفصاح في إعداد القوائم المالية خلال الفترة المالية، فإنه كذلك مجبر أمام المجموعة الأم بأن يقدم لها القوائم المالية وفق ما تعمل به هي وما تمليه عليها الأنظمة المالية المحاسبية في مقر عملها وما تتطلبه معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وكذلك مصرف السلام مجبر هو كذلك على العمل وفق ما يمليه نظام المحاسبة البنكي الجزائري والذي يتبع بشكل كبير معايير المحاسبة الدولية IFRS، وملزما أمام المجموعة المصرفية السلام الدولية.

فيما يلي نموذج يمكن القول أنه مقترح من اجل الاستفادة أكثر من القوائم المالية المنشورة من طرف البنكين خاصة فيما يخص المجتمع الجزائري، لتكون لديه صوره واضحة من خلالها يتخذ القرارات المناسبة إما الاستثمارية أوالتمويلية وفق الشريعة الإسلامية، وهذا النموذج بناءا على ما تقتضيه معايير المحاسبة الإسلامية.

الجدول رقم(2-21): نموذج مقترح لجانب الأصول وفق متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية

	البند	السنة المالية	
		N	1-N
1	الخزينة والأرصدة لدى بنك الجزائر	xxxx	xxxx
2	مستحقات على البنوك والمؤسسات المالية الأقصر من أو يساوي ثلاثة أشهر	xxxx	xxxx
3	مستحقات على البنوك والمؤسسات المالية الأكبر من ثلاثة أشهر	xxxx	xxxx
4	مبيعات قابلة للتحصيل ذمم البيوع	xxxx	xxxx
	ذمم المرابحات	xxxx	xxxx
	ذمم السلم	xxxx	xxxx
	الإستثمار في الإستصناع	xxxx	xxxx
5	تمويلات المضاربة موجهة (لغير البنوك)	xxxx	xxxx
6	تمويلات مشاركة	xxxx	xxxx
7	تمويلات استصناع	xxxx	xxxx
8	السلم	xxxx	xxxx
9	استثمارات في الأوراق المالية/ سندات تجارية	xxxx	xxxx
10	الاستثمارات في العقارات	xxxx	xxxx
11	موجودات الإجارة (الإجارة التشغيلية)	xxxx	xxxx
12	الإجارة المنتهية بالتمليك	xxxx	xxxx
13	استثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة	xxxx	xxxx
14	استثمارات متاحة للبيع	xxxx	xxxx
15	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	xxxx	xxxx
16	ذمم الإجارة/ الإجارة المحصلة	xxxx	xxxx
17	الأصول الثابتة	xxxx	xxxx
18	الأصول غير الملموسة	xxxx	xxxx
19	أصول أخرى	xxxx	xxxx
	أنواعها الهامة	xxxx	xxxx
	مجمـــــــــــــوع الأصـــــــــول	xxxx	xxxx

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم(1)-بتصرف-

ويتم كذلك إضافة كل ما يتعلق بموجودات البنك والمصرف التي تتبين أهميتها من قبل مسؤوليها، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على درجة الشفافية والإفصاح والمصداقية في المعلومات المقدمة للمستخدمين.

الجدول رقم(2-22): نموذج مقترح لجانب الخصوم وفق متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية

	البند	السنة المالية	
		N	1-N
1	الزبائن الحقوق الجارية وحسابات أخرى	××××	××××
2	مستحقات على البنوك والمؤسسات المالية	××××	××××
3	الجزء المتداول من الصكوك المتوسطة الأجل/ الحصة الجارية للصكوك متوسطة الأجل	××××	××××
4	الإستصناع الموازي	××××	××××
5	السلم الموازي	××××	××××
6	قروض طويلة الأجل	××××	××××
7	خصوم أخرى	××××	××××
8	مجموع الالتزامات(الخصوم)	××××	××××
9	حسابات الاستثمارات الغير مقيدة «المطلقة"	××××	××××
10	الأموال الخاصة/ حقوق الملكية		
11	رأس مال المدفوع	××××	××××
12	علاوات الإصدار/الأسهم الممتازة	××××	××××
13	الاحتياطات	××××	××××
14	المرحل من جديد/ أرباح محتجزة	××××	××××
15	أخرى	××××	××××
16	حقوق الملكية العائدة للمساهمة-الأموال الخاصة المخصصة للشركات	××××	××××
	الحسابات الأخرى بأنواعها المختلفة		
17	حقوق الأقلية «حصة غير مسيطرة"	××××	××××
18	مجموع الأموال الخاصة	××××	××××
	مجمـــــــــــــوع الأموال الخاصة والخصوم	××××	××××

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم(1) -بتصرف-

وفق ما جاء به معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم(1) من متطلبات العرض والإفصاح، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح حسب المعايير المدروسة في هذه الدراسة، وبناءا على دراسات قامت بتحليل مدى مطابقة القوائم المالية للبنوك الإسلامية في الجزائر مع متطلبات الهيئة، تم استنتاج هذا

النموذج للقائمة المالية للمركز المالي للبنكين، لمحاولة الوصول إلى حالة امتثال مرتفعة لمتطلبات القياس والإفصاح لتحقيق أكبر استفادة لمستخدمي هذه القوائم والأطراف ذات العلاقة.

وإذا تم الافتراض أن البنكين يعدون قوائمهم المالية وفق ما تتطلبه معايير المحاسبة الإسلامية، وحسب الباحثين (براق، كداتسة، و سايح، 2020) فقد تم قياسهم لمؤشر الإفصاح لبنك البركة من خلال قائمة المركز المالي المعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية وجدوا أن مؤشر الإفصاح ذا امتثال منخفض بقيمة 40.18%، أي تم الإفصاح عن 45 بندا من إجمالي 112 بندا واجبا.

وعند حساب مؤشر الإفصاح بالنسبة للنموذج المقترح، يتم أخذ البنود المفصح عنها حسب الباحثين أعلاه وإضافة ما تم زيادته في النموذج وفق ما تتطلبه معايير الهيئة يتم الحصول على:

- البنود المفصح عنها وفق الباحثين 45 (بندا)؛
- البنود المضافة وفق النموذج الواجب الإفصاح عنها ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية 23 بندا؛
- البنود حسب القائمة المعيارية 112 بندا

ومنه يكون مؤشر الإفصاح بعد حسابه وفق المعادلة المذكورة آنفا كما يلي:

مؤشر الإفصاح=112/68=60.71%

وحسب لا ينز وآخرون فهو امتثال متوسط وهذه نسبة معتبرة خاصة وأن البنكين يعملون في بيئة مزدوجة بين النظام المالي المحاسبي البنكي الجزائري وبين متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية كونهم فروع من بنوك دولية ذات طابع إسلامي وتتبع معايير هذه الهيئة وما تصدره من إرشادات ومتطلبات.

مما سبق عرضه في المطلب أعلاه، يتبين أن البنكين البركة والسلام الجزائريين، يعملان في ظل ازدواجية قانونية، حيث تسير وتنظم معاملاتها المصرفية في ظل النظام المالي المحاسبي البنكي الجزائري وفي ظل النظام المالي المحاسبي الخاص بالبنوك الأصلية وهي بنك البركة ومصرف السلام المؤسسة الأم، مما يجعلها تعاني إشكالية التوافق والتوحيد المحاسبي، وهذا ما يؤثر على نسبة القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية محل الدراسة.

خلاصة الفصل

بعد التطرق إلى العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة، والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تطرقت إلى موضوع معايير المحاسبة الإسلامية ودورها في تحقيق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي المتعامل بها على مستوى البنوك الإسلامية، وكذا دراسة تحليلية للنظام المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ومحاولة حساب مؤشر الإفصاح للقائمة المالية (الميزانية) لبنكي البركة والسلام ومحاولة مقارنتها مع نظيرتها في حالة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ومدى تأثيرها على مؤشر الإفصاح في هذه الحالة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة طردية بين معايير المحاسبة الإسلامية والقياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي فكلما كان التطبيق أشمل زادت نسبة الإفصاح؛
- حسب ما جاء في الدراسات السابقة فإن أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية تنبع من أهمية المعاملات بأدوات التمويل الإسلامي وما تحتاجه من قياس وإفصاح كافيين لكل إجراءاتها وما ينشأ عنها من التزامات وإيرادات؛
- إن القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري لا تعد كافية من ناحية المعلومات المفصح عنها فمؤشر الإفصاح يعبر عن فجوة كبيرة بين ما هو مطلوب وما هو مطبق فعلا، وهذا كون النظام المالي المطبق لا يعطي الخصوصية الكافية للعمل البنكي الإسلامي؛
- أما فيما يخص النموذج المقترح للقائمة المالية محل الدراسة حسب ما تنص عليه معايير المحاسبة الإسلامية من متطلبات القياس والإفصاح، فهو نموذج مقترح لمحاولة معرفة تأثر تطبيق هذه المعايير على زيادة نسبة الإفصاح في البنوك الإسلامية.

وسيأتي الفصل الثالث لدراسة إمكانية تبني هذه المعايير الإسلامية، ودراسة مدى مساهمتها فيدعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي على مستوى البنوك الجزائرية الإسلامية، البركة والسلام.

الفصل الثالث

دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

تمهيد

بعد استعراض الأدبيات النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة التي تهدف إلى معرفة دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية (معيار العرض والإفصاح للقوائم المالية، معيار المضاربة، معيار المشاركة، معيار السلم، معيار الاستصناع، معيار الإجارة، معيار المرابحة) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي(المضاربة، المشاركة، السلم، الإستصناع، الإجارة، المرابحة)، هذه المتغيرات التي ركز عليها الفصلين السابقين، ليأتي هذا الفصل لإسقاط الجانب النظري على الواقع، ودراسته ميدانيا في البنوك الإسلامية الجزائرية–بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر، حيث للوصول لأهداف الدراسة تم توزيع استبيان الدراسة على إطارات بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، وجمعها بعد فترة من الزمن للقيام بالتحليلات اللازمة باعتماد النمذجة بالمعادلات الهيكلية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور أداة الدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

بعد التطرق إلى الجانب النظري لمتغيرات الدراسة، وجب إتباع إجراءات منهجية لمعالجة ودراسة وتحليل هذه المتغيرات عمليا وتطبيقيا، من خلال استخدام عدة أدوات وأساليب وطرق إحصائية وعلمية ومنهجية للوصول إلى اهداف الدراسة، والإجابة على الإشكالية الموضوعة، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة، وكذا الأساليب المستخدمة والأداة المعتمدة في الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يعتمد هذا الموضوع على مجتمع وعينة ابنوك الإسلامية في الجزائر، حيث سيتم في هذا المطلب تحديد هذه المجتمع المدروسة وكذا العينة المختارة لتلبية تساؤل الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

نظرا لموضوع الدراسة وما تنوي الوصول له من نتائج على أرض الواقع، استهدفت البنوك الإسلامية المتواجدة على مستوى الدولة الجزائرية لتمثل مجتمع الدراسة، من أجل دراسة إمكانية تبني معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية ودورها في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي.

ثانيا: عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في البنكين الجزائريين الإسلاميين، بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، وهذا للوقوف على دور تبني المعايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والمحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، وتمثلت في:

1- بنك البركة الجزائري

هو أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط بمعنى رأس مال عام ورأس مال خاص، بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر ومجموعة البركة المصرفية البحرين، تم إنشائه في 20 ماي 1991م برأس مال قدره 500.000.000دج وبدأ مزاولة نشاطه فعليا خلال شهر سبتمبر 1991م، وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (بنك البركة، 2023).

وتتمثل أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري في (بنك البركة، 2023):

-1991 تأسيس بنك البركة الجزائري؛

- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك؛

- 1999المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة والامان"؛
- 2000 المرتبة الاولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص؛
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد؛
- 2003 إنشاء شركة الترقية العقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000دج؛
- 2006 زيادة رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري؛
- 2009 زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري؛
- 2015 إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية IRFI؛
- 2015 إنشاء شركة للخبرات العقارية SATEC IMM0 برأس مال قدره 15.000.000دج؛
- 2016 الريادة في مجال تمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري؛
- 2017 زيادة ثالثة لرأس مال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري؛
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف Global Finance)؛
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية؛
- 2019 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية؛
- 2020 زيادة رابعة لرأس مال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

2- مصرف السلام الجزائري

هو بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، حيث تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وتتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 24 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية وإستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته المصرفية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.)مصرف السلام(2023 ,

وتتمثل أهداف مصرف السلام في: (التقرير السنوي ، 2020، صفحة 13)

- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة والملبية لرغبات عملائه؛
- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تتماشى مع كافة احتياجات ورغبات مختلف فئات المجتمع، من أجل تحقيق الشمول المالي؛

- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية المصرف التي يسعى للحفاظ عليها؛
- العمل على تحقيق مستوى ربحية مرض لطموحات مساهمي المصرف والعمل على إرضاء كافة المتطلبات؛
- العمل على تطوير الخدمات والمنتجات الإسلامية من أجل تلبية رغبات وأذواق كافة العملاء الراغبين في التمويل المصرفي الإسلامي.

وتمثلت هذه الوكالات في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): الوكالات البنكية المعنية بالدراسة

البنوك	بنك البركة الجزائر	مصرف السلام الجزائر
الفروع	فرع ولاية باتنة	فرع ولاية باتنة
	فرع ولاية عنابة	فرع ولاية عنابة
	فرع ولاية الوادي	/
	/	فرع ولاية غرداية
	فرع ولاية ورقلة	فرع ولاية ورقلة
	فرع ولاية بسكرة	فرع ولاية بسكرة

المصدر: من إعداد الطالبة.

تم توجيه الاستبيان إلى المسؤولين على مستوى فروع هذه البنوك للوصول إلى أهداف الدراسة.

وكما سيتم توضحيه في الاساليب الإحصائية المستخدمة، في النمذجة بالمعادلات الهيكلية وجب أن يكون حجم العينة (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، صفحة 54):

- أكبر بعشرة أضعاف من أكبر عدد من المؤشرات التكوينية المستخدمة لقياس مبنى واحد من مباني النموذج؛
- أو أكبر بعشرة أضعاف من أكبر عدد من المسارات الهيكلية الموجهة إلى مبنى معين في النموذج الهيكلي؛

وفي دراستنا الحالية أكبر عدد المؤشرات هي مؤشرات المتغير المستقل حيث يضم سبعة مؤشرات، وعليه فإن الحد الأدنى للعينة المطلوبة وفق نمذجة هي 70 فردا، والعينة الحالية تتعدى 70 حيث بلغت 99 فردا.

المطلب الثاني: طرق وأدوات الدراسة

في هذا المطلب سيتم تحديد مصادر أدوات جمع البيانات والمعلومات، للوصول إلى أهداف الدراسة وتتوضح في العناصر التالية:

أولا: مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد على المراجع والمصادر المكتوبة والمنشورة والمتوفرة مثل الكتب سواءا العربية أو الأجنبية، وكذلك مختلف الأوراق البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة المعايير المحاسبية الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي والقياس والإفصاح المحاسبي، وأيضا الاعتماد على الملاحظة والمقابلة والمواقع الرسمية للبنوك محل الدراسة، حيث تم التطرق في الفصل الأدبيات التطبيقية إلى تحليل القوائم المالية لهذين البنكين، وبعد الإلمام بجوانب الموضوع نظريا وعلميا سيتم الاعتماد على اداة الدراسة للوصول إلى أهداف الدراسة.

ثانيا: أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة بشكل أساسي في ضوء الاعتماد على متغيرات الدراسة بأبعادها لضبط فقرات الاستبانة، معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذا القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي وتعديله وفق ملاحظات المشرف، ثم إجراء دراسة أولية لاختبار الاستبيان عن طرق عرضه على مجموعة من المختصين وقسم الاستبيان إلى جزئيين:

الجزء الأول: تضمن المتغيرات الديمغرافية أوالشخصية، من أجل معرفة خصائص العينة والعلم بالفئة التي قامت بالإجابة على الاستبانة وكانت هذه المتغيرات (المستوى الدراسي، المنصب أوالمسمى الوظيفي، الخبرة)

الجزء الثاني: قسم إلى ثلاثة محاور وكل محور يحتوي على مجموعة من الفقرات، نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-2): محاور الاستبيان وعدد فقراتها

الرقم	المحور	عدد الفقرات	وزن كل محور ب %
1	**إجراءات التمويل عن طريق أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية**	34	36.95
2	**واقع تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية**	42	45.65
3	**متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية وفق معايير المحاسبة الإسلامية**	16	17.39
مجموع عدد الفقرات		92	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان.

ثالثا: الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): للتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على الأستاذ المشرف أولا ثم عرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وأساتذة آخرون من خارج الوطن، حيث تم القيام ببعض التعديلات على فقرات الاستبانة بناءا على توضيحات واقتراحات المحكمين، لتخرج هذه الاخيرة بصورتها النهائية الموجهة للعينة.

وتم تبني في إعداد الاستبيان الأسئلة المغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها، وكذا استخدام مقياس ليكرت الخماسي (LIKERT SCALE) في معظم فقرات المحاور، الذي يحتمل خمسة أجوبة، وهذا حتى يتسنى تسهيل وترميز الإجابات، كما هومبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): سلّم القياس المستخدم في تقييم نتائج الاستبيان

الاستجابة	الدرجة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفقرة	المستوى (الاتجاه)
غير موافق بشدة	1	من 1.00 إلى 1.79	0.79	منخفض
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59	0.79	
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39	0.79	متوسط
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19	0.79	مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5.00	0.80	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معارف سابقة.

حيث تم حساب هذه المجالات وفق الخطوات التالية:

- **المدى= أعلى قيمة- أدنى قيمة**، وبما أنه تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي، فان أعلى قيمة هي 5 وأدنى قيمة 1، بالتالي المدى يساوي 4.
- **طول الفئة= المدى -عدد الفئات**، وبما أن عدد الفئات هو5، فإن طول الفئة يساوي 0.8.
- **الحد الأعلى للفئة= الحد الأدنى للفئة الأولى + طول الفئة**، وبما أن الحد الأدنى للفئة الأولى قدر بـ 1 فإن الحد الأعلى لها يقدر بـ 1.8، وهونفسه الحد الأدنى للفئة الموالية، ونكمل بهذه الطريقة حتى نصل للحد الأعلى للفئة الأخيرة يساوي 5.

المطلب الثالث: المنهجية والأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، والأداة المستخدمة فيها، وجب للوصول إلى نتائج عملية وأهداف هذه الدراسة، استخدام منهجية النمذجة بالمعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، التي تندرج ضمن البرنامج الإحصائي SMARTPLS4، وسيتم شرحها في العناصر الموالية.

أولا: مفهوم النمذجة بالمعادلات الهيكلية:

تعتبر نمذجة المعادلات الهيكلية من تقنيات الجيل الثاني، وهي اداة أساسية لباحثي العلوم الاجتماعية لأكثر من قرن من الزمان، حيث تم الاعتماد عليها بشكل متزايد كونها اكثر تطورا، وتستخدم إما لتأكيد نظريات محددة مسبقا، وإما لتحديد أنماط البيانات والعلاقات، فتكون بذلك إما توكيدية أو استكشافية (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، الصفحات 21-22)، وتعرف أيضا بأنها طريقة ومنهجية لتحليل البيانات متعددة المتغيرات، وتحليل العلاقة بينهم واختبار نماذج الدراسة أو النموذج المعتمد في هذه الدراسة (Kay Wong, 2013, p. 1).

وهناك نموذجان فرعيان في نموذج المعادلات الهيكلية تتمثل في:

1- **نمذجة المعادلات الهيكلية القائمة على التغاير المشترك(Covariance Based-SEM):** يتم الاعتماد عليها في التأكد أورفض نظرية البحوث، وتهدف إلى إعادة إنتاج مصفوفة التغاير النظري، دون التركيز على التباين الموضح، وتعتبر مفيدة للتقييم الذي سيركز على جودة الملائمة، وبالتالي تقليل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك المرصودة والمقدرة، حيث تختبر وتتأكد من النظرية السابقة إما بالقبول أوالرفض (Hair Jr, M.Hult, M.Ringle, Sartedt, Danks, & Ray, 2021, p. 4).

2- نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Squares-SEM):

تستخدم هذه الطريقة لاختبار القدرة التنبؤية للنموذج، حيث تركز على شرح العلاقات السببية بين المتغيرات الكامنة والظاهرة على مستوى النموذج المدروس، وتعمل على تطوير النظريات في الدراسات الاستكشافية، وتركز على ملائمة النموذج للموضوع الدراسة، حيث تتمتع بمستوى عالي من القوة الإحصائية (Hair Jr، M.Hult، M.Ringle، Sartedt، Danks، و Ray، 2021، الصفحات 14-16).

وسيتم التركيز على النوع الثاني كونه هو الأسلوب الإحصائي المعتمد في الدراسة وسيتم التفصيل فيه على النحو الآتي:

ثانيا: منهجية النمذجة المعادلات الهيكلية PLS-SEM

سيتم استخدام هذه النمذجة كونها تخدم موضوع الدراسة وتخدم الفرضيات الموضوعة، وهي دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وتتمثل خصائصها في (Afthanorhan, 2017, p. 6):

- ليس من المفترض أن يكون توزيع البيانات طبيعيا؛
- يعمل مع العينات ذات الحجم الصغير؛

- يتعامل مع البيانات الغير عادية؛
- يمكن من تحليل النموذج ذو المتغيرات المستقلة والتابعة المتعددة (نماذج معقدة)؛
- يمكن أن يحلل تأثير التوسط في النموذج وتحليل تأثيره، واستخدام القدرة التنبؤية؛
- مبنى على تحليل النموذجين القياسي والهيكلي.

ويعتمد هذا النموذج على المتغيرات الموضحة أدناه:

الجدول رقم(3-4): متغيرات النمذجة بالمعادلات الهيكلية

الرمز	التسمية	التفسير
	شكل بيضاوي أودائري	يعبر عن المتغيرات الكامنة(المستقلة والتابعة)
	شكل مستطيل	يعبر عن المتغيرات الظاهرة(هي المؤشرات التي تدل على كل متغير من المتغيرات)
	سهم ذورأس	علاقة سببية
	سهم ذورأسين	علاقة ارتباطية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (setaiman، 2023، صفحة 3).

وحسب يمكن شرح هذه المتغيرات كما يلي:

- **المتغيرات الكامنة (Latent Variables)**: هي البنى أوالمتغيرات التي لا تظهر مباشرة، وغير مقاسة، وتتكون من متغيرات كامنة مستقلة ومتغيرات كامنة تابعة، وتكون داخلية وخارجية، ويتم تمثيلها في نموذج على شكل بيضاوي (F.Hair, M.Ringle, & Sarstedt, 2011, p. 141).
- **المتغيرات الظاهرة (Manifest Variables)**: هي تلك المؤشرات الواضحة والظاهرة، والتي يتكون منها المتغير الكامن، حيث تدل على البنى الكامنة وغير الظاهرة، ومن خلالها يتم القياس الانعكاسي، وتظهر على شكل مستطيل في النموذج الدراسي (F.Hair, M.Ringle, & Sarstedt, 2011, p. 141).

ويمكن من معرفة قيمة المتغيرات الظاهرة معرفة قياس غير مباشر للمتغيرات الكامنة، بمعنى كل متغير كامن يحتوي على مجموعة من المتغيرات الواضحة والظاهرة (Vinzi & W.Chin, 2010, p. 143).

ويتم الاستدلال على العلاقة السببية في النموذج بالسهم ذو الرأس الواحدة حيث المتغير الذي يتجه منه السهم يؤثر في المتغير الذي يصل إليه السهم، والسهم ذو الرأسي يدل على علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة (المهدي، 2007، صفحة 16).

ويتم تطبيق هذا النموذج من خلال مرحلتين:

1- تقييم النموذج القياسي (Measurement Model): حيث يتم في هذه المرحلة التحقق من إذا كانت مؤشرات كل بناء تقيس ما يفترض أن تقيسه، والعلاقة بين المتغيرات الظاهرة والمتغيرات الكامنة، حيث يتم التأكد من أولا من اداء المقاييس بشكل مناسب وبتم عن طرق الأساليب الإحصائية التالية (Vinzi & W.Chin, 2010, p. 182):

الجدول رقم(3-5): المعاملات المستخدمة في النموذج القياسي

تقييم الموثوقية(Reliability)	الفا كرونباخ(Cronbach Alpha)	
	معامل الثبات(Composite Reliability)	
تقييم الصلاحية(Vadility)	الصدق التقاربي (Convergent Validity)	معامل التحميل الخارجي Outre loading
		متوسط التباين المفسر(Averag Variance Extracted AVE
	الصدق التمايزي Discrimnant Validity	فورنول ولوكر(Fornell and Larcker)
		معيارHeterotait-MonotraitRatio

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Vinzi & W.Chin, 2010, p. 182)

2- تقييم النموذج الهيكلي (Structural Model): تأتي هذه المرحلة بعد النموذج القياسي وقبول مقاييسه والتأكد منها، يتم اختبار القدرة التفسيرية للنموذج بأكمله من خلال النظر في فحص القوة التأثيرية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، والعلاقة بين متغيرات الدراسة، ويتم اختبار الفرضيات وتتم عن طريق الآتي (Vinzi & W.Chin, 2010, p. 185):

- التأكد من التداخل الخطي بين المباني باستخدام معامل (Construct Statistics **VIF**)؛
- تقييم ملائمة معامل المسار باستخدام (Path Coefficients)؛
- حساب معامل التفسير(Coefficient of determination R2) ؛
- تحديد حجم التأثير (Effect size $f2$)؛
- جودة التنبؤ أوالقدرة التنبؤية (Construct Crossvalidated Redundancy Q2)؛
- تحديد جودة المطابقة أوصلاحية التطابق (Goodness of Fit of the Model GOF)؛
- اختبار الفرضيات (Path Analysais) باستخدام خاصية البسترة (BootStrapping)، من اجل تحديد قيمة المعنوية α والقيمة T.

ويتم العمل بهذه الطريقة باستخدام برنامج SmartPLS4 الذي يعرف على أنه برنامج إحصائي يسمح للباحثين بدراسة وتقييم العلاقة بين المتغيرات الظاهرة والمتغيرات الكامنة المبنية على أساس نمذجة العلاقات الهيكلية (HUSSAIN & Endut, 2018, p. 8)، حيث يتم استخدامه في هذه الدراسة من أجل تحليل نتائج اجابات الاستبانة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات محاور الاستمارة، وتقييم النموذجين القياسي والهيكلي البنائي للوصول إلى إجابة على فرضيات الموضوعة مسبقا، بالإضافة غلى برنامجExcel، وتم استخراج النموذج الأولي للدراسة على النحوالتالي:

الشكل رقم (3-1): نموذج الدراسة الأولى وفق (PLS-SEM)

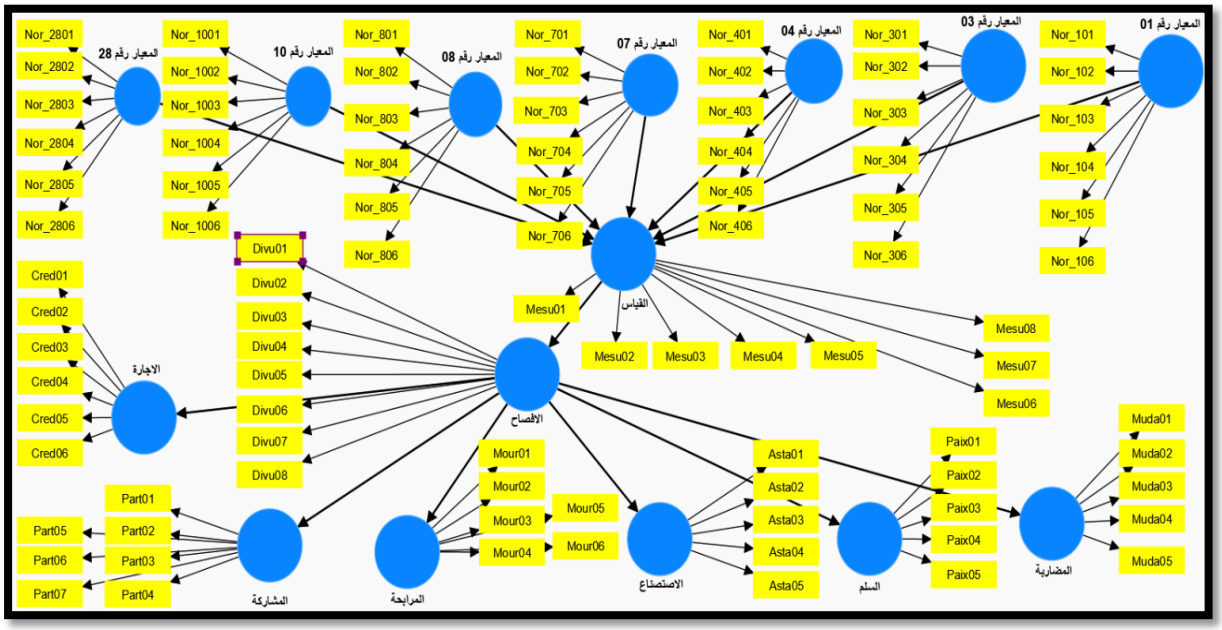

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

يعبر هذا الشكل على نموذج الدراسة الأولي الذي تم التحصل عليه بعد إدراج البيانات والمتغيرات في البرنامج المستخدم، وعلى أساسه يتم التحليل والتقييم لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور أداة الدراسة الميدانية

جاء هذا المبحث للتعرف على نتائج الاستبيان لعينة الدراسة وتحليلها بعد توزيعها وجمعها بعد مدة من الزمن، وكذا سيتم عرض نتائج الاستبيان لعينة الدراسة في شكل جدول، يلخص المتوسط الحسابي وكذا الانحراف المعياري لكل فقرة (مؤشر قياس من فقرات محاور الدراسة والمحور ككل وكذا الاتجاه العام للإجابة، حيث الاتجاه للإجابة يكون على حسب قيمة المتوسط الحسابي، وكل مطلب يركز على محور من محاور الاستبانة التي بدورها كل محور يعبر عن متغير من متغيرات الدراسة.

وتم توزيع الاستبيان على البنكين وفروعهما التي كانت في متناول الطالبة أن تصل لها ويسلم الاستمارة مباشرة، حيث تم استرجاعها بعد مدة زمنية فات ثلاثة أشهر والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-6): توزيع الاستبيانات

الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات الصالحة للمعالجة	
العدد	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
150	99	66	99	66

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج المحور الأول

يوضح هذا المطلب نتائج الاستبيان لعينة الدراسة لمحور إجراءات التمويل عن طريق أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية.

أولا: عرض وتحليل البعد الأول من المحور الخاص بأداة التمويل الإسلامي المضاربة

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الاول في المحور الأول في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج أداة التمويل بالمضاربة واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-7) يمثل تحليل لفقرات بعد المضاربة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة العبارة
1	يقوم عقد المضاربة في البنك على أركان الإجاب والقبول ورب المال والمضارب ورأس المال والربح.	3.970	0.791	موافق	2
2	يجب أن يكون رأس المال نقودا ومعلوم القدر والجنس والصفة عند التعاقد ولا يكون دينا.	4.152	0.524	موافق	1
3	يجب أن تكون نسبة المضارب ورب العمل في الربح معلومة عند التعاقد.	3.970	0.780	موافق	3
4	يتحمل الخسارة رب المال ما لم تكن سبب التقصير من المضارب أومخالفته لشروط العقد.	3.727	0.796	موافق	5

5	يتم التعاقد في عدة أنواع من المضاربات كالمضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة والمنتهية بالتمليك والغير المنتهية بالتمليك.	3.798	0.708	موافق	4
الاتجاه العام لبعد المضاربة		3.923	0.719	موافق	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4**.

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يجب أن يكون رأس المال نقودا ومعلوم القدر والجنس والصفة عند التعاقد ولا يكون دينا) بقيمة انحراف معياري(0.524) وبمتوسط حسابي(4.152) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتحمل الخسارة رب المال ما لم تكن سبب التقصير من المضارب أو مخالفته لشروط العقد) بقيمة انحراف معياري(0.796) وبمتوسط حسابي(3.727) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-2): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالمضاربة

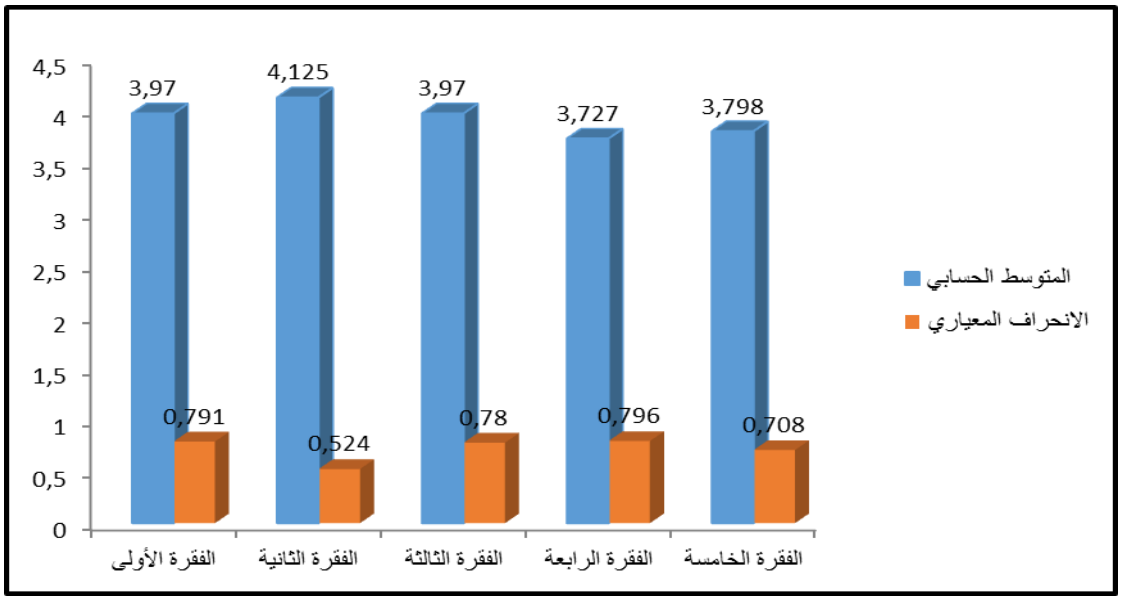

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه.

ثانيا: عرض وتحليل البعد الثاني من المحور الخاص بأداة التمويل الإسلامي المشاركة

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الثاني في المحور الأول في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج أداة التمويل بالمشاركة واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-8) يمثل تحليل لفقرات بعد المشاركة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة- مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يقوم البنك بإبرام عقد الشركة مع العميل بتقديم رأس مال بنسب متفاوتة أو متساوية من أجل إنشاء مشروع جديد أوالمساهمة في مشروع قائم.	3.960	0.566	موافق	6
2	عند ابرام عقد المشاركة يصبح البنك ممتلكا حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة.	3.889	0.599	موافق	7
3	يصبح كلا الطرفين في عقد المشاركة مستحقا للحقوق ومتحملا للالتزامات.	3.970	0.688	موافق	5
4	يتم توقيع عقد شرعي وقانوني بين البنك والعميل حاويا لكل الشروط والحقوق والواجبات.	4.121	0.660	موافق	3
5	يقوم البنك بإبرام عقد المشاركة الثابتة وفق متطلبات وشروط صحة إبرامها.	4.141	0.708	موافق	2
6	يشترط في عقد المشاركة الإيجاب والقبول ووجود المتعاقدان ومحل العقد (المال والعمل)	4.061	0.593	موافق	4
7	يتم أخذ ضمان التعدي والتقصير والإهمال والخيانة، ويتم توزيع الأرباح واقتسام الخسائر.	4.202	0.642	موافق	1
	الاتجاه العام لبعد المشاركة	4.049	0.636	موافق	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يتم اخذ ضمان التعدي والتقصير والإهمال والخيانة، ويتم توزيع الأرباح واقتسام الخسائر) بقيمة انحراف معياري(0.642) وبمتوسط حسابي(4.202) وهوما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(عند ابرام عقد المشاركة يصبح البنك ممتلكا حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة) بقيمة انحراف معياري(0.599) وبمتوسط حسابي(3.889) وهوما يقابل درجة موافق وبمستوى أو إتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-3): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالمشاركة

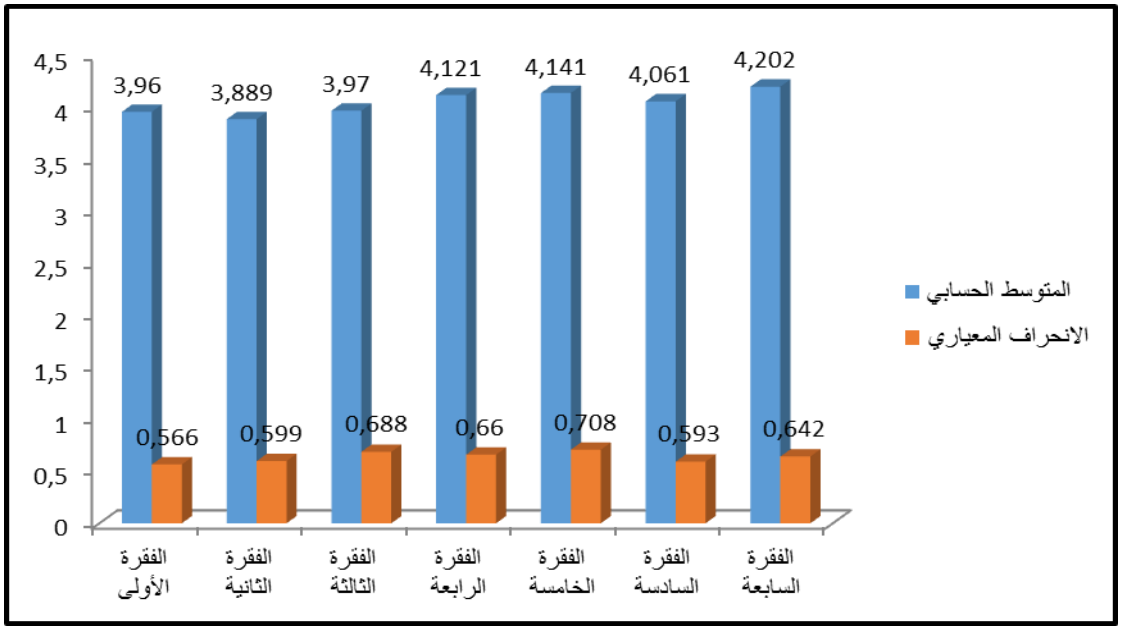

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه.

ثالثا: عرض وتحليل البعد الثالث من المحور الخاص بأداة التمويل الإسلامي السلم

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الثالث في المحور الأول في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج أداة التمويل بالسلم واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-9) يمثل تحليل لفقرات بعد السلم حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يعتمد البنك على صيغة السلم كونها صيغة بيع موضوع في الذمة بثمن عاجل.	3.960	0.771	موافق	3
2	يجب على البنك أن يكون المسلم فيه معلوما نافيا للجهالة وتمييزه بما يعرف الناس وخبرة الخبراء.	4.051	0.835	موافق	1
3	يجوز للبنك أن يوثق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة أغيرهما من وسائل التوثيق المشروعة.	4.010	0.528	موافق	2
4	يقبل البنك أن يستبدل المسلم فيه شرط أن لا تكون القيمة السوقية	3.576	0.779	موافق	5

	للبدل أكبر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم.				
5	يجوز باتفاق الطرفين الإقالة من المسلم فيه كله مقابل استرداد رأس المال كله.	3.606	0.853	موافق	4
الاتجاه العام لبعد السلم		3.950	0.753	موافق	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4**.

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يجب على البنك أن يكون المسلم فيه معلوما نافيا للجهالة وتمييزه بما يعرف الناس وخبرة الخبراء) بقيمة انحراف معياري(0.835) وبمتوسط حسابي(4.051) وهوما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يقبل البنك أن يستبدل المسلم فيه شرط أن لا تكون القيمة السوقية للبدل أكبر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم.) بقيمة انحراف معياري(0.779) وبمتوسط حسابي(3.576) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو إتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-4): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالسلم

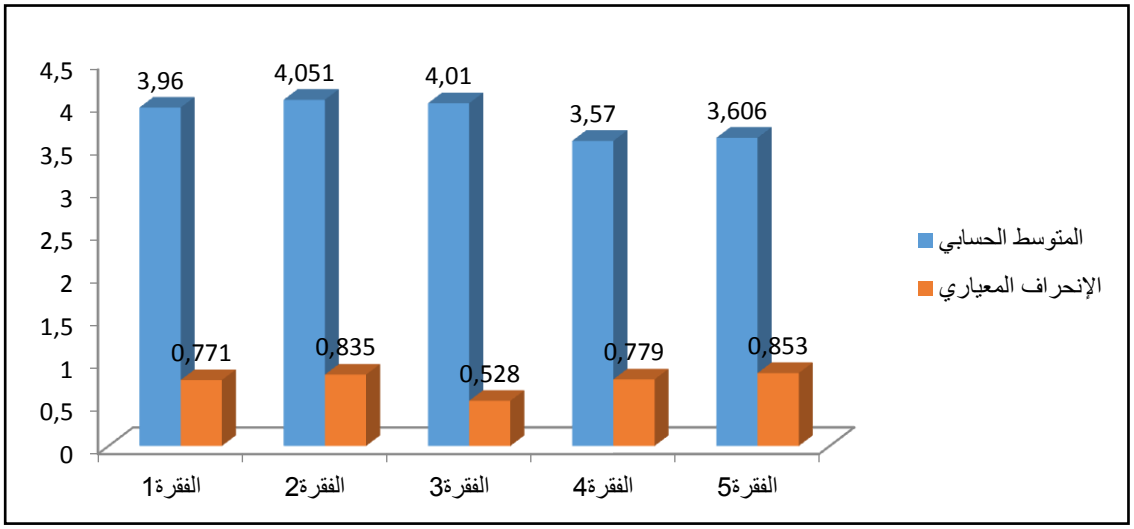

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه.

رابعا: عرض وتحليل البعد الرابع من المحور الخاص بأداة التمويل الإسلامي الإجارة

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الرابع في المحور الأول في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج أداة التمويل بالإجارة والاجارة المنتهية بالتمليك واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-10) يمثل تحليل لفقرات بعد الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يقوم البنك بشراء الأصل أوتحصل على منفعة أحد الموجودات بناءا على طلب العميل حيث يقوم البنك بتملك الأصل أوتملك منفعته	3.899	0.810	موافق	2
2	يستطيع البنك بأن يطلب من الواعد بالاستئجار أن يدفع مبلغا محددا ليحجزه لديها لضمان جدية العميل في تنفيذ وعده.	3.879	0.820	موافق	3
3	يقوم البنك بقبول أجرة التأجير إما نقودا أوعينا أومنفعة وتكون معلومة ويستطيع أن يقوم بتقسيطها على مدة التأجير.	3.828	1.054	موافق	5
4	يقوم البنك بتحديد مدة الإجارة من تاريخ العقد ما لم يتفق الطرفان على أجل معلوم لابتداء مدة الإجارة، حيث يعتبر عقد الإجارة عقد لازم.	3.848	0.857	موافق	4
5	يقوم البنك بأخذ الضمانات المشروعة بأنواعها لتوثيق الحصول أو الضمان في حالة التعدي أو التقصير مثل الرهن والكفالة.	4.000	0.876	موافق	1
6	يجوز للطرفين إقالة عقد الإجارة قبل سريانها، وتنتهي أيضا بالهلاك الكلي للأصل المؤجر.	3.828	0.922	موافق	6
الاتجاه العام لبعد الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك		3.880	0.889	موافق	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول أعلاه فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يقوم البنك بأخذ الضمانات المشروعة بأنواعها لتوثيق الحصول أو الضمان في حالة التعدي أو التقصير مثل الرهن و الكفالة.) بقيمة انحراف معياري(0.876) وبمتوسط حسابي(4.000) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه،

في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على (يجوز للطرفين إقالة عقد الإجارة قبل سريانها، وتنتهي أيضا بالهلاك الكلي للأصل المؤجر) بقيمة انحراف معياري(0.922) وبمتوسط حسابي(3.828) وهوما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-5): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالسلم

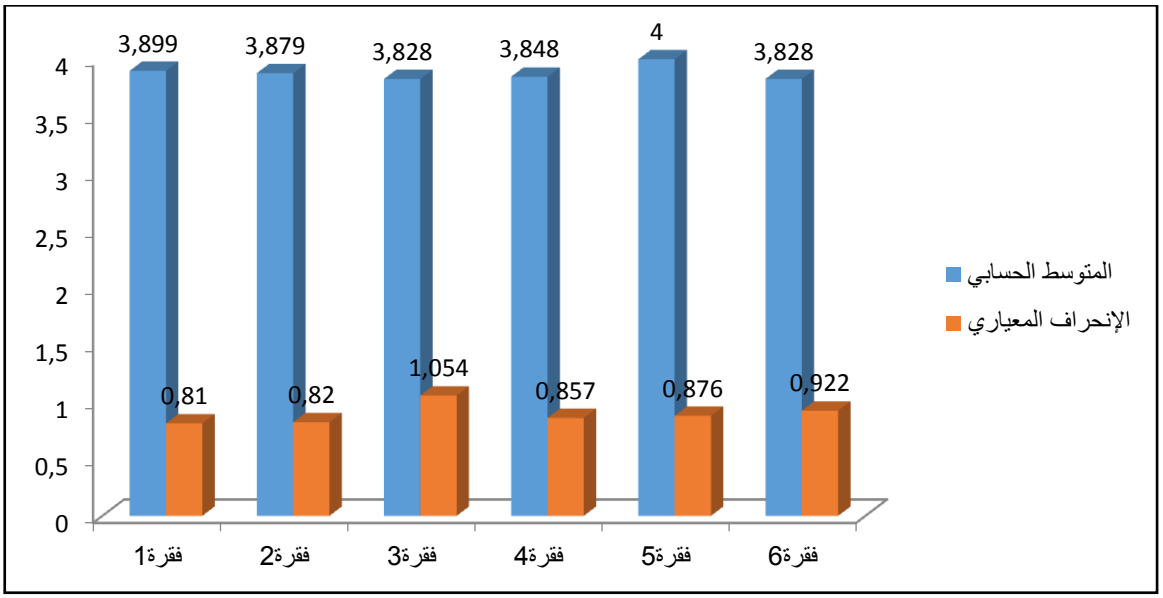

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه يتوضح الاتجاه العام للعينة المدروسة، للعبارات الخاصة ببعد السلم للمحور الأول، حيث يتضح أن الاتجاه مرتفع يقابل درجة موافق.

خامسا: عرض وتحليل البعد الخامس من المحور الخاص بأداة التمويل الإسلامي الإستصناع

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الخامس في المحور الأول في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج أداة التمويل بالاستصناع واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-11) يمثل تحليل لفقرات بعد الإستصناع حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يجوز للبنك ابرام عقد الإستصناع حتى ولم يسبق تملكه للمبيع أوللمواد المكونة له.	3.798	0.991	موافق	1
2	يجب توافر شروط عقد الإستصناع من خلال بيان الشيء	3.737	0.659	موافق	2

	المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه وثمنه وأجله				
3	لا يكون محل الإستصناع شيئا معينا بذات وانما يحدد بالمواصفات لا بالتعيين.	3.758	0.721	موافق	3
4	يجوز تسليم ما تم صنعه قبل ابرام عقد الإستصناع وكذا تعجيل جزء من الثمن ليتمكن الصانع من شراء بعض المواد.	3.606	0.636	موافق	4
5	يجب أن يكون ثمن الإستصناع معلوما عند إبرام العقد ويجوز أن يكون نقودا أوعينا أومنفعة لمدة معينة.	3.556	0.720	موافق	5
الاتجاه العام لبعد الإستصناع		**3.691**	**0.745**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يجوز للبنك ابرام عقد الإستصناع حتى ولم يسبق تملكه للمبيع وللمواد المكونة له) بقيمة انحراف معياري(0.991) وبمتوسط حسابي(3.798) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يجب أن يكون ثمن الإستصناع معلوما عند إبرام العقد ويجوز أن يكون نقودا أوعينا أومنفعة لمدة معينة) بقيمة انحراف معياري(0.720) وبمتوسط حسابي(3.556) وهوما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-6): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالإستصناع

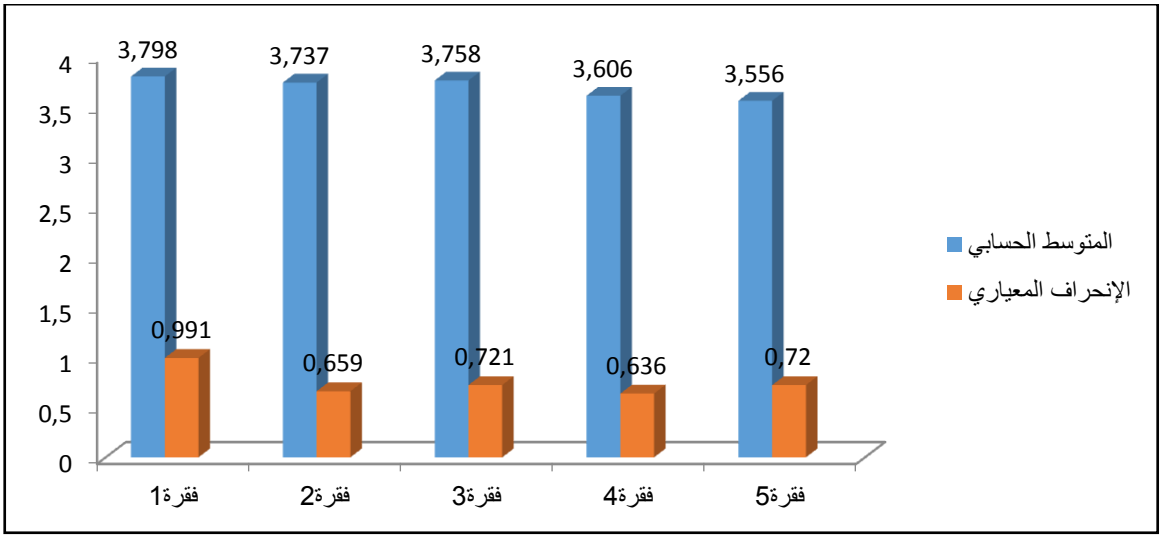

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه.

سادسا: عرض وتحليل البعد السادس من المحور الخاص بأداة التمويل الإسلامي المرابحة

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد السادس في المحور الأول في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج أداة التمويل بالمرابحة واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-12) يمثل تحليل لفقرات بعد المرابحة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يعتبر البنك المرابحة المصرفية أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة (بإضافة المصروفات المعتادة)	3.798	0.603	موافق	5
2	يتملك البنك السلعة بعد قبول الطلب من العميل وإلزامه بوعده استنادا إلى عموميات الأدلة من القرآن والسنة بوجوب الوفاء بالعهد والوعد.	3.949	0.580	موافق	2
3	يقوم البنك بالتأكد من عدم وجود أي ارتباط بين العميل والمورد حتى لا تؤول المعاملة إلى مجرد قرض ربوي	3.929	0.811	موافق	3
4	لا يشترط البنك أداء الثمن لانعقاد العقد أوصحته، لأن أداء الثمن هو أثر للعقد وليس ركنا أوشرطا فيه.	3.980	0.857	موافق	1
5	يأخذ البنك هامش الجدية وأخذ العربون عند إبرام العقد ويطلب حق التعويض في حال نكول العميل عن الوعد الملزم به للشراء.	3.485	0.878	موافق	6
6	يعتمد البنك مشروعية كفالة العميل كونها لا تخل بأي من ضوابط عملية المرابحة للآمر بالشراء وبطلب ضمانات للسداد كونها تؤكد مقتضى العقد وتلائم عقود المداينات.	3.848	0.707	موافق	4
الاتجاه العام لبعد المرابحة		**3.831**	**0.739**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول رقم فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يتملك البنك السلعة بعد قبول الطلب من العميل والزامه بوعده استنادا إلى عموميات الأدلة من القرآن والسنة بوجوب الوفاء بالعهد والوعد) بقيمة انحراف معياري(0.580) وبمتوسط حسابي(3.949) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس

ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يأخذ البنك هامش الجدية وأخذ العربون عند إبرام العقد ويطلب حق التعويض في حال نكول العميل عن الوعد الملزم به للشراء) بقيمة انحراف معياري(0.878) وبمتوسط حسابي(3.485) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-7): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد أداة التمويل بالمرابحة

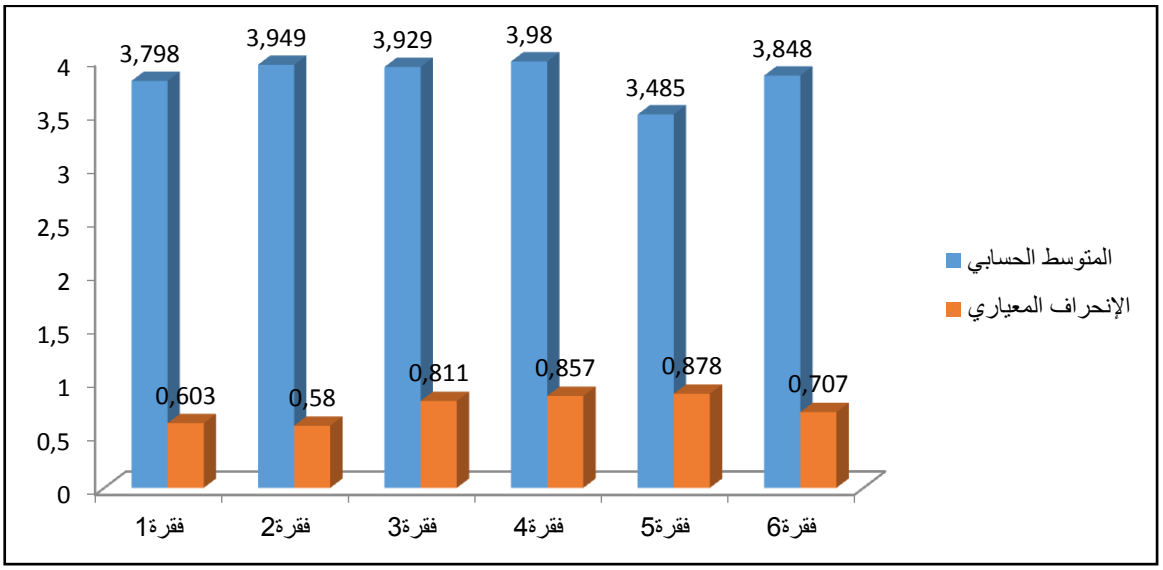

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول أعلاه.

بعد توضيح كل بعد على حدى، وجب ترتيب الأبعاد كل حسب إجابات العينة على عباراته، حيث يمثل الجدول الموالي أبعاد المحور الأول واتجاهاتها حسب المتوسط الحسابي لكل بعد.

جدول رقم(3-13) يمثل تحليل المحور الأول من الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	بعد أداة التمويل الإسلامي المضاربة	3.831	0.739	موافق	5
2	بعد أداة التمويل الإسلامي المشاركة	3.691	0.745	موافق	6
3	بعد أداة التمويل الإسلامي السلم	3.880	0.889	موافق	4
4	بعد أداة التمويل الإسلامي الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	3.950	0.753	موافق	2

5	بعد أداة التمويل الإسلامي الإستصناع	4.049	0.636	موافق	1
6	بعد أداة التمويل الإسلامي المرابحة	3.923	0.719	موافق	3
الاتجاه العام لمحور الأول		**3.887**	**0.746**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول أعلاه.

والشكل الموالي يوضح الاتجاه العام للعينة ويترجم القيم الواردة في الجدول على شكل اعمدة بيانية للتوضيح أكثر.

الشكل رقم(3-8): شكل بياني يوضح ترتيب أبعاد المحور الأول

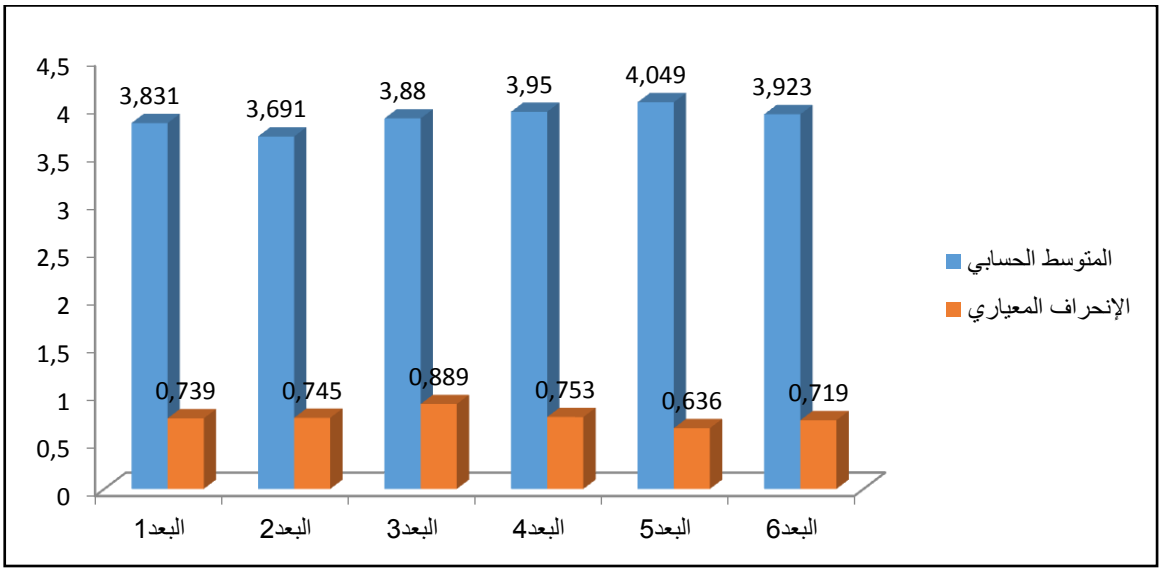

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

يوضح الشكل والجدول أعلاه نتائج ابعاد المحور الأول إجراءات التمويل بأدوات التمويل الإسلامي، حيث احتل بعد أداة التمويل بالاستصناع المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.049) وانحراف معياري (0.636)، لتدل أن اتجاه العينة جاء بموافق على كل ما يخص هذه الأداة، لتحتل المرتبة الأخيرة بعد أداة التمويل بالمشاركة بمتوسط حسابي(3.691) وانحراف معياري(0.745)، وبنظرة عامة لنتائج هذه الأبعاد يتضح أن كل إجابات العينة تدل على أن البنوك محل الدراسة تقوم باتباع إجراءات التمويل اللازمة في تلبية رغبات العملاء.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج المحور الثاني

يوضح هذا المطلب نتائج الاستبيان لعينة الدراسة لمحور معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية، ومعرفة إتجاه العينة في إجاباتها واستخلاص مدى السعي لتطبيق هذه المعايير بعد فهمها واستيعاب اهميتها.

أولا: عرض وتحليل البعد الأول من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (01)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الاول في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(1) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-14) يمثل تحليل لفقرات بعد المعيار رقم(01) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	تقدم القوائم المالية للبنك عرضا حقيقيا وعادلا عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية وفقا لما نص عليه المعيار رقم 01.	4.051	0.797	موافق	1
2	تتضمن القوائم المالية بيانا موجزا لأهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم وكذا أهم التغييرات الطارئة عليها.	4.010	0.802	موافق	2
3	تفصح القوائم المالية عن التغيرات في السياسات المحاسبية كالتغير في التقدير المحاسبي أو تصحيح الخطأ في الفترات السابقة وآثارها.	3.990	0.628	موافق	3
4	لا تفصح القوائم المالية للبنك عن الموجودات وتصنيفها وكذا الأرصدة التعويضية والمطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية.	3.949	0.635	موافق	4
5	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتغيرات في الظروف التي تقع بين تاريخ قائمة المركز المالي وتاريخ اعتماد القوائم المالية وكذا الأحداث اللاحقة المعدلة.	3.889	0.773	موافق	6
6	يقوم البنك بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة القائمة والالتزامات الأخرى مع الكيانات الأخرى التي تكون داخل المجموعة	3.899	0.728	موافق	5
الاتجاه العام لبعد المعيار المحاسبي رقم1		**3.964**	**0.727**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول رقم فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(تقدم القوائم المالية للبنك عرضا حقيقيا وعادلا عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية وفقا لما نص عليه المعيار رقم (01) بقيمة انحراف معياري(0.797) وبمتوسط حسابي(4.051) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتغيرات في الظروف التي تقع بين تاريخ قائمة المركز المالي وتاريخ اعتماد القوائم المالية وكذا الأحداث اللاحقة المعدلة) بقيمة انحراف معياري(0.773) وبمتوسط حسابي(3.889) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-9): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(01)

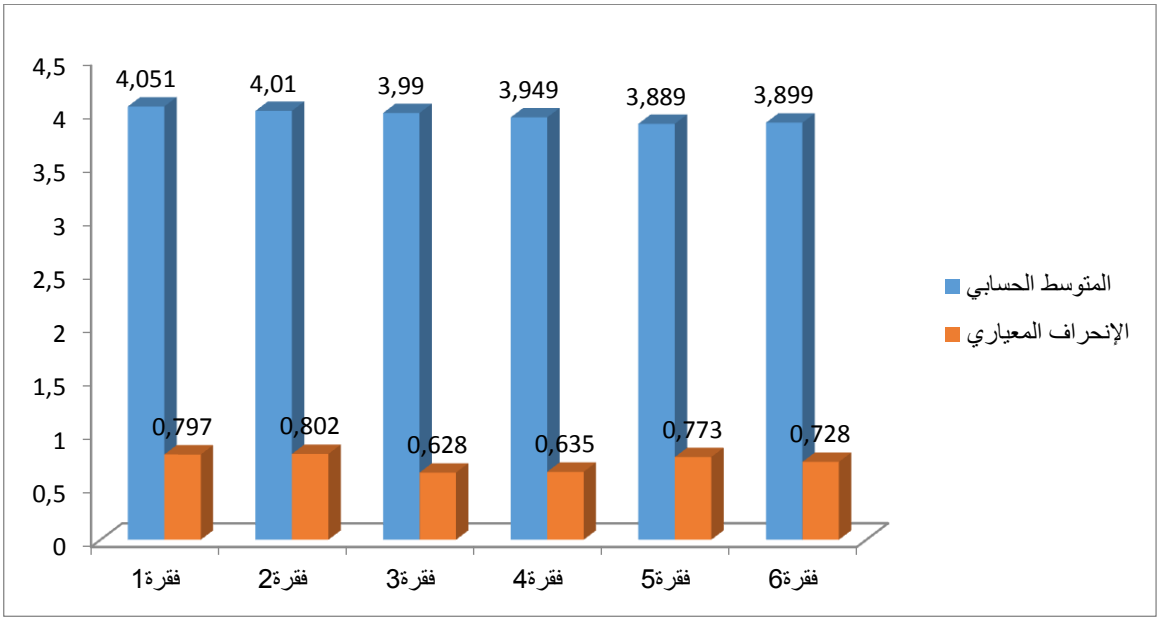

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثانيا: عرض وتحليل البعد الثاني من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (03)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الثاني في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(**03**) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-15) يمثل تحليل لفقرات بعد المعيار رقم (03) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة

1	يثبت البنك عملية تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدا كان أوعينا) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه وفق المعيار المحاسبي رقم03.	3.889	0.780	موافق	1
2	تظهر في القوائم المالية للبنك عمليات التمويل بالمضاربة باسم التمويل بالمضاربات وتفرد المضاربة بموجودات تحت اسم موجودات للاستغلال مضاربة.	3.848	0.639	موافق	2
3	يقيس البنك رأس مال المضاربة بالمبلغ المدفوع إذا كان نقدا، وبالقيمة العادلة للعين أن كان رأس المال عينا(أصلا).	3.818	0.720	موافق	5
4	يعالج البنك الهلاك الذي يصيب رأس مال المضاربة بتخفيضه في حالة عدم وجود تعد اوتقصير من طرف المضارب.	3.657	0.765	موافق	6
5	يتم اثبات نصيب البنك من أرباح أوخسائر عمليات التمويل بالمضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال فترة المالية.	3.828	0.753	موافق	3
6	يقوم البنك بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة القائمة والالتزامات الأخرى مع الكيانات الأخرى التي تكون داخل المجموعة.	3.818	0.902	موافق	4
الاتجاه العام لبعد معيار المضاربة		**3.809**	**0.759**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يثبت البنك عملية تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدا كان أوعينا) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه وفق المعيار المحاسبي رقم(03) بقيمة انحراف معياري(0.780) وبمتوسط حسابي(3.889) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يعالج البنك الهلاك الذي يصيب رأس مال المضاربة بتخفيضه في حالة عدم وجود تعد وتقصير من طرف المضارب.) بقيمة انحراف معياري(0.765) وبمتوسط حسابي(3.657) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-10): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(03)

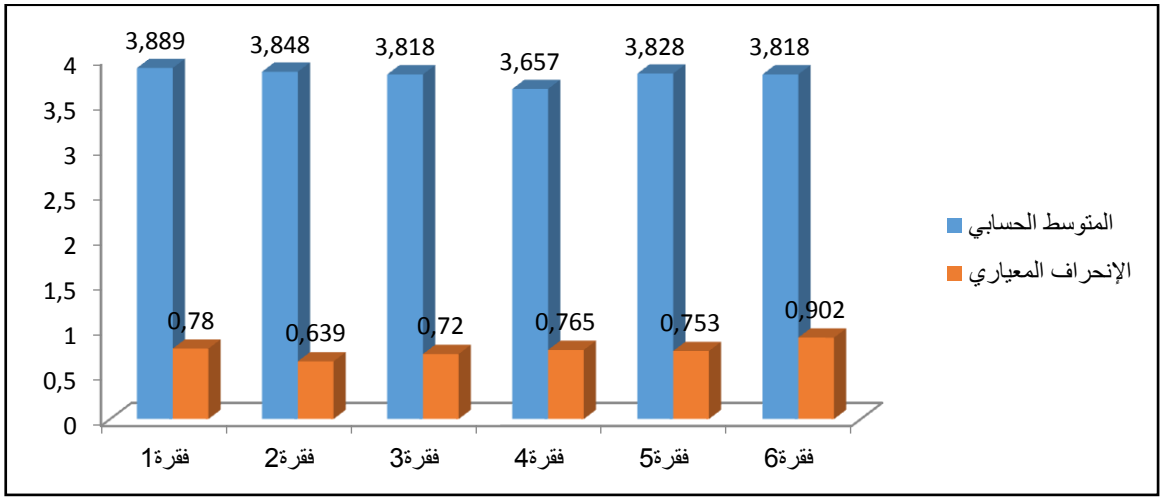

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثالثا: عرض وتحليل البعد الثالث من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(04)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الثالث في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(04) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-16): يمثل تحليل لفقرات بعد المعياررقم (04) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة عند التعاقد نقدا كان أوعينا عند تسليمها للشريك أووضعها في حساب المشاركة وفقا لما ينص عليه المعيار المحاسبي رقم04.	4.020	0.654	موافق	1
2	يقيس البنك رأس مال المشاركة بالمبلغ المدفوع إذا كان نقدا، وبالقيمة العادلة للعين أن كان رأس المال عينا(أصلا).	3.768	0.769	موافق	5
3	يتم قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية، أما المشاركة المتناقصة بالقيمة العادلة والفرق يحسب ربحا أوخسارة.	3.949	0.689	موافق	2
4	يتم اثبات نصيب البنك في الأرباح أوالخسائر في عملية التمويل بالمشاركة بعد التصفية.	3.919	0.661	موافق	3

5	في حالة المشاركة الثابتة التي تستمر لأكثر من فترة فيتم اثبات حصة البنك بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك.	3.909	0.672	موافق	4
6	يتحمل الشريك نصيب البنك في الخسائر في حالة تعدي الشريك أوتقصيره.	3.737	0.740	موافق	6
الاتجاه العام لبعد معيار المشاركة		**3.883**	**0.697**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة عند التعاقد نقدا كان أوعينا عن تسليمها للشريك أو وضعها في حساب المشاركة وفقا لما ينص عليه المعيار المحاسبي رقم04) بقيمة انحراف معياري(0.654) وبمتوسط حسابي(4.020) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتحمل الشريك نصيب البنك في الخسائر في حالة تعدي الشريك أوتقصيره.) بقيمة انحراف معياري(0.740) وبمتوسط حسابي(3.737) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-11): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(04)

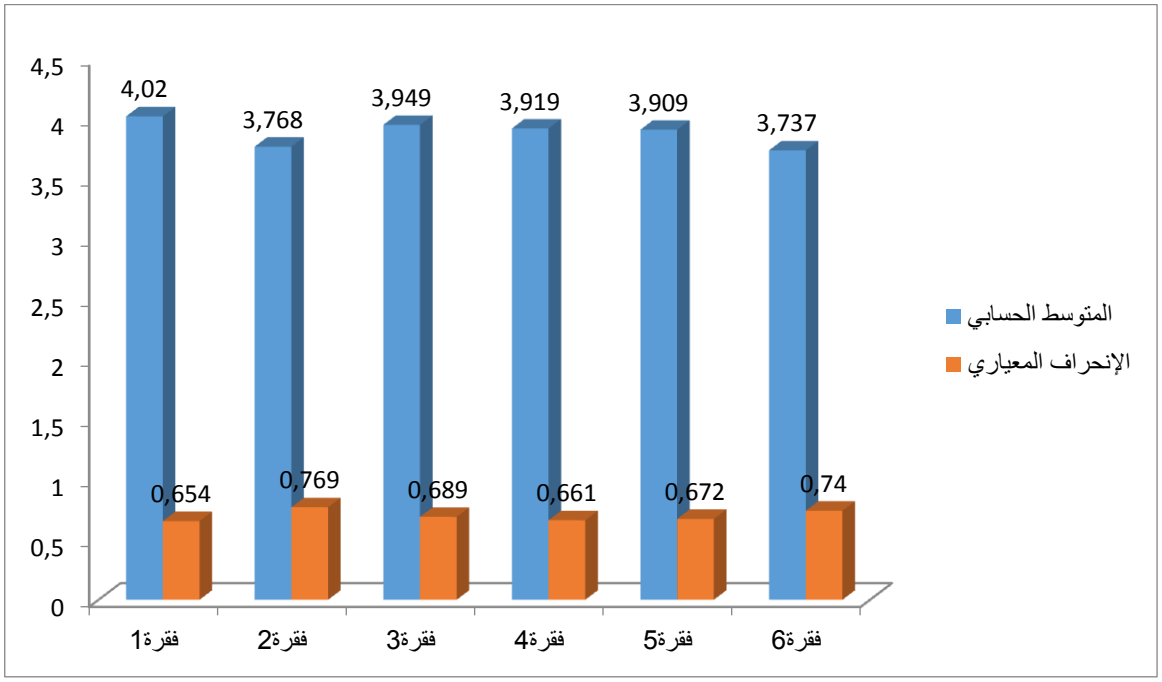

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

رابعا: عرض وتحليل البعد الرابع من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (07)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الرابع في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(07) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-17) يمثل تحليل لفقرات بعد المعيار رقم(07)حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يثبت البنك عملية تمويل بالسلم عند تسليم رأس المال (نقدا كان أوعينا أومنفعة) إلى المسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه.	3.869	0.659	موافق	2
2	يثبت البنك عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال(نقدا اوعينا أومنفعة).	3.717	0.831	موافق	5
3	يقوم البنك لقياس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه عند المعالجة المحاسبية لهذه لعملية.	3.919	0.834	موافق	1
4	يتم إظهار عمليات السلم والسلم الموازي في القوائم المالية للبنك ضمن التمويل بالسلم وضمن مطلوبات البنك باسم السلم الموازي على التوالي..	3.707	0.738	موافق	6
5	تسجل الموجودات التي تسلمها البنك على أساس تكلفتها التاريخية	3.727	0.775	موافق	4
6	اذا عجز البنك عن تسلم المسلم فيه أو بعضه وتم تمديد التسليم تبقى القيمة الدفترية للمسلم فيه كما هي.	3.869	0.625	موافق	3
الاتجاه العام لبعد معيار السلم		**3.801**	**0.743**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يقوم البنك لقياس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه عند المعالجة المحاسبية لهذه لعملية) بقيمة انحراف معياري(0.834) وبمتوسط حسابي(3.919) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتم إظهار عمليات السلم والسلم الموازي في القوائم المالية للبنك ضمن التمويل

بالسلم وضمن مطلوبات البنك باسم السلم الموازي على التوالي.)) بقيمة انحراف معياري(0.838) وبمتوسط حسابي(3.707) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أواتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-12): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(07)

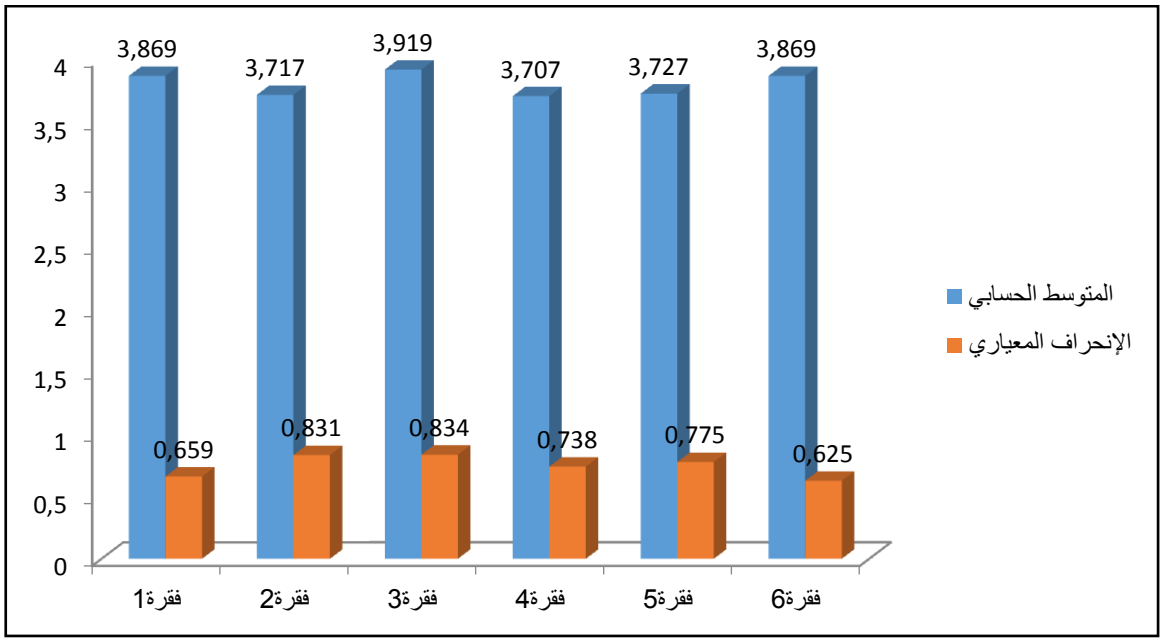

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

خامسا: عرض وتحليل البعد الخامس من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (08)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الخامس في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(**08**) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-18) يمثل تحليل لفقرات بعد المعيار رقم (08) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يقوم البنك بإبرام عقد الإجارة على عدة صور كالإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم. 08.	3.899	0.783	موافق	2
2	يقوم البنك بقياس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة بتكلفتها التاريخية في حالة الإجارة التشغيلية.	3.697	0.826	موافق	4

3	توزع أقساط الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة وتثبت مصروفات إجارة في الفترة المالية التي تستحق فيها هذه الأقساط	3.990	0.755	موافق	1
4	يمكن أن تفسخ عقد الإجارة بعذر بأحد العاقدين ويصح الفسخ في حالة العذر ودفع الضرر..	3.869	0.707	موافق	3
5	تتم المعالجة المحاسبية من طرف البنك لإيرادات الإجارة وكذا مصروفاتها، كل حسب نوع الإجارة.	3.687	0.813	موافق	5
6	تنتقل ملكية موجودات الإجارة إلى المستأجر بموجب الهبة بعد أن يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة	3.677	0.795	موافق	6
الاتجاه العام لبعد معيار الإجارة		**3.803**	**0.779**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(توزع أقساط الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة وتثبت مصروفات إجارة في الفترة المالية التي تستحق فيها هذه الأقساط) بقيمة انحراف معياري(0.755) وبمتوسط حسابي(3.990) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(تنتقل ملكية موجودات الإجارة إلى المستأجر بموجب الهبة بعد أن يكون المستأجر قد سدد جميع اقساط الإجارة) بقيمة انحراف معياري(0.795) وبمتوسط حسابي(3.677) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-13): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(08)

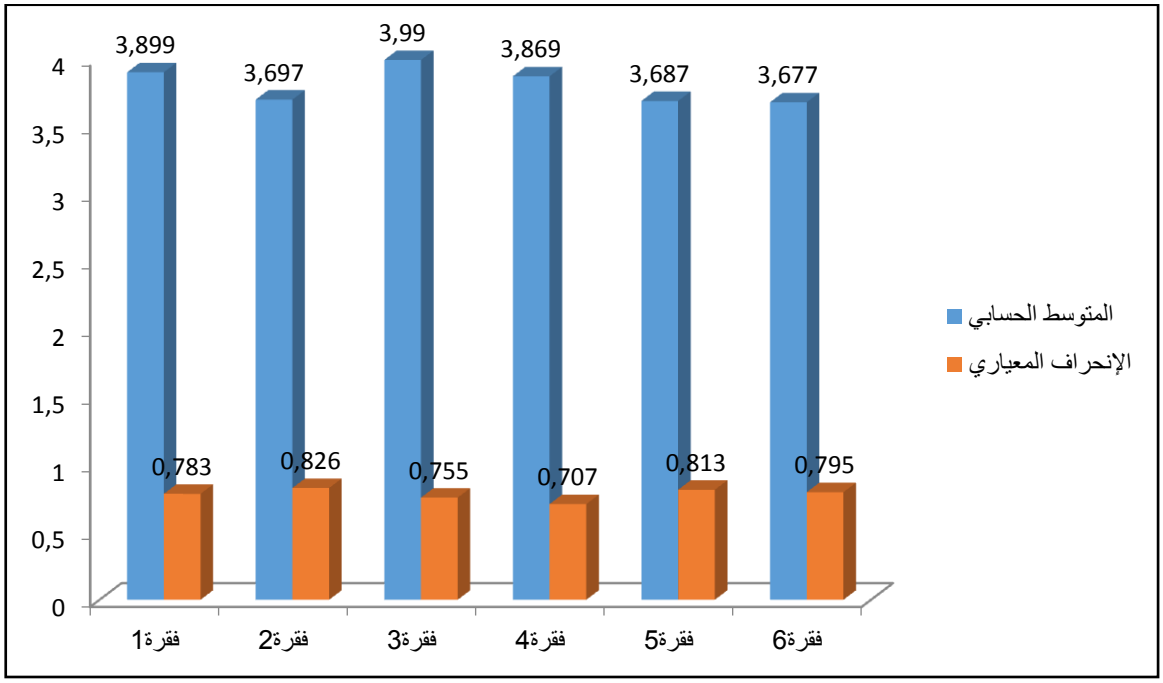

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

يوضح الجدول أعلاه اتجاهات العينة في إجاباتها على بعد معيار المحاسبة رقم(8)، وترتيب فقراتها حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

سادسا: عرض وتحليل البعد السادس من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (10)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد السادس في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(10) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-19): يمثل تحليل لفقرات بعد المعيار رقم 10 حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	تتم المعالجة المحاسبية لتكاليف الإستصناع المباشرة والغير مباشرة بصفة البنك صانعا(بائعا) وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم10.	3.879	0.902	موافق	1
2	يتم معالجة الإيرادات وأرباح الإستصناع محاسبيا وإثباتها في القوائم المالية للبنك.	3.859	0.865	موافق	2

3	يتم إثبات الأرباح المؤجلة بطريقتين بتوزيعها على فترات مالية مستقبلية لفترة الأجل، وأيضا اثبات تحققها عند تسلم الأقساط.	3.646	0.946	موافق	6
4	يخفض حساب ذمم الإستصناع في حالة السداد المبكر من قبل المستصنع وحط البنك جزءا من الربح...	3.788	0.832	موافق	3
5	تضاف تكلفة التعديلات المعتمدة من كل من البنك والمستصنع إلى تكلفة الإستصناع وتضاف قيمة أوامر التعديلات إلى إيرادات الإستصناع.	3.707	0.924	موافق	4
6	يتم يقوم البنك بعرض إيرادات وأرباح عقد الإستصناع وكذا الخسائر المترتبة عنه في قوائمها المالية طبقا لما جاء به المعيار المعني.	3.758	0.818	موافق	5
الاتجاه العام لبعد معيار الإستصناع		**3.772**	**0.881**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(تتم المعالجة المحاسبية لتكاليف الإستصناع المباشرة والغير مباشرة بصفة البنك صانعا(بائعا) وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم10) بقيمة انحراف معياري(**0.902**) وبمتوسط حسابي(**3.879**) وهوما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(يتم إثبات الأرباح المؤجلة بطريقتين بتوزيعها على فترات مالية مستقبلية لفترة الأجل، وأيضا اثبات تحققها عند تسلم الأقساط) بقيمة انحراف معياري(**0.946**) وبمتوسط حسابي(**3.646**) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-14): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(10)

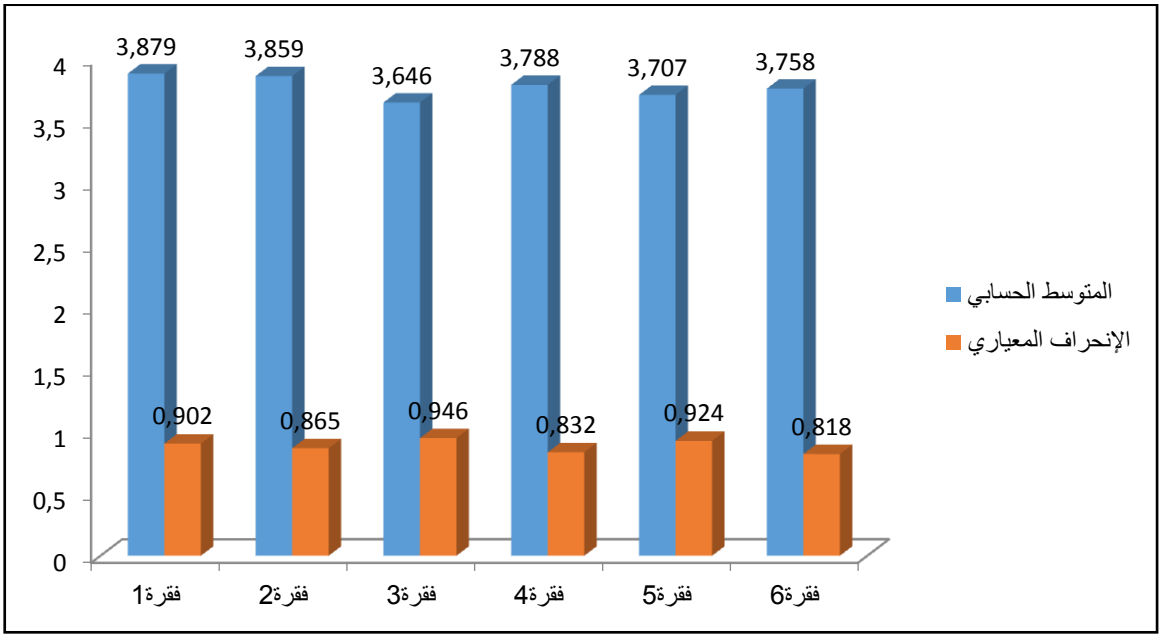

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

سابعا: عرض وتحليل البعد السابع من المحور الثاني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (28)

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد السابع في المحور الثاني في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج معيار المحاسبة الإسلامي رقم(28) واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-20): يمثل تحليل لفقرات بعد المعيار رقم (28) حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يقوم البنك بإبرام عقد المرابحة والبيوع الآجلة طبقا للمبادئ والقواعد التي ينص عليها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم28..	3.919	0.825	موافق	1
2	يقوم البنك بتسجيل المشتريات محل معاملة المرابحة أوالبيع الآجل بموجب عقد لأنه أصبح ملزما لجميع أطرافه.	3.909	0.900	موافق	2
3	يتم إثبات الموجودات المقتناة بالتكلفة (القيمة الإسمية) بما في ذلك ربح البائع من المعاملة.	3.848	0.936	موافق	4
4	يتم تسجيل المبالغ المستحقة بالرصيد القائم الذي يمثل القيمة الإجمالية	3.869	0.849	موافق	3

	للمبالغ مستحقة الدفع ناقصا مبالغ السداد...				
5	يقوم البنك بالمعالجات المحاسبية ذات العلاقة مثل مقدار التخفيض والحسم وكذا معالجة محاسبية لهامش الجدية والعربون بحسب بنود العقد.	3.788	0.902	موافق	6
6	يقوم البنك بالإفصاح عن طبيعة الضمانات المقدمة والقيمة المقدرة لها وكذا عن المبالغ التي تنازل عنها وفقا لطبيعة كل منها.	3.808	0.961	موافق	5
الاتجاه العام لبعد معيار المرابحة		**3.856**	**0.895**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة موافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يقوم البنك بإبرام عقد المرابحة والبيوع الآجلة طبقا للمبادئ والقواعد التي ينص عليها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم28) بقيمة انحراف معياري(0.825) وبمتوسط حسابي(3.919) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على (يقوم البنك بالمعالجات المحاسبية ذات العلاقة مثل مقدار التخفيض والحسم وكذا معالجة محاسبية لهامش الجدية والعربون بحسب بنود العقد) بقيمة انحراف معياري(0.902) وبمتوسط حسابي(3.788) وهو ما يقابل درجة أوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-15): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد معيار المحاسبة رقم(28)

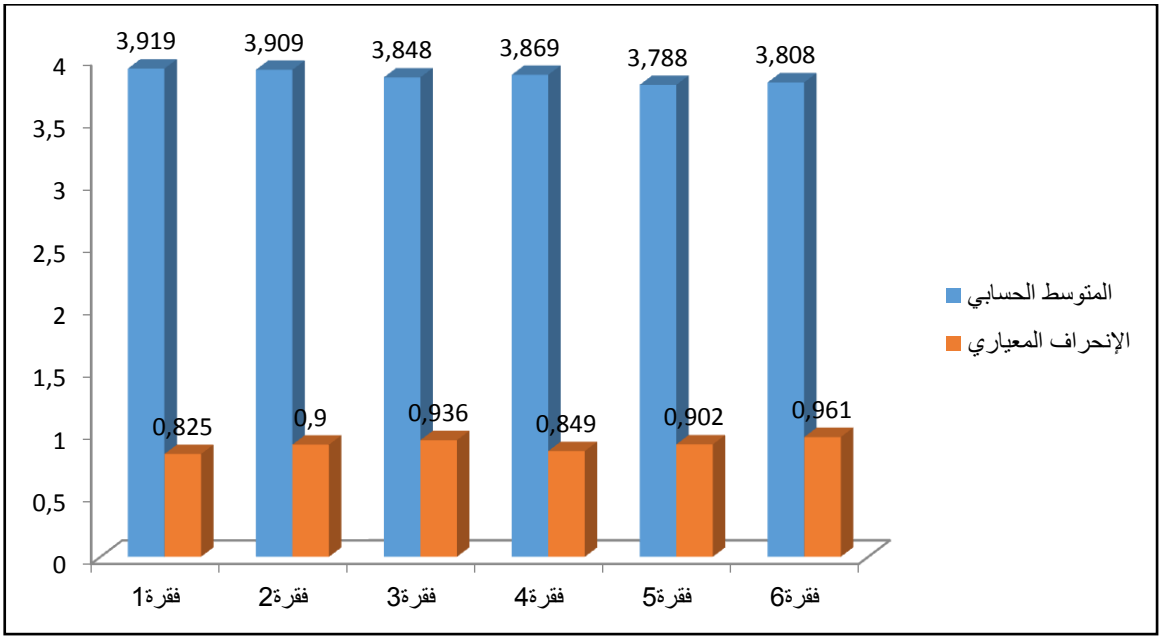

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا اتجاهات إجابات العينة المدروسة نحو البعد الأخير من المحور الثاني، ومن خلاله سيتم عرض اتجاهات اجابات العينة نحو المحور ككل والذي سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-21): يمثل تحليل المحور الثاني من الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة البعد
1	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم01	3.856	0.895	موافق	3
2	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم03	3.772	0.881	موافق	7
3	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم04	3.803	0.779	موافق	5
4	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 07	3.801	0.743	موافق	6
5	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 08	4.883	0.697	موافق	1
6	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم10	3.809	0.759	موافق	4
7	بعد المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 28	3.964	0.727	موافق	2
الاتجاه العام لمحور الثاني		**3.841**	**0.783**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول أعلاه.

يمثل الجدول أعلاه نتائج المحور الثاني المتعلق بالمتغير المستقل ككل، واتجاهات إجابات العينة، والشكل الموالي يوضح ذلك كثر.

الشكل رقم(3-16): شكل بياني يوضح ترتيب أبعاد المحور الثاني

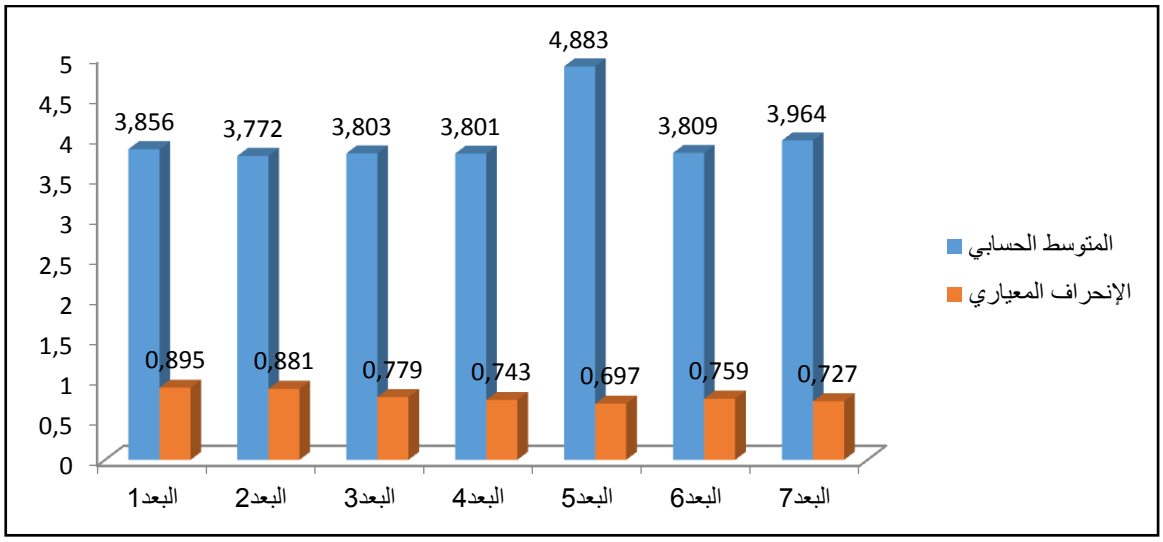

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن البعد الذي احتل المرتبة الأولى بين أبعاد المحور الثاني هـ وبعد معيار المحاسبة الإسلامية رقم **(08)** بمتوسط حساب **(4.883)** وانحراف معياري **(0.697)** باتجاه عينة مرتفع جدا وموافق بشده والمرتبة الأخيرة كانت من نصيب البعد الذي يحمل معيار المحاسبة الإسلامي رقم بمتوسط حسابي **(3.772)** وانحراف معياري **(0.881)** باتجاه عينة موافق ومرتفع، حيث تدل هذه النتائج على أن اتجاه العينة يوافق على عبارات المحور وان معايير المحاسبة الإسلامية محل تبني وتطبيق في البنكين محل الدراسة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج المحور الثالث

يوضح هذا المطلب نتائج الاستبيان لعينة الدراسة لمحور متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية، ومعرفة اتجاه العينة في إجاباتها واستخلاص أهمية هذه المتطلبات وتأثيرها.

أولا: عرض وتحليل البعد الأول من المحور الثالث القياس المحاسبي

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الأول في المحور الثالث في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج بعد القياس المحاسبي واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

الجدول رقم(3-22): يمثل تحليل لفقرات بعد القياس المحاسبي حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يقوم البنك بقياس المخزون بعد الإثبات الأولي إما بالتكلفة أوصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما اقل.	3.949	0.702	موافق	2
2	صلاحية المعلومات المحاسبية للغرض المستهدف منها من خلال قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي أعدت من أجله.	3.848	0.833	موافق	4
3	يتم قياس الأرباح والتكاليف من أجل إظهار حقيقة المركز المالي لتحقيق هدف القياس المحاسبي.	3.768	0.930	موافق	7
4	يتم الإستناد في إعداد القوائم المالية إلى مصادر موثوقة كالإجراءات المدونة والمستندات التي يمكن الرجوع إليها للتأكد وقابلية التحقق منها..	3.818	0.880	موافق	5
5	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل البنك بالموضوعية لتفادي تعرض مستخدمي القوائم المالية للخطر.	3.808	0.837	موافق	6
6	يتم اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية التي حدثت على مستوى البنك ومعاملاته.	3.970	0.771	موافق	1
7	يتم استخدام الوحدة النقدية كمقياس موحد لقياس المركز المالي للبنك وصافي دخله الدوري من خلال عمليات التمويل عن طريق الصيغ المعتمدة.	3.909	0.698	موافق	3
8	يتم تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية إستنادا إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود	3.727	0.973	موافق	8
الاتجاه العام لبعد القياس المحاسبي		**3.849**	**0.828**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول أعلاه فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على (يتم اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق

الاقتصادية التي حدثت على مستوى البنك ومعاملاته.) بقيمة انحراف معياري(0.771) وبمتوسط حسابي(3.970) وهوما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على (يتم تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استنادا إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود) بقيمة انحراف معياري(0.973) وبمتوسط حسابي(3.727) وهو ما يقابل درجة اوافق وبمستوى أو اتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-17): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد القياس المحاسبي

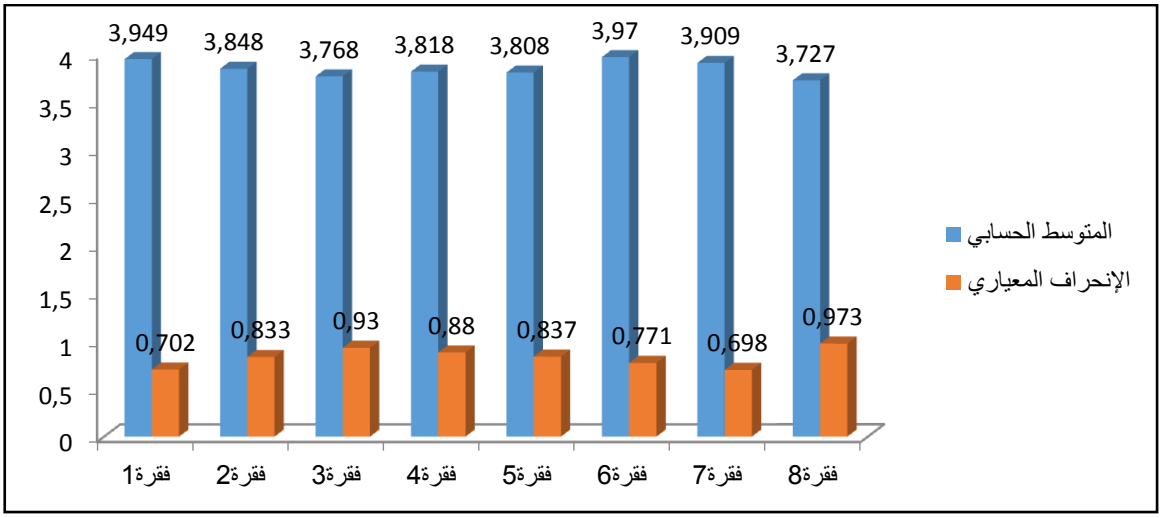

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثانيا: عرض وتحليل البعد الثاني من المحور الثالث الإفصاح المحاسبي

سيتم في هذا العنصر تحليل نتائج البعد الثاني في المحور الثالث في استبانة الدراسة، حيث يتم عرض وشرح نتائج بعد الإفصاح المحاسبي واتجاهات العينة في الإجابة على عباراتها.

جدول رقم(3-23) يمثل تحليل لفقرات بعد الإفصاح المحاسبي حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الفقرة / مؤشر القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	رتبة الفقرة
1	يقوم البنك بالإفصاح المحاسبي عن كل القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وكذا الملاحق حسب ما جاء به المعيار المحاسبي رقم01	3.879	0.946	موافق	4

2	يأخذ البنك بمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد قوائمه المالية.	3.859	0.910	موافق	5
3	يتم الإفصاح عن أدوات وصيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في التمويل والاستثمار من قبل البنك.	3.980	0.876	موافق	2
4	يتم الإفصاح عن كل الأحداث الطارئة الواردة في الفترة المالية للبنك مثل نكول العميل عن الوعد، أوتأخر السداد وغيرها.	3.939	0.789	موافق	3
5	تظهر المعلومات الأساسية بصلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم.	3.687	0.895	موافق	8
6	تلبي المعلومات المفصح عنها من طرف البنك كل احتياجات المستفيدين منها.	3.737	0.848	موافق	7
7	يقوم البنك بالإفصاح المحاسبي بشتى الطرق كالجداول الإحصائية وتقرير الإدارة وكذا نشر إيضاحات حول السياسات المحاسبية المعتمدة من قبله.	3.828	0.853	موافق	6
8	يتم الإفصاح عن كل ما يطرأ على البنك سوآءا في معاملاته أونشاطاته والتغييرات في سياساته المعتمدة	4.000	0.711	موافق	1
الاتجاه العام لبعد الإفصاح المحاسبي		**3.863**	**0.853**	**موافق**	

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات **برنامج smart pls4.**

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية فقرات المحور بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على(يتم الإفصاح عن كل ما يطرأ على البنك سوآءا في معاملاته أونشاطاته أوتغيرات في سياساته المعتمدة) بقيمة انحراف معياري(0.711) وبمتوسط حسابي(4.000) وهوما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على(تظهر المعلومات الأساسية بصلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم) بقيمة انحراف معياري(0.895) وبمتوسط حسابي(3.687) وهوما يقابل درجة اوافق وبمستوى أواتجاه مرتفع.

الشكل رقم(3-18): شكل بياني يوضح ترتيب فقرات بعد الإفصاح المحاسبي

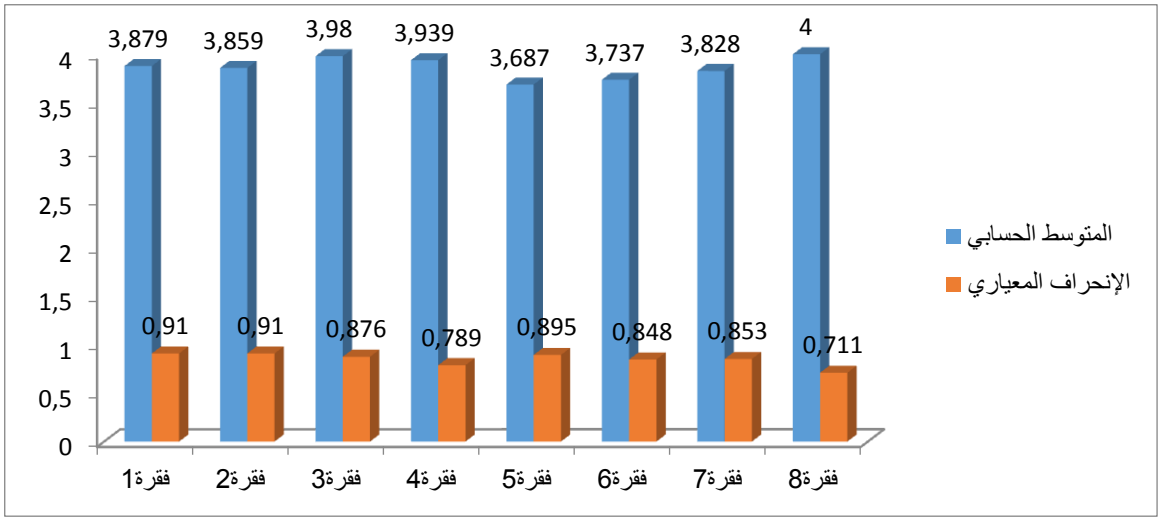

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

بعد تحليل اتجاه كل عبارة على حدى، وجب تحليل اتجاه ابعاد المحور الثالث كما سبق في المحاور الأول والثاني.

الجدول رقم(3-24): يمثل تحليل المحور الثالث من الاستبيان حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	بعد القياس المحاسبي	3.849	0.828	موافق
2	بعد الإفصاح المحاسبي	3.863	0.853	موافق
الاتجاه العام لمحور الثالث		**3.856**	**0.840**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول أعلاه.

من خلال الجدول فقد جاء البعد الخاص بالمتغير الإفصاح المحاسبي بدرجة موافق واتجاه مرتفع واحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(3.863) مقابل انحراف معياري قدر ب(0.853)، وهو ما يقابل درجة موافق واتجاه مرتفع حسب سلم ليكارت الخماسي، في حين احتل بعد القياس المحاسبي المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.849) مقابل انحراف معياري(0.828) كذلك باتجاه مرتفع ودرجة موافق حسب السلم المعتمد.

يكون الاتجاه العام للمحور بدرجة موافق ومرتفع بمتوسط حسابي (3.856) بانحراف معياري بقيمة(0.840).

الشكل رقم(3-19):شكل بياني يوضح ترتيب أبعاد المحور الثالث

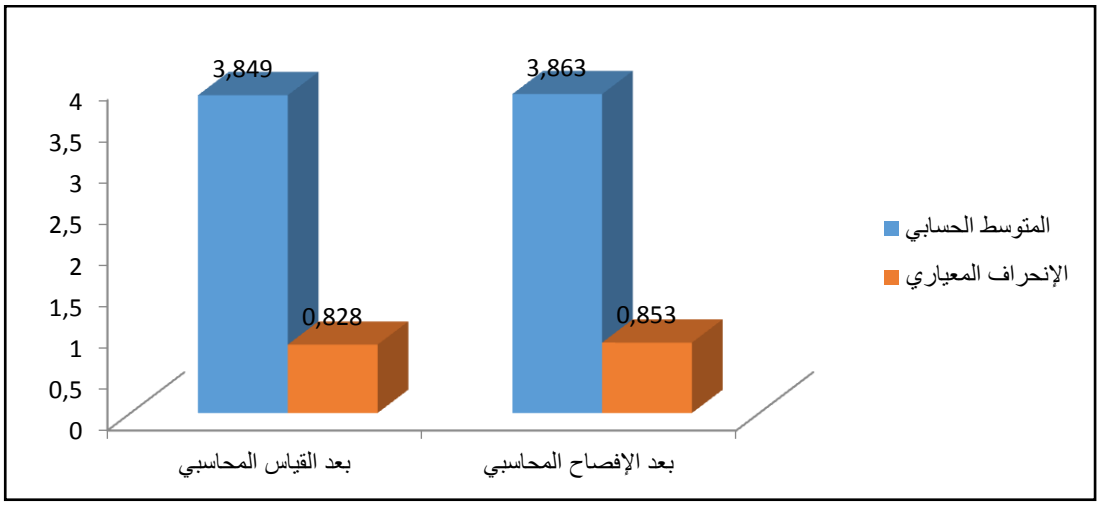

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

يوضح الشكل أعلاه ترتيب أبعاد المحور الثالث للإستبانة، بعد القياس المحاسبي ويعد الإفصاح المحاسبي.

الجدول رقم (3-25): يمثل الترتيب التنازلي لمحاور الاستبانة حسب الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية واتجاهاتها (مستوياتها)

الرقم	المحاور		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة والمستوى	الرتبة
01	المحور الأول	أدوات التمويل الإسلامي	3.887	0.746	موافق/مرتفع	1
02	المحور الثاني	معايير المحاسبة الإسلامية	3.841	0.783	موافق/مرتفع	3
03	المحور الثالث	القياس والافصاح	3.856	0.840	موافق/مرتفع	2
الاستبيان ككل			**3.861**	**0.789**	**موافق/مرتفع**	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول أعلاه.

من خلال الجدول فقد جاءت أغلبية محاور المقياس بدرجة أوافق وباتجاه مرتفع، حيث جاء في المرتبة الأولى المحور الثاني (أدوات التمويل الإسلامي) بقيمة انحراف معياري(0.746) وبمتوسط

حسابي(3.887) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع في مقياس ليكارت الخماسي الموضح أعلاه، وجاء في المرتبة الثانية المحور الثالث(القياس والإفصاح المحاسبي) بقيمة انحراف معياري(0.840) وبمتوسط حسابي(3.856) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع، كما جاء في المرتبة الثالثة المحور الثاني(معايير المحاسبة الاسلامية) بقيمة انحراف معياري(0.783) وبمتوسط حسابي(3.841) وهو ما يقابل درجة موافق وبمستوى مرتفع

في حين جاء مستوى الاستبيان ككل مرتفعا بقيمة انحراف معياري(0.789) وبقيمة متوسط حسابي(3.861) وهو ما يقابل درجة موافق.

الشكل رقم(3-20):شكل بياني يوضح ترتيب محاور الإستبيان

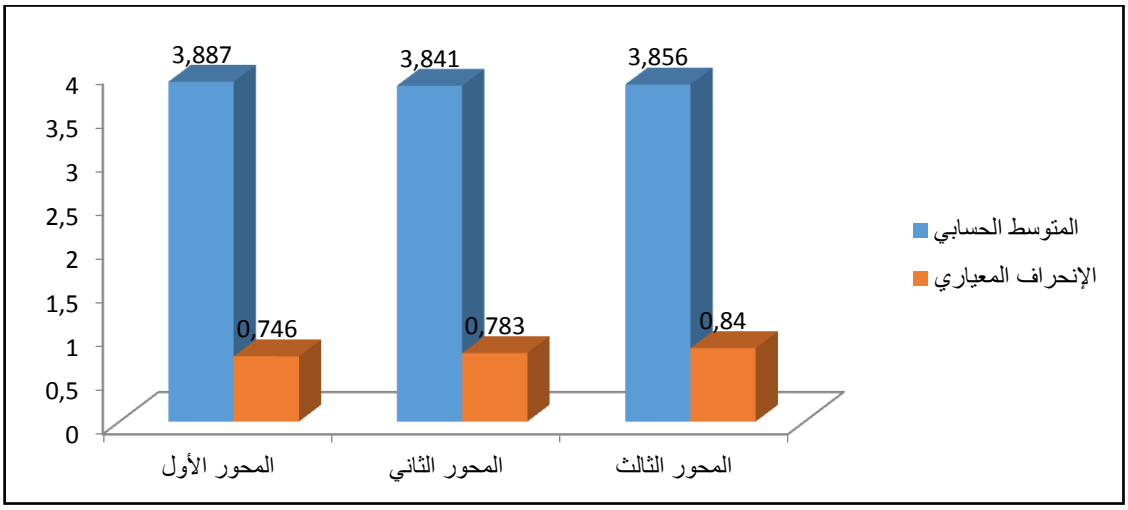

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

يتضح من تحليل محاور الاستبانة أن جميع افراد العينة أجمعوا على إجابات منطقية وواقعية، حيث توجهوا جميعا إلى أن البنوك محل الدراسة تقوم بعملية التمويل عن طرق الادوات التمويل الإسلامية بطريقة ممنهجة وتتبع الإجراءات المنصوص عليها وفق احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعل تبنيها لمعايير المحاسبة الإسلامية سهلا ولا يستعصي عليها، بل بالعكس سيزيد من تطبيق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لهذه الأدوات وفي المخرجات المالية للبنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: تقييم نموذج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد تحليل إجابات العينة ومعرفة اتجاهاتهم حول متغيرات الدراسة، والتحصل على النموذج الأولي للدراسة، سيتم في هذا المبحث تقييم وتحليل نموذجي الدراسة القياسي والهيكلي واختبار الفرضيات للوصول إلى قبولهم أو رفضهم ومناقشة نتائجهم، والتوصل إل أهداف الدراسة.

المطلب الأول: تقييم وتحليل النموذج القياسي للدراسة (Assessment of Measurements Model)

تعتبر مرحلة تقييم النموذج القياسي، بمثابة اختبار جودة نموذج القياس للحكم على مدى صلاحيته، واختبار العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة والمؤشرات المستخدمة في قياسها، ويكون ذلك باستخدام التحليل العاملي كما يلي:

أولا: المرحلة الأولى تقييم الموثوقية (Reliability)

ويتم من خلال هذه المرحلة تقييم مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبيان إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف مماثلة، ويتم اعتماد اختبار ألفا كرونباخ **(Cronbach Alpha)**من اجل قياس ثبات اداة الدراسة ومقدار الاتساق الداخلي لها، وتدل قيمته المرتفعة على ارتفاع درجة الثبات، وفي النمذجة بالمعادلات الهيكلية غير كافي لذا وجب إضافة واستخدام المقياس الثاني وهو الموثوقية المركبة **(Composite Reliability)** ويشترط أن يكون اكبر من 0,7 (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، صفحة 159).

1- **تقييم الموثوقية باعتماد معامل (Cronbach Alpha):** حيث يوفر هذا المعامل تقديرا للاعتمادية والموثوقية على أساس الارتباطات المتبادلة الداخلية لمتغيرات المؤشرات المشاهدة، (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، صفحة 159)، حيث تتحدد قيمه من 0.6 إلى 0.7 مقبول في البحوث الاستكشافية، ومن 0.7إلى 0,9 جيدة جدا وتلبي اختبار موثوقية ألفا كرونباخ (setaiman, 2023, p. 53;بشارات، 2008).

والجدول الموالي يوضح قيم ألفا كرونباخ للمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم(3-26): قيم معامل الثبات (Cronbach Alpha) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل (Cronbach Alpha)
المضاربة	0,714
المشاركة	0,793
السلم	0,807
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	0,900

الإستصناع	**0,814**
المرابحة	**0,823**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم1	**0,775**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم3	**0,711**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم4	**0,810**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم7	**0,744**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم 8	**0,788**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم10	**0,863**
معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28	**0,840**
القياس المحاسبي	**0,862**
الإفصاح المحاسبي	**0,838**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن معظم معاملات ألفا كرونباخ الخاصة بمتغيرات الدراسة معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأن قيمها أكبر من (0,7) وهذا ما يتطابق مع المتغيرات حسب كل محور من محاور الدراسة، ماعدا أداة التمويل بالسلم والاستصناع والمعيار المحاسبي الإسلامي رقم (08)، وهذا لا يعني أنها ليست ذات معنوية لكن معنويتها منخفضة بالنسبة للمتغيرات الأخرى، والشكل الموالي يوضح أكثر هذه القيم.

الشكل رقم(3-21): قيم معامل الثبات (Cronbach Alpha) لمتغيرات الدراسة

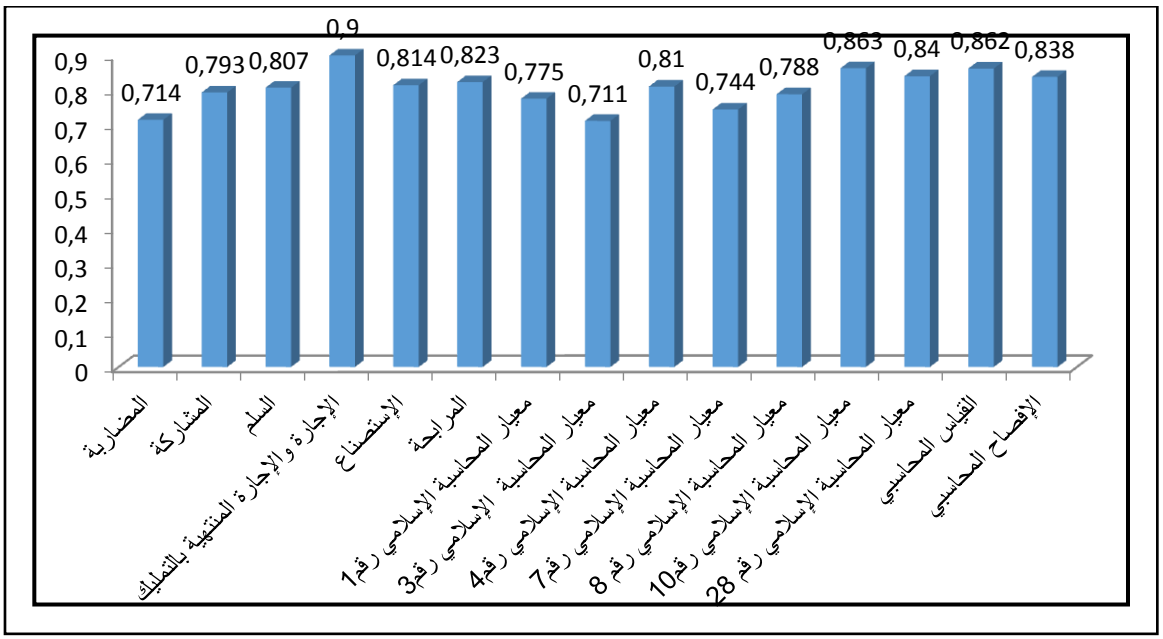

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح قيم ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد محاور الدراسة التي تدرس كل متغير على حدي في حين يتضح أن أقل قيمة سجلها بعد الإستصناع والسلم على التوالي في المحور بقيمة (0,620)و(0,664) وبعده بعد معيار المحاسبة الإسلامي رقم (8) في المحور الثاني بقيمة (0,687)، وهذا لا يعني أنها قيم ضعيفة جدا لكنها تعتبر قيم منخفضة الثبات في النموذج.

2- **تقييم الموثوقية باعتماد معامل (Composite Reliability):** بالإضافة إلى معامل الفا كرونباخ وجب قياس معامل الثبات المركب أو ما يسمى أيضا معامل الموثوقية المركبة، بحيث يأخذ في الحسبان كافة التحميلات الخارجية للمؤشرات المتغيرة، والذي وجب أن تكون نتائج قيمه من 0,6إلى 0,9 ليكون مقبولا، أما القيم التي تزيد عن 0.9 ليست مرغوبة لأنها تشير إلى أن جميع المتغيرات تقيس نفس الظاهرة ومن ثم يحتمل أن لا تكون صالحة للقياس (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، الصفحات 159-160).

وفي الجدول الموالي تتوضح قيمه بالنسبة لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم(3-27): قيم معامل الثبات المركب (Composite Reliability)لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	معامل (Composite Reliability)
المضاربة	0,814
المشاركة	0,900
السلم	0,775
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	0,793
الإستصناع	0,729
المرابحة	0,819
معيار المحاسبة الإسلامي رقم1	0,838
معيار المحاسبة الإسلامي رقم3	0,807
معيار المحاسبة الإسلامي رقم4	0,862
معيار المحاسبة الإسلامي رقم7	0,823
معيار المحاسبة الإسلامي رقم 8	0,793
معيار المحاسبة الإسلامي رقم10	0,898
معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28	0,882
القياس المحاسبي	0,799
الإفصاح المحاسبي	0,821

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4 .

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات معامل الثبات المركب معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من (0,7)، وهذا ما يدل على وجود ترابط واتساق بين فقرات متغيرات الدراسة، حيث سجل أعلى معامل موثوقية مركب في البعد أداة التمويل بالمشاركة في المحور الأول بقيمة (0,900) وأقل قيمة سجلها بعد التمويل بأداة الإستصناع بقيمة (0,729)، وهذا ما يدل على موثوقية نموذج الدراسة المعتمد.

والشكل الموالي يوضح هذه القيم لكل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة.

الشكل رقم(3-22): قيم معامل الثبات (Composite Reliability) لمتغيرات الدراسة

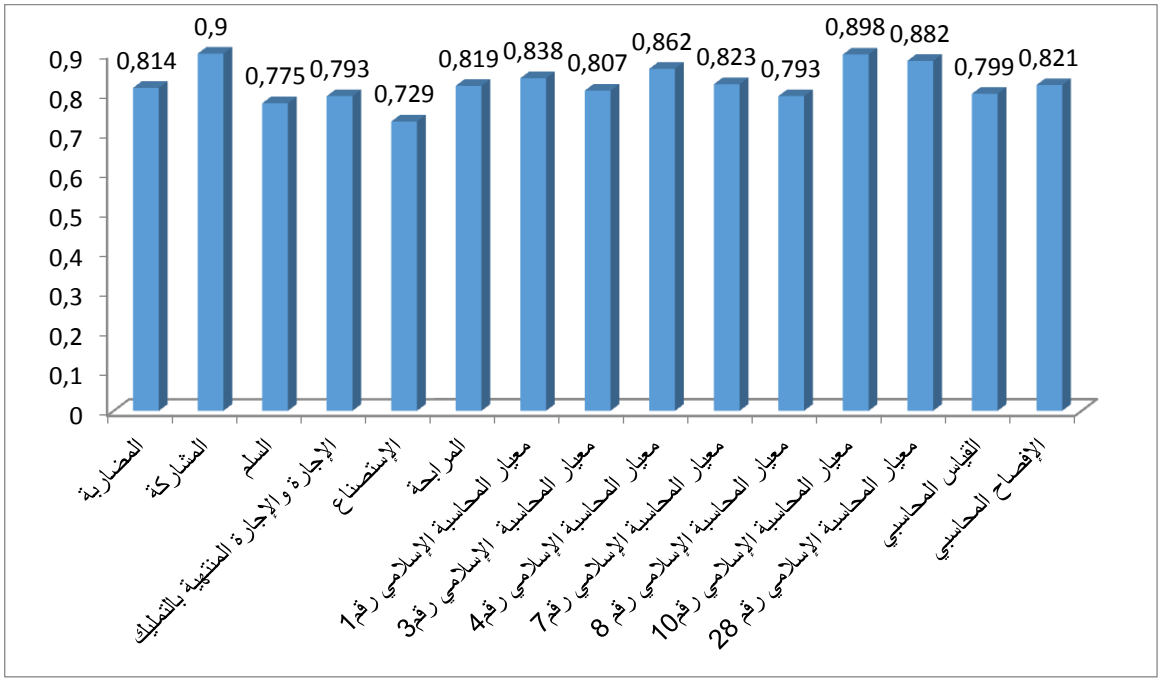

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الشكل أعلاه تتضح قيم معامل الثبات المركب لكل بعد من أبعاد محاور الدراسة، حيث تراوحت بين (0,764-0,900) مما يجعل نموذج الدراسة ذات موثوقية جيدة يمكن العمل على أساسها.

ثانيا: المرحلة الثانية تقييم الصلاحية (Vadility)

بعد التأكد من موثوقية واتساق النموذج وجب التأكد من صلاحية هذا النموذج لدراسة المتغيرات، وتقييم مدى قدرة هذه الأداة على قياس ما استخدمت من أجله وهو قياس وتحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها، وتنقسم هذه المرحلة إلى:

1- تقييم الصدق التقاربي (Convergent Validity): حيث يتم في هذا التحليل قياس درجة اتساق العناصر المستخدمة لقياس مدى تقارب وتوافق المؤشرات مع بعضها البعض، ويتم بطريقتين:

1-1- معامل التحميل الخارجي (Outre loading): حيث سيتم في هذا الاختبار مصداقية كل مؤشر ومدى تعبيره عن المتغير، وحذف المؤشرات التي لا تحقق الحد الأدنى المطلوب ويجب أن تكون القيم تفوق قيمة العتبة 0.70 لتدل على وجود مستويات كافية من موثوقية المؤشرات (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، صفحة 175).

والجداول الموالية ستوضح كل متغير ومؤشراته على حدى.

الجدول رقم(3-28): معامل التحميل الخارجي (Outre loading) لأدوات التمويل الإسلامي

المؤشرات	المضاربة	المشاركة	السلم	الإجارة	الإستصناع	المرابحة
المضاربة	**0.749**					
المشاركة		**0.778**				
السلم			**0.806**			
الإجارة				**0.740**		
الإستصناع					**0.742**	
المرابحة						**0.756**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

يعبر الجدول أعلاه عن قيم معامل التحميل الخارجي، والذي يعني مدة تعبير المؤشر عن نفسه وعن المتغير الذي يمثله، وبعد دراسة وتحليل مخرجات البرنامج الخاصة بأدوات التمويل الإسلامي كمتغير تابع، تم الحصول على هذه القيم التي تفوق 0.7 مما يجعلها تعبر بدقة عن ما تهدف إليه وعن المتغيرات المدروسة، وقد تم حذف العبارات والمؤشرات التي كان معامل تحميلها الخارجي أقل من (0,7)، والمؤشرات المحذوفة كانت كالتالي:

- **المضاربة:** تم حذف العبارة رقم 4 لأن معامل تحميلها الخارجي كان (0.479)؛
- **المشاركة:** تم حذف العبارة رقم 7 لأن معامل تحميلها الخارجي كان (0,552)؛
- **السلم:** تم حذف **العبارة** رقم 2 ورقم5 حيث كان معامل تحميلهما الخارجي على التوالي(0.551) و(0.523)؛
- **الإجارة:** تم حذف العبارة رقم 3 حيث كان معامل تحميلها الخارجي (0.479)؛
- **الإستصناع:** تم حذف **العبارتين** 1 و3 حيث كان معامل تحميلهما الخارجي على التوالي (0.574) و(0.693)؛

- **المرابحة:** تم حذف العبارتين 3 و5 حيث كان معامل تحميلهما على التوالي(0.585) و(0.479).

بعد حذف هذه العبارات والمؤشرات الغير معبرة تم الحصول على القيم الظاهرة في الجدول أعلاه، وتم حذف هذه الأخيرة لأنها تؤثر على قيمة معامل التحميل الخارجي للمتغير أدوات التمويل الإسلامي ككل.

والجدول الموالي يوضح معامل التحميل الخارجي للمتغير المعايير المحاسبة الإسلامية، حيث تم معالجة مخرجاته كما تم معالجة مخرجات أدوات التمويل الإسلامي.

الجدول رقم(3-29): معامل التحميل الخارجي (Outer loding) لمعايير المحاسبة الإسلامية

المؤشرات	المعيار رقم1	المعيار رقم3	المعيار رقم4	المعيار رقم7	المعيار رقم8	المعيار رقم10	المعيار رقم28
المعيار رقم1	0.724						
المعيار رقم3		0.773					
المعيار رقم4			0.745				
المعيار رقم7				0.765			
المعيار رقم8					0.769		
المعيار رقم10						0.790	
المعيار رقم28							0.753

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

يعبر الجدول أعلاه عن قيم معامل التحميل الخارجي، والذي يعني مدة تعبير المؤشر عن نفسه وعن المتغير الذي يمثله، وبعد دراسة وتحليل مخرجات البرنامج الخاصة بمعايير المحاسبة الإسلامية كمتغير مستقل، تم الحصول على هذه القيم التي تفوق (0.7) مما يجعلها تعبر بدقة عن ما تهدف إليه وعن المتغيرات المدروسة، وقد تم حذف العبارات والمؤشرات التي كان معامل تحميلها الخارجي أقل من 0,7، والمؤشرات المحذوفة كانت كالتالي:

- **المعيار رقم 01:** تم حذف العبارات 1 و2 و6 لأن معامل تحميلهم الخارجي كان أقل من 0.7 وكان على التوالي (0.604) و(0.597) و(0.685)؛
- **المعيار رقم03:** تم حذف العبارات 1و3و6 حيث كانت قيم معامل التحميل على التوالي (0.626) و(0.644) و(0.432)؛
- **المعيار رقم04:** تم حذف العبارتين 2 و6 حيث كان معيار التحميل الخراجي لكليهما (0.639) و(0.672) على التوالي؛

- **المعيار رقم07:** تم حذف العبارات 2 ,3 و4 حيث كانت قيمها أقل من القيمة المطلوبة وتمثلت في(0.556) و(0.552) و(0.675) على التوالي؛
- **المعيار رقم08:** تم حذف العبارتين 3 و6 حيث تمثلت قيم معامل التحميل الخارجي لكليهما على التوالي (0.656) و(0.607)؛
- **المعيار رقم10:** تم حذف العبارة 6 حيث كان معامل تحميلها الخارجي بقيمة (0.669)؛
- **المعيار رقم28:** تم حذف العبارة 1 حيث تمثلت قيمة معامل تحميلها الخارجي في(0.698).

بعد حذف هذه العبارات والمؤشرات الغير معبرة تم الحصول على القيم الظاهرة في الجدول أعلاه، وتم حذف هذه الأخيرة لأنها تؤثر على قيمة معامل التحميل الخارجي للمتغير المعايير المحاسبة الإسلامية ككل.

والجدول الموالي يوضح قيم معامل التحميل الخارجي بالنسبة للقياس والإفصاح المحاسبي كونه متغير ضابط.

الجدول رقم(3-30): معامل التحميل الخارجي (Outre loadings) للقياس والإفصاح المحاسبي

المؤشرات	القياس المحاسبي	الإفصاح المحاسبي
القياس المحاسبي	0.736	
الإفصاح المحاسبي		0.750

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

يعبر الجدول أعلاه عن قيم معامل التحميل الخارجي، والذي يعني مدة تعبير المؤشر عن نفسه وعن المتغير الذي يمثله، وبعد دراسة وتحليل مخرجات البرنامج الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي كمتغير ضابط، تم الحصول على هذه القيم التي تفوق (0.7) مما يجعلها تعبر بدقة عن ما تهدف إليه وعن المتغيرات المدروسة، وقد تم حذف العبارات والمؤشرات التي كان معامل تحميلها الخارجي أقل من (0,7)، والمؤشرات المحذوفة كانت كالتالي:

- **القياس المحاسبي:** تم حذف العبارتين 1 و3 حيث كان معامل تحميلهما على التوالي (0.629) و(0.697)؛
- **الإفصاح المحاسبي:** تم حذف العبارتين 3 و6 حيث كان معامل تحميلهما الخارجي على التوالي (0.600) و(0.698).

ومما سبق نستنتج أن المؤشرات المحذوفة في كل من متغير المستقل معايير المحاسبة الإسلامية والمتغير التابع أدوات التمويل الإسلامي والمتغير الضابط، هي المؤشرات التي كانت نسبة تعبيرها عن نفسها وعن المتغير التباعة له ضعيفة، حيث أن في هذه المؤشرات هناك مؤشرات عدم حذفها لا يؤثر في قيمة المعامل التحميل الخارجي للمتغير ككل، لذلك وجب حذف إلا المؤشرات التي تؤثر في حالة عدم حذفها.

والشكل الموالي يمثل معامل التحميل الخارجي لمتغيرات الدراسة بعد حذف المؤشرات الغير معبرة.

الشكل رقم (3-23): نتائج تقيم معامل التحميل الخارجي (Outre loading)

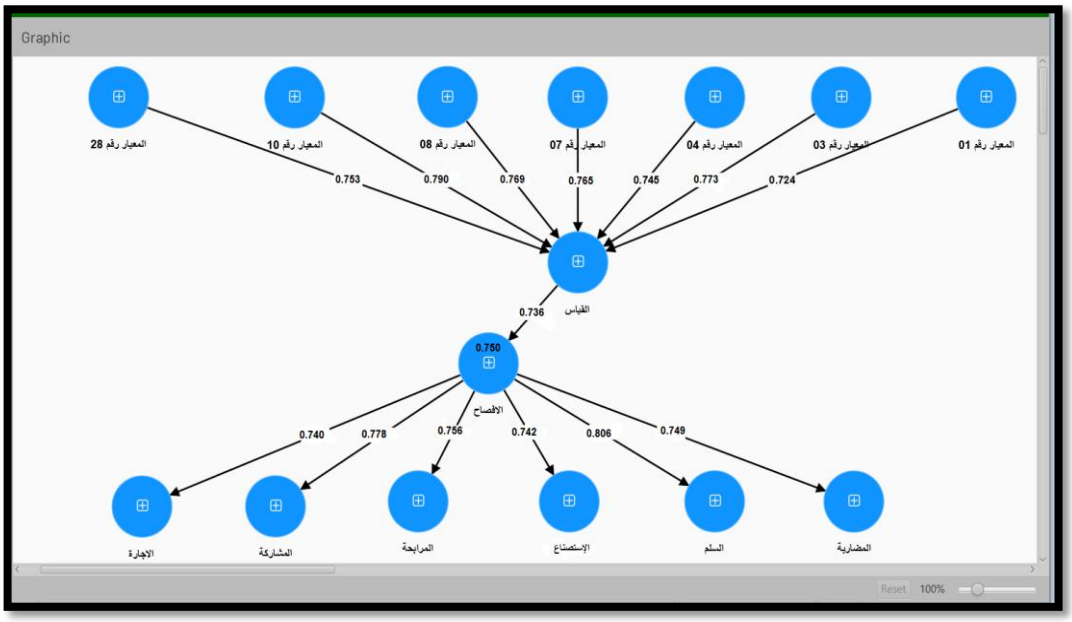

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

يمثل الشكل أعلاه قيم معامل التحميل الخارجي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة، بعد حذف المؤشرات غبر الدالة وغير المعبرة للوصول إلى أفضل قيم للصدق التقاربي لنموذج الدراسة.

1-2- متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted AVE): حيث تشير هذه القيمة إلى مدى تفسير المبنى أكثر من نصف التباين في مؤشراته، حيث يتم قبول القيم التي تساوي أوتفوق 0.5 لأنها تعبر استيفاء التحميل الخارجي بشكل جيد ومقبول، ويتم رفض التي تكون أقل من ذلك لأنها تكون متغيرة وتشير إلى أن هناك خطأ في تفسير المبنى لمؤشراته (Kusumah, 2023, p. 201)، وسيتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-31): قيم معامل التباين المفسر AVEلمتغيرات الدراسة

المتغيرات	قيم Average Variance Extracted
المضاربة	0,674
المشاركة	0,565
السلم	0,718
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	0,697
الإستصناع	0,628
المرابحة	0,668
معيار المحاسبة الإسلامي رقم1	0,466
معيار المحاسبة الإسلامي رقم3	0,514
معيار المحاسبة الإسلامي رقم4	0,511
معيار المحاسبة الإسلامي رقم7	0,541
معيار المحاسبة الإسلامي رقم 8	0,691
معيار المحاسبة الإسلامي رقم10	0,597
معيار المحاسبة الإسلامي رقم 28	0,554
القياس المحاسبي	0,720
الإفصاح المحاسبي	0,511

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع قيم ذات معنوية ومقبولة من الجانب الإحصائي كونها ذات قيم أكبر من(0,5)، ماعدا قيمة لمتغير المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(**01**) حيث جاءت قيمته (0,466) وهي أقل من القيمة المعنوية، حيث توضح هذه القيم أن كل متغير من متغيرات الدراسة يشرح أكثر من نصف تباينات مؤشراته، أي يدل على وجود توافق بين الفقرات، ومنه يمكن القول أن صدق التقارب قد تحقق في هذا النموذج.

والشكل الموالي يوضح أكثر هذه القيم.

الشكل رقم(3-24): قيم معامل التباين المفسر AVEلمتغيرات الدراسة

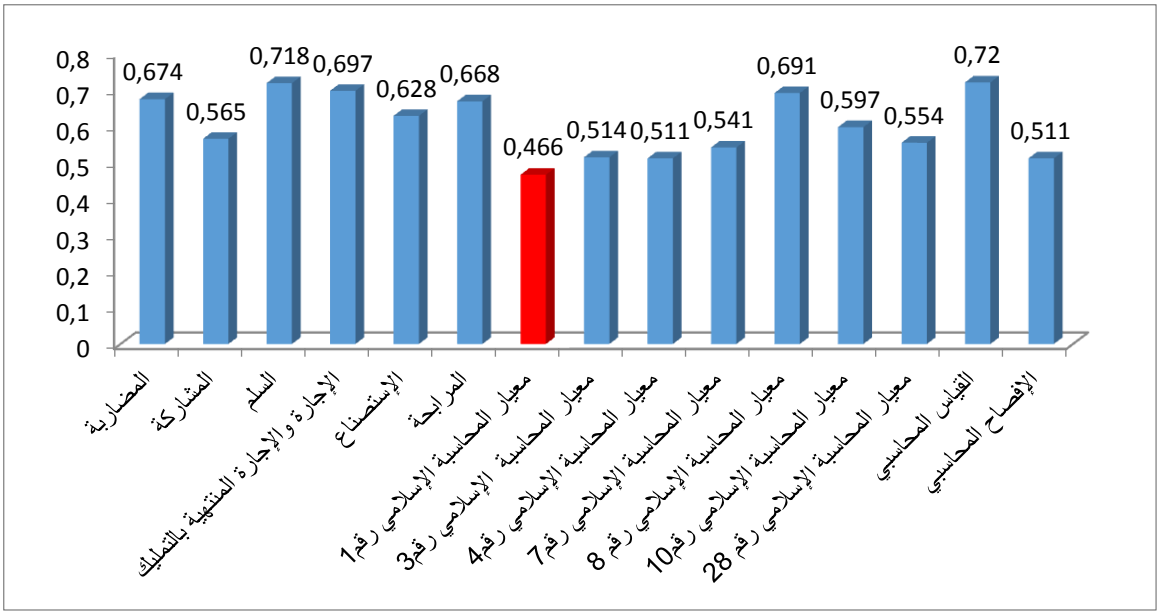

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الشكل أعلاه يتوضح قيم التي تفسر بشكل أكثر من تباينات مؤشراته/ مما يؤكد أن فقرات المحاور والأبعاد التي توضح متغيرات الدراسة متوافقة فيما بينها بقيم عالية ومقبولة احصائيا ومعنويا، ماعدا بعد واحد وهولا يؤثر في أغلبية المؤشرات.

2- **تحليل الصدق التمايزي (Discrimnant Validity):** حيث يشير هذا المعامل إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض، ونعتمد على معايير تتمثل في التالي:

2-1- معيار فورنل ولوكر (Fornell and Larcker): حيث تم اختبار هذا المعيار للتحقق من عدم تداخل المتغيرات فيما بينها، وتعتمد فكرته على أن المبنى يشترك في التباين مع المؤشرات المرتبطة به أكبر من اشتراكه في التباين مع أي بنى اخر (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، صفحة 164)، والجدول التالي يوضح هذه القيم.

الجدول رقم(3-32): نتائج معيار (Fornell and Larcker)

Fornell-Larcker criterion

	الاجارة	الاستصناع	الافصاح	السلم	القياس	المرابحة	المشاركة	المضاربة	المعيار رقم 01	المعيار رقم 03	المعيار رقم 04	المعيار رقم 07	المعيار رقم 08	المعيار رقم 10	المعيار رقم 28
الاجارة	0,704														
الاستصناع	0,664	0,786													
الافصاح	0,523	0,516	0,715												
السلم	0,601	0,599	0,396	0,747											
القياس	0,385	0,367	0,643	0,381	0,784										
المرابحة	0,626	0,705	0,583	0,383	0,438	0,683									
المشاركة	0,668	0,624	0,598	0,658	0,538	0,641	0,751								
المضاربة	0,439	0,468	0,281	0,577	0,417	0,447	0,552	0,686							
المعيار رقم 01	0,433	0,448	0,586	0,364	0,724	0,617	0,518	0,427	0,783						
المعيار رقم 03	0,479	0,474	0,623	0,336	0,630	0,605	0,548	0,413	0,643	0,700					
المعيار رقم 04	0,467	0,475	0,522	0,404	0,745	0,571	0,485	0,418	0,750	0,675	0,795				
المعيار رقم 07	0,529	0,464	0,527	0,560	0,609	0,519	0,574	0,390	0,683	0,614	0,717	0,664			
المعيار رقم 08	0,549	0,546	0,611	0,411	0,736	0,555	0,526	0,371	0,771	0,684	0,706	0,655	0,790		
المعيار رقم 10	0,596	0,626	0,714	0,447	0,571	0,668	0,496	0,302	0,650	0,682	0,606	0,640	0,672	0,773	
المعيار رقم 28	0,504	0,514	0,629	0,489	0,651	0,466	0,516	0,314	0,695	0,612	0,546	0,610	0,741	0,634	0,744

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه تشير نتائج هذا المعيار إلى أن كل متغير يمثل نفسه أكثر من تمثيل غيره من المتغيرات، على سبيل المثال متغير الإجارة مع نفسه حقق قيمة 0,704 في حين حقق مع باقي المتغيرات القيم التالية (0,664، 0,523، 0,601، 0,385،0,626، 0,668، 0,439، 0,433، 0,479، 0,467، 0,529، 0,549، 0,596، 0,504) وهي قيم أقل من (0,704) ونفس الأمر مع باقي المتغيرات، ووفقا لهذه القيم يمكن القول أن الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

ولتوضيح ذلك سيتم أخذ على سبيل المثال لا الحصر متغير الإجارة لتمثيله بيانيا، لمعرفة عدم تداخله مع باقي المتغيرات.

الشكل رقم(3-25): توضيح قيمة معامل (Fornell and Larcker) لمتغير الإجارة

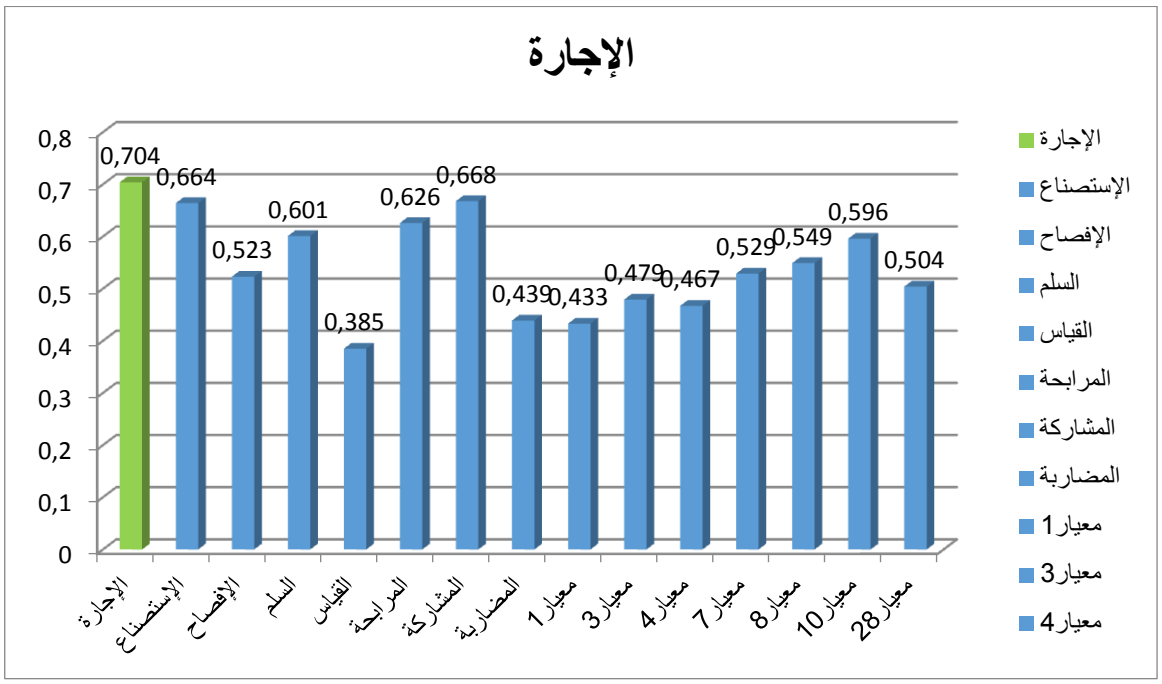

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الشكل أعلاه يمكن القول أن هذا المعامل بالنسبة لمتغير الإجارة يحقق شرط صدق التمييز، وكل المتغيرات المدرجة في الجدول أعلاه وعلى سبيل المثال تم تمثيل متغير الإشارة لتوضيح عدم تداخل هذا المتغير مع باقي المتغيرات حسب ماتبينه القيم الواضحة في الجدول والشكل أعلاه.

2-2- معيار (Heterotait-MonotraitRatio): يتم استخدام هذا المعيار والذي يسمى كذلك بنسبة سمة اللاتجانس أوسمة الأحادية، حيث يمثل هذا المعيار الارتباط الحقيقي بين مبنيين اثنين ألا تفوق نسبته (0.85) لتكون مبررة ومقبولة ويمكن أيضا تحديدها بعتبة أن لا تفوق (0.9) للقول أن الدراسة لديها صلاحية وتمييزية وصدق جيدة (Kusumah، 2023، صفحة 203)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-33): نتائج معيار(Heterotait-MonotraitRatio)

Discriminant validity

Heterotrait-monotrait ratio (HTMT) - Matrix

	الاجارة	الاستصناع	الاقصاح	السلم	القياس	المرابحة	المشاركة	المضاربة	المعيار رقم 01	المعيار رقم 03	المعيار رقم 04	المعيار رقم 07	المعيار رقم 08	المعيار رقم 10	المعيار رقم 28
الاجارة															
الاستصناع	0,791														
الاقصاح	0,586	0,638													
السلم	0,834	0,844	0,470												
القياس	0,454	0,557	0,744	0,491											
المرابحة	0,801	0,732	0,673	0,566	0,534										
المشاركة	0,788	0,825	0,677	0,832	0,612	0,793									
المضاربة	0,627	0,818	0,348	0,843	0,522	0,648	0,721								
المعيار رقم 01	0,560	0,702	0,748	0,508	0,838	0,807	0,663	0,540							
المعيار رقم 03	0,646	0,734	0,791	0,536	0,774	0,849	0,691	0,570	0,805						
المعيار رقم 04	0,576	0,710	0,614	0,550	0,831	0,755	0,582	0,536	0,810	0,810					
المعيار رقم 07	0,681	0,741	0,667	0,749	0,724	0,732	0,725	0,528	0,815	0,866	0,724				
المعيار رقم 08	0,778	0,828	0,799	0,619	0,819	0,829	0,691	0,539	0,727	0,772	0,818	0,829			
المعيار رقم 10	0,689	0,810	0,817	0,570	0,647	0,822	0,565	0,385	0,827	0,871	0,730	0,795	0,802		
المعيار رقم 28	0,613	0,666	0,739	0,635	0,745	0,619	0,617	0,399	0,843	0,801	0,648	0,784	0,762	0,744	

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معظم قيم الارتباط بين مباني نموذج القياس أقل من 0.85 كما هوالحال بالنسبة لبعد الإفصاح وبعد السلم حيث كانت القيمة 0.638 وبالنسبة لبعد المضاربة(0.721) وبعد المعيار(01) بقيمة(0.540)، وهناك قيمة وصلت إلى(0.866) في بعد المعيار المحاسبي رقم(07) وهذه هي الوحيدة بين القيم التي تجاوزت عتبة (0.85) في حين باقي القيم تراوحت بين أقل قيمة(0.348) وأعلى قيمة(0.843).

وهذا أن دل يدل على أنه لا يوجد تداخل بين مباني نموذج الدراسة، وهذا ما يدعم النتائج المتحصل عليها في اختبار **(Fornell and Larcker)**.

المطلب الثاني: تقييم النموذج البنائي الهيكلي (Assessment of Structural Model)

تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة التقييم النموذج القياسي وقبول نتائج مقاييس الصدق التقاربي والتمايزي، حيث تتمثل هذه الأخيرة في تقييم صلاحية النموذج الهيكلي من خلال دراسة القدرات التنبؤية وعلاقة المتغيرات وتقييم نموذج الانحدار، ولتقييم جودة العلاقة بين متغيرات الدراسة مع بعضها البعض داخل نموذج الدراسة المعدل الموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-26): نموذج الدراسة المعدل وفق (PLS-SEM)

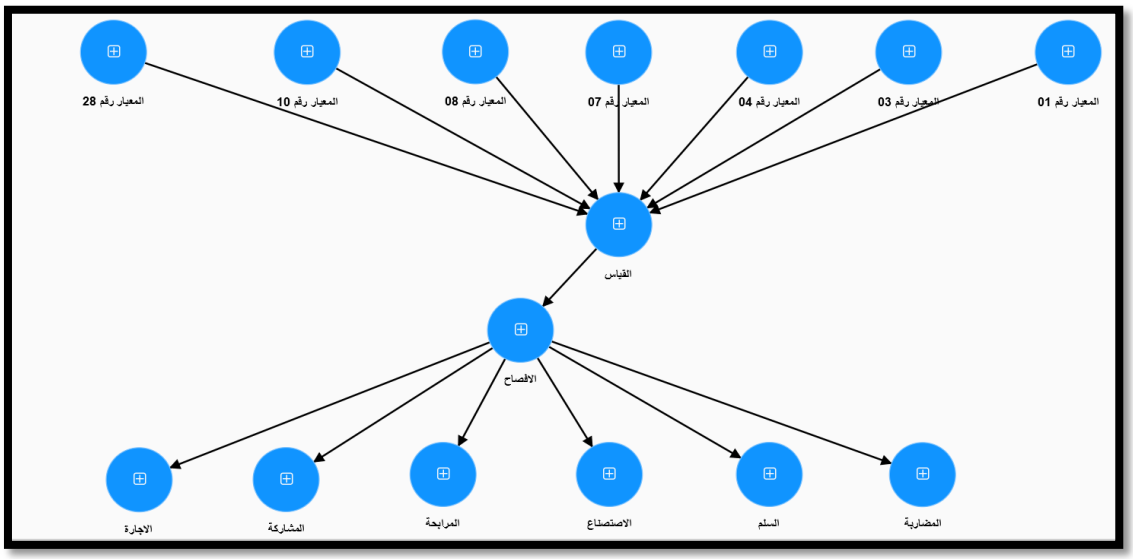

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يمثل نموذج الدراسة المعدل الذي سيتم تقييمه بواسطة المعاملات والاختبارات الإحصائية في برنامج **smart pls4** وتتمثل في النقاط الآتي شرحها.

أولا: التقييم بواسطة التداخل الخطي بين المباني (VIF): سيتم في هذا العنصر التحقق من عدم التداخل الخطي بين مباني نموذج الدراسة، حيث يجب أن لا تكون قيمته تفوق 5، واذا فاقت العتبة فهذا يدل على تداخل خطي حرج بين المؤشرات (ف. هار، م هالت، م.غينكل، و زارستد، 2020، صفحة 197)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-34): قيم معاملات التداخل الخطي بين المباني لنموذج الدراسة

مباني نموذج الدراسة	قيمة VIF
بعد الإفصاح -بعد الإجارة	1.000
بعد الإفصاح -بعد الإستصناع	1.000
بعد الإفصاح-بعد السلم	1.000
بعد الإفصاح-بعد المرابحة	1.000
بعد الإفصاح-بعد المشاركة	1.000
بعد الإفصاح-بعد المضاربة	1.000
بعد الإفصاح-بعد القياس	1.000
بعد المعيار 1-بعد القياس	3.516

بعد المعيار 3-بعد القياس	2.540
بعد المعيار 4-بعد القياس	3.227
بعد المعيار 7-بعد القياس	2.577
بعد المعيار 8-بعد القياس	3.620
بعد المعيار 10-بعد القياس	2.454
بعد المعيار 28-بعد القياس	2.677

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه توضح نتائج اختبار التداخل الخطي VIF بين المباني لنموذج الدراسة على أن معظم قيم VIFأقل من قيمة العتبة 3، فمثلا متغير الإفصاح بالنسبة لمتغير الإجارة كانت قيمة VIF =1.000 وكذلك بالنسبة لمتغير القياس مع متغير المعيار رقم(03) كانت قيمة VIF= 2.540 وهي أيضا أقل من قيمة العتبة، وعليه فإنه لا توجد تدخلات خطية بين هذه المباني، على عكس بعض المباني التي جاءت قيمها أكبر من قيمة العتبة لكن بنسب صغيرة وكذلك لم تتجاوز الحد الاقصى وهو5 مما يمكن القول أنه لوكان هناك مثلا تداخل فهوتداخل جد بسيط على سبيل المثال بين متغير المعيار (08) والتغير القياس المحاسبي كانت القيمة VIF=3.620 وهذا لا يؤثر كثيرا.

والشكل الموالي يوضح قيم هذا المعامل.

الشكل رقم(3-27): نتائج معامل التداخل الخطي بين المباني

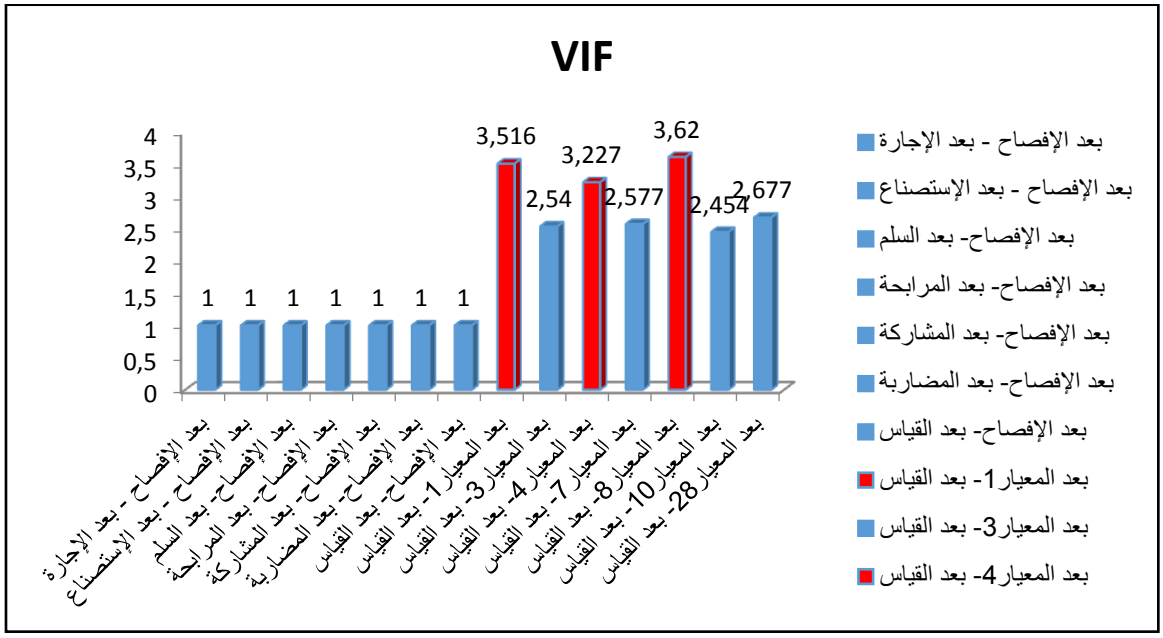

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

يتضح من الشكل أعلاه القيم العادية التي لا تفوق العتبة وهي القيمة (3)، في حين وضح القيم التي تفوق العتبة التي لم تتجاوز القيمة (5)، فلذلك يمكن القول إجمالا انه ليس هناك تداخل بين مباني نموذج الدراسة.

ثانيا: التقييم بواسطة ملائمة معاملات المسار (Path Coefficients): تتراوح معامل المسار بين 1و1، وهويفسر معامل التأثير بين متغيرات النموذج ودقته (setaiman، 2023، صفحة 55)، وفي الجدول التالي يتم توضيح العلاقة بين مباني نموذج الدراسة.

الجدول رقم(3-35): قيم ملائمة معاملات المسار لنموذج الدراسة

مباني نموذج الدراسة	قيمة Path Coefficients
بعد الإفصاح –بعد الإجارة	0.523
بعد الإفصاح –بعد الإستصناع	0.516
بعد الإفصاح–بعد السلم	0.396
بعد الإفصاح–بعد المرابحة	0.583
بعد الإفصاح– بعد المشاركة	0.598
بعد الإفصاح– بعد المضاربة	0.281
بعد الإفصاح– بعد القياس	0.643
بعد المعيار1– بعد القياس	0.146
بعد المعيار3– بعد القياس	0.060
بعد المعيار4– بعد القياس	0.391
بعد المعيار7– بعد القياس	-0.040
بعد المعيار8– بعد القياس	0.226
بعد المعيار10– بعد القياس	-0.044
بعد المعيار28– بعد القياس	0.184

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

يتضح من الجدول أعلاه قيم معاملات المسار التي تظهر العلاقات العكسية أوالطردية بين مباني النموذج. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(3-28): نتائج معامل المسار قيمة (Path Coefficients)

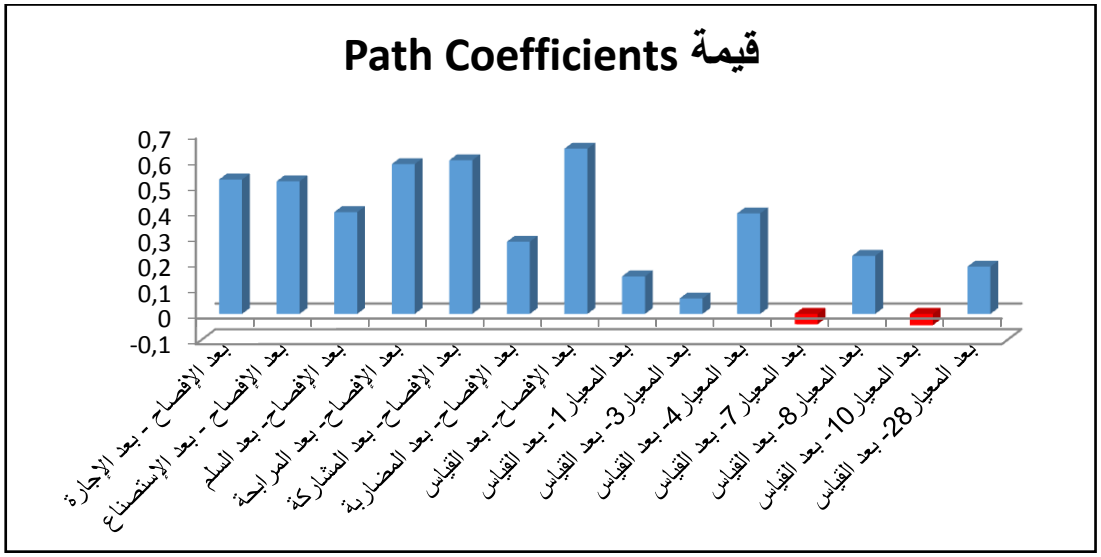

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه معاملات المسار للمتغيرات ذات العلاقة؛ حيث بلغ أكبر معامل مسار في بعد القياس والإفصاح والعلاقة بينهما علاقة طردية مرتفعة بلغت **(0.643)**، والعلاقة العكسية الضعيفة كانت بين بعد المعيار رقم**(07)** وبعد القياس حيث بلغت **(-0.040)**، وبعد المعيار**(10)** والقياس بقيمة**(-0.044)** تشير إلى علاقة عكسية ضعيفة جدا، وتظهر باقي القيم ذات علاقة طردية متوسطة ومرتفعة بين المتغيرات ذات العلاقة.

ثالثا: التقييم بواسطة معامل التفسير(R^2-Coefficient of determination): سيتم قياس مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغيرات التابعة، حيث سيتم دراسة مدى تفسير المعايير المحاسبة الإسلامية للمتغيرات الضابطة والتابعة القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، يعبر هذا الاختبار على قوة التنبؤ بالمتغيرات الداخلية من النماذج الهيكلية وهونتيجة اختبار الانحدار الخطي، وتتمثل قيمته المقبولة التي تكون أكثر**(0,25)** والتي أكثر من **(0,50)**قيمة قوية والتي أقل من **(0.25)** هي قيمة ضعيفة (setaiman، 2023، صفحة 56)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-36): نتائج معامل التفسير R^2

المتغيرات		معامل التفسير R^2		
المتغير الضابط	القياس المحاسبي	0.671	**0.592**	
	الإفصاح المحاسبي	0.514		
المتغير التابع	المضاربة	0.679	**0.649**	**0.632**
	المشاركة	0.652		
	السلم	0.577		
	الإستصناع	0,676		
	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	0.674		
	المرابحة	0.640		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه تشير قيم معامل التفسير R^2 للمتغير الضابط والتابع (القياس والإفصاح المحاسبي، وأدوات التمويل الإسلامي) تقدر ب(**0.592 و0,649**) وهي قيم تدخل ضمن فئة الحجم الكبير للتفسير، حيث تعدت (**0.25**)، ومنه يمكن القول أن حجم تفسير كل المتغيرات أبعاد المحور الأول والثاني(القياس المحاسبي، الإفصاح المحاسبي، المضاربة، المشاركة، السلم، الإجارة، الإستصناع، المرابحة) ذات حجم كبير من التفسير.

والشكل الموالي يبين ذلك بطريقة أوضح.

الشكل رقم(3-29): نتائج قيم معامل التفسير R^2

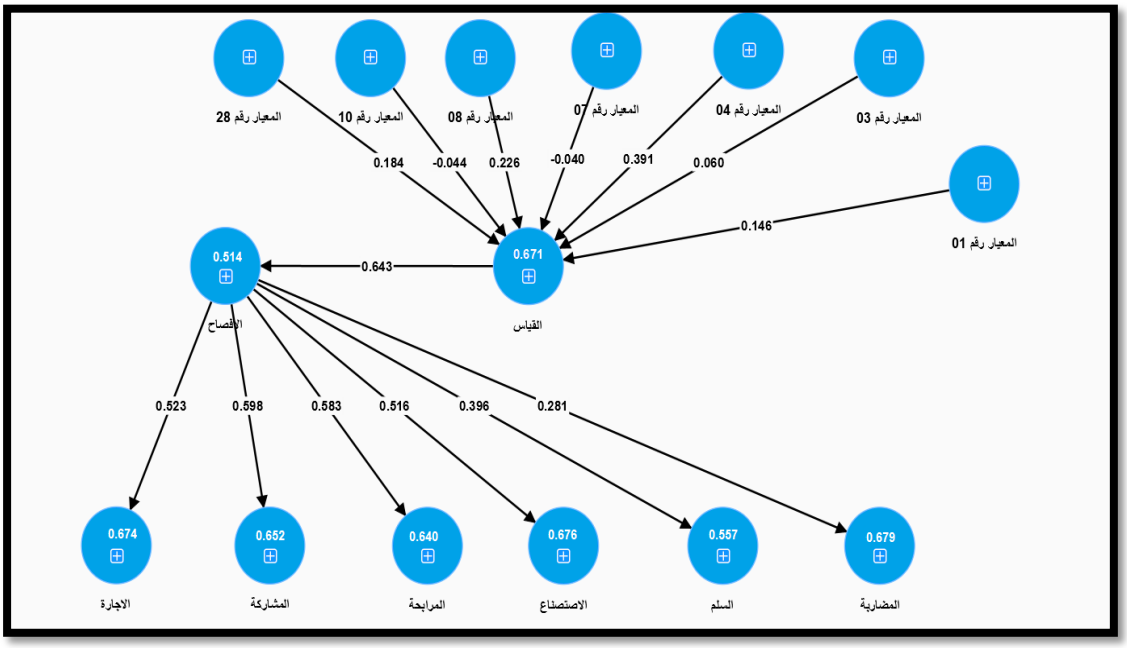

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

رابعا: التقييم بواسطة معامل حجم الأثر للمتغيرات الخارجية كوهن f^2 (Effect size): حيث سيتم اختبار حجم الأثر، للمتغيرات المستقلة وتأثيرها في المتغيرات التابعة، بمعنى تأثير كل متغير مستقل على وهي معايير المحاسبة الإسلامية على المتغير التابع القياس والإفصاح لأدوات التمويل الإسلامي، وتتم تصنيف في ثلاث فئات (setaiman، 2023، صفحة 92):

- (0.02) تأثير ضعيف؛
- (0.15) تأثير متوسط؛
- (0.35) تأثير قوي(كبير).

والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-37): نتائج معامل كوهن f^2

المتغير المستقل		حجم الأثر f^2	النتيجة
معيار المحاسبة الإسلامي رقم1	المتغير التابع	0.519	أثر قوي
معيار المحاسبة الإسلامي رقم3		0.504	أثر قوي
معيار المحاسبة الإسلامي رقم4		0.544	أثر قوي
معيار المحاسبة الإسلامي رقم7		0.502	أثر قوي
معيار المحاسبة الإسلامي رقم8		0.654	أثر قوي
معيار المحاسبة الإسلامي رقم10		0.602	أثر قوي
معيار المحاسبة الإسلامي رقم28		0.639	أثر قوي
معايير المحاسبة الإسلامية		0.566	أثر قوي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه يتبين وجود أثر أوتأثير قوي لكل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع لأن قيمة f^2 أكبر من **(0.35)**، وتتراوح قيمه ما بين **(0.504-0.654)**، حيث كان أكبر تأثير لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 8 على المتغير التابع بقيمة **(0.654)**، وأقل تأثير سجله المتغير المستقل معيار المحاسبة رقم **(07)**بقيمة(**0.502**)، ومنه يمكن القول أن المتغير المستقل يؤثر بدرجة عالية على المتغير التابع حيث بلغت قيمة تأثيره **(0.566)**.

خامسا: التقييم بواسطة معامل جودة التنبؤ (Construct Crossvalidated Redundancy) Q^2 :

سيتم قياس مؤشر جودة التنبؤ أوالقدرة التنبؤية للنموذج المعدل للدراسة، حيث يتم قياس قدرة تنبؤ المتغيرات التابعة على التنبؤ لنموذج المسار، وكذا الأهمية التنبؤية للمتغيرات الدراسية، وتنحصر قيمه عند**(002)** قدرة تنبؤية ضعيفة جدا، **(0.15) قدرة** تنبؤية للنموذج معتدلة ومقبولة بدرجة متوسطة، أما(

0.35)فما فوق فالقدرة التنبؤية للنموذج صحيحة ومناسبة بدرجة مرتفعة (setaiman، 2023، صفحة 59). والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-38): نتائج معامل جودة التنبؤ Q^2

المتغيرات	Q^2
المضاربة	0.075
المشاركة	0.239
السلم	0.122
الإجارة	0.223
الإستصناع	0.235
المرابحة	0.304
القياس المحاسبي	0.563
الإفصاح المحاسبي	0.380
القيمة الإجمالية	0.267

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه تظهر قيم Q^2 للمتغيرات المدروسة أكبر من **(0)** حيث بلغت وسجلت اكبر قيمة عند المتغير لقياس المحاسبي قدرت **ب(0.563)** وأقل قيمة سجلها المتغير المضاربة بقيمة **(0.075)**، وهذا يدل على أن المبنى الداخلي لنموذج الدراسة وهوالمتغير التابع والضابط (القياس والإفصاح لأدوات التمويل الإسلامي) ذات صبة وقدرة تنبؤية، ومنه يمكن القول أن نموذج الدراسة يتمتع بدقة تنبؤية عالية وهذا ما تظهره القيمة الإجمالية لمعامل التنبؤ للمتغير التابع حيث قدرت ب**(0.267)**.

سادسا: معامل جودة المطابقة (GOF) (Goodness of Fit if Model): حيث سيتم قياس مؤشر جودة المطابقة لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على نموذج الدراسة، بمعنى أخر قياس الأداء العام للنموذج المعتمد في الدراسة على تحقيق أهداف الموضوع وما صمم من أجله، ويعرف هذا المعامل بالمتوسط الهندسي للتباين المفسر **(AVE)** للمباني الداخلية، ويشترط لحسابه أن يكون الحد الأدنى للتباين المفسر **(0.5)**، وتكون قيم **(GOF)** صالحة بدرجة صغيرة في حالة كان محصورا بين **(0.1 و0,25)**، وصالح بدرجة متوسطة في حالة كانت قيمته محصورة بين **(0.25 و0.36)**، وصالح بدرجة كبيرة في حالة قيمته كانت أكبر من **(0.36)** (Wetzels, Schroder, & Oppen, 2009, p. 178).

والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-39): نتائج معامل جودة المطابقة (GOF)

R^2	AVE	
/	0.553	المتغير المستقل
0.632	0.637	المتغيرات التابعة
$GOF = \sqrt{R^2 \times AVE} = \sqrt{0.60 \times 0.632}$		
GOF=0.61		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من خلال الجدول أعلاه يتوضح أن قيمة **GOF=0.61** وهي أكبر من القيمة **(0.36) مما** يدل على أن النموذج ذوجودة مطابقة عالية، بمعنى أنه مطابق لما تم دراسته ويمثل متغيرات الدراسة المدروسة، وهوصالح بدرجة كبيرة لتمثيل موضوع الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار وتحليل نتائج الفرضيات

بعد تقييم وتحليل النموذج القياسي والنموذج الهيكلي للدراسة، وقبوله لأنه يمثل بصورة كبيرة متغيرات الدراسة والعلاقة المبنية بينهما، وجب التحقق من الفرضيات الموضوعة واختبار صحتهم ومناقشة نتائجهم وما توصلت إليه الدراسة.

أولا: عرض اختبار فرضيات الدراسة

بعد التأكد من النموذج الهيكلي والنموذج القياسي للدارسة، وتقييم معاملاته، وجب في هذه المرحلة اختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى قبولها اوعدم قبولها حسب الشرطين التاليين:

- α دالة إحصائيا؛
- قيمة $T > 1.96$ عند مستوى معنوية 5%.

عند تحققهم نقبل الفرضية البديلة.

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: يتم هنا اختبار الفرضية الفرعية الأولى للوصول إلى قبولها أوعدم قبولها حيث تنص على:

- **H_0** لا يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي(01) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

- **H_1** يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(01) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

وفي الجدول الموالي يتم توضيح نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول رقم(3-40): اختبار الفرضية الفرعية الأولى

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية الاولى	**0.332**	**0.174**	**3.471**	**0.034**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل**T** تساوي**(3,471)** وهي أكبر من**(1.96)** عند مستوى معنوية **(0.034)** أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى.

بعد التطرق في الفرع الاول إلى اختبار صحة فرضيات الدراسة من خلال قراءة مخرجات البرنامج الإحصائي المستخدم smart pls4، سيتم تحليل كل فرضية على حدى لفهم الهدف منها وكيف تم إثبات صحتها.

بعد قبول الفرضية الفرعية الاولى البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

1-1- نصت هذه الفرضية الجزئية الأولى على "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (01) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" حيث كانت نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-41): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	**0.533**	**0.107**	**4.984**	**0.000**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **4.984** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة**(0.011)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين المتغير المستقل معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(01)** في دعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

1-2- نصت الفرضية الجزئية الثانية على "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-42): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	**0.298**	**0.117**	**2.558**	**0.011**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT**(2.558)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **(0.011)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

1-3- نصت الفرعية الجزئية الثالثة على "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (01) وأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**"، تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-43): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	**0.623**	**0.074**	**8.412**	**0.000**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T 8.412** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **(0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة المعيار المحاسبي الإسلامي رقم**(01)** وأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، وان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة (معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(01)** والقياس والإفصاح المحاسبي وأدوات التمويل الإسلامي) وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الأولى وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-30): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الأولى

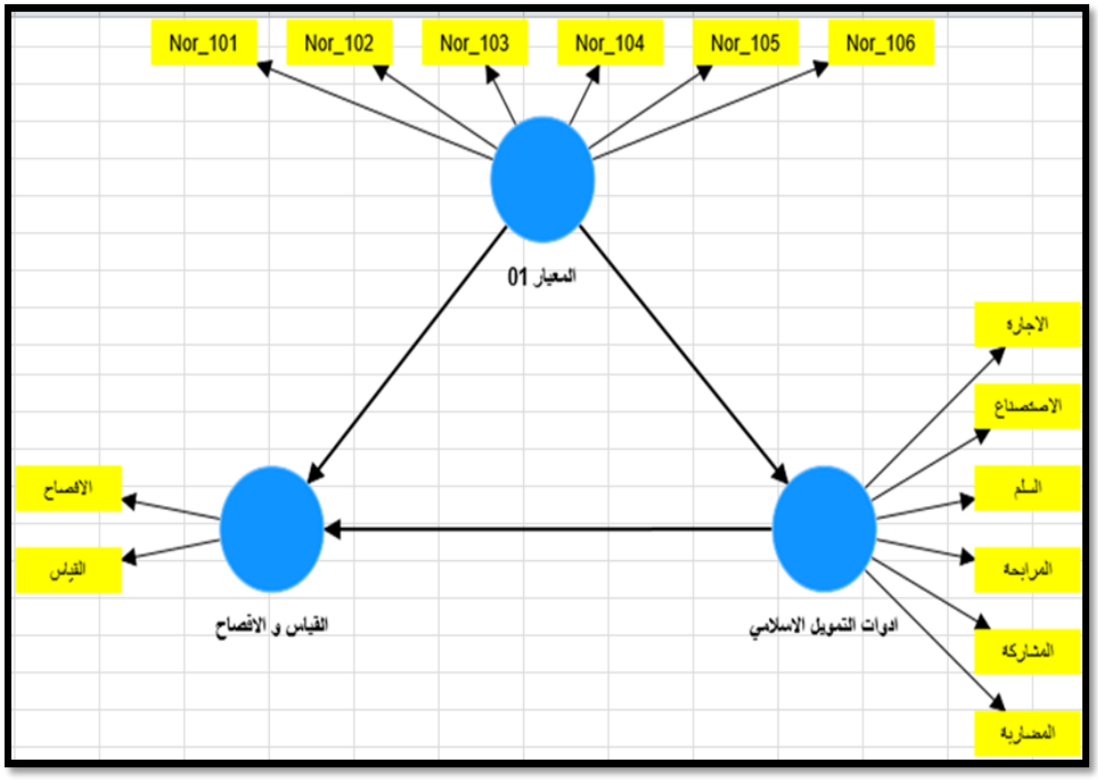

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

مما سبق ومن الشكل أعلاه يمكن القول أن الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على " يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي**(01)** العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري."

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثانية، للوصول إلى نتائج إما قبولها اورفضها والتي تنص على:

- H0 لا يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي**(03)** المضاربة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

- H1 يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي**(03)** المضاربة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري، وفي الجدول الموالي سيتم توضيح نتائج قيم اختبار هذه الأخيرة.

الجدول رقم(3-44): اختبار الفرضية الفرعية الثانية

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية الثانية	0.255	0.187	2.810	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل t تساوي **(2.810)** وهي أكبر من**(1.96)**عند مستوى معنوية (**P=** 0.000)أقل من 5%، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية.

بعد قبول الفرضية الفرعية الثانية البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

2-1-نصت الفرضية الجزئية الأولى على" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (03) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-45): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	0.643	0.096	6.693	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة **T (6.693)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم**(03)** دعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

2-2- نصت الفرضية الجزئية الثانية على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-46): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	0.117	0.104	1.129	0.259	قبول الفرضية العدمية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة **T (1.129)** أقل من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.259)** وهي أكبر من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ليست معنوية إحصائية، تدل على عدم وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري، مما يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على "**لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**"

2-3-نصت الفرضية الجزئية الثالثة على" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (03) وأداة التمويل الإسلامي المضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" وتمثلت نتائجها في:

الجدول رقم(3-47): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثالثة	**0.415**	**0.120**	**3.465**	**0.001**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T** **(3.465)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P** **(0.001)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(03)** وأداة التمويل الإسلامي المضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، ماعدا فرضية الجزئية الثانية، وهذا لا يؤثر في صحة الفرضية الفرعية الثانية، وان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة **(**معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(03)** والقياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المضاربة**)** وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الثانية وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-31): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الثانية

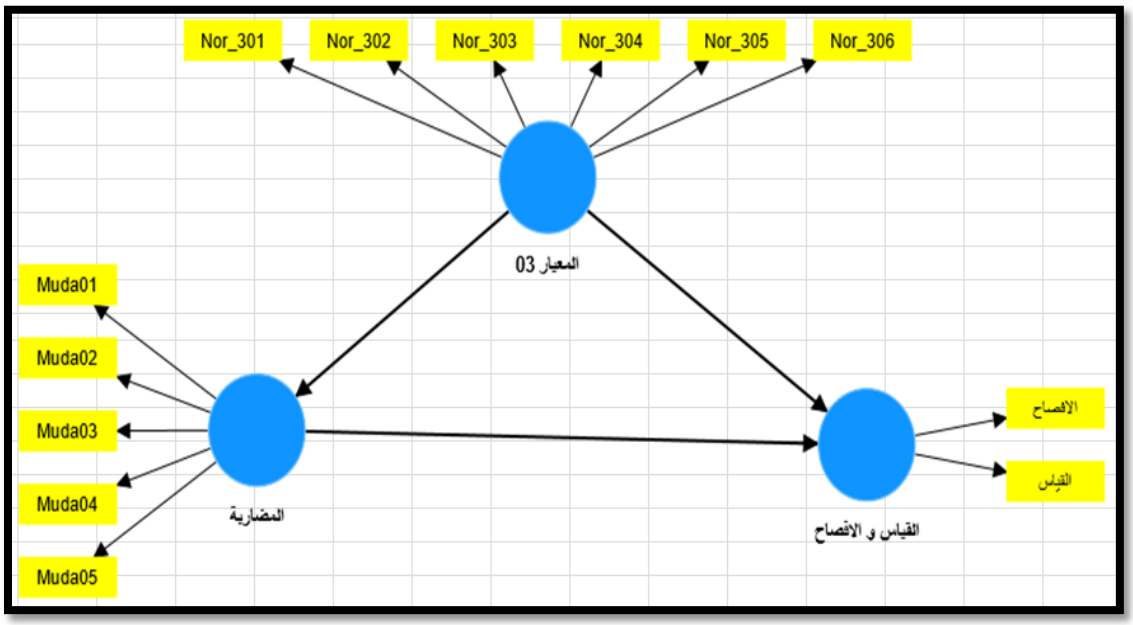

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامية رقم(**03**) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي المضاربة.

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: سيتم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للوصول إلى نتائج للحكم على صحتها أوعدمها، والتي تنص على:

- H_0 لا يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**04**) المشاركة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

- H_1 يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**04**) المشاركة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-48): اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية الثالثة	0.375	0.133	3.034	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل **T** تساوي **(3,034)** وهي أكبر من **(1.96)**عند مستوى معنويةP (0.000) أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

بعد قبول الفرضية الفرعية الثالثة البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

3-1-نصت الفرضية الجزئية الأولى على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (04) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-49): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	0.527	0.093	5.678	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **(5.678)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم**(04)** ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

3-2-نصت الفرضية الجزئية الثانية "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-50): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	**0.362**	**0.111**	**3.254**	**0.001**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T** **(3.254)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة**P** **(0.001)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

3-3-نصت الفرضية الجزئية الثالثة" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (04) وأداة التمويل الإسلامي المضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" وتمثلت نتائجها في:

الجدول رقم(3-51): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثالثة	**0.496**	**0.110**	**4.525**	**0.000**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T** **(4.525)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P** **(0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين

تبني معيار المحاسبة الإسلامي رقم(**04**) وأداة التمويل الإسلامي المشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، ماعدا فرضية الجزئية الثانية، وهذا لا يؤثر في صحة الفرضية الفرعية الثالثة، وأن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة (معيار المحاسبة الإسلامي رقم(**04**) والقياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المشاركة) وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الثالثة وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-32): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الثالث

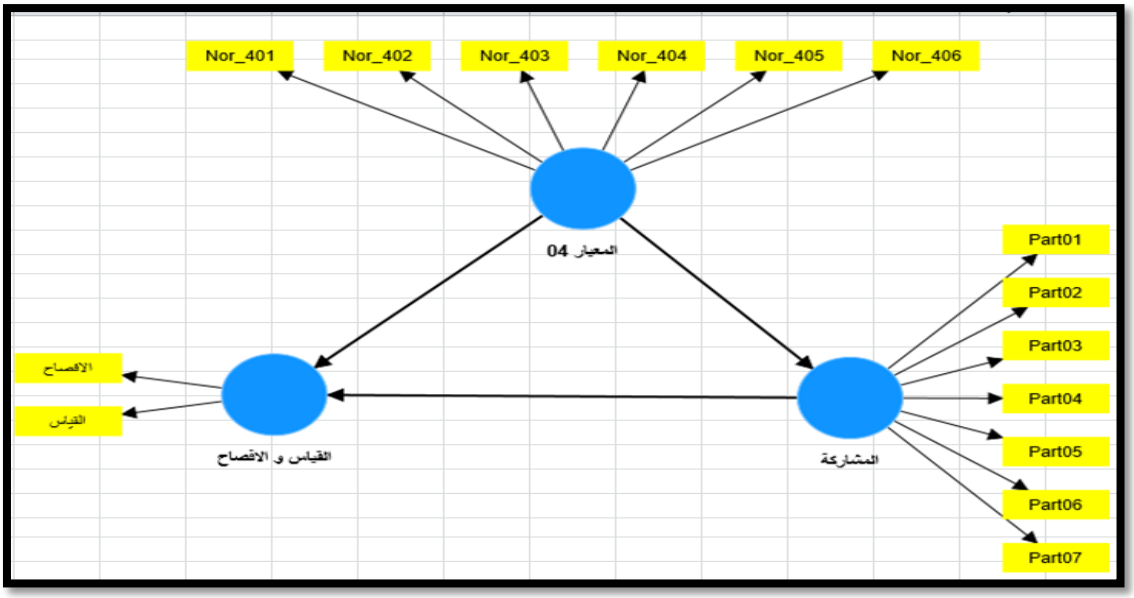

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامية رقم(**04**) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي المشاركة.

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: سيتم في هذا العنصر اختبار صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على ما يلي:

- H_0 لا يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**07**) السلم والسلم الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

– H_1 يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**07**) السلم والسلم الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال معاملات الظاهرة في الجدول أدناه.

الجدول رقم(3-52): اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية الرابعة	0.384	0.197	3.029	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل **T** تساوي من الجدول أعلاه يتضح أن معامل t تساوي **(3.029)** وهي أكبر من **(1.96)** عند مستوى معنوية (0.000) أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

بعد قبول الفرضية الفرعية الرابعة البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

4-1-نصت الفرضية الجزئية الأولى على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (07) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-53): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	0.580	0.099	5.868	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **(5.868)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم**(07)** ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

4-2-نصت الفرضية الجزئية الثانية" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي السلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-54): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	**0.083**	**0.118**	**5.710**	**0.478**	**قبول الفرضية العدمية**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **(5.710)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمةP **(0.478)** وهي أكبر من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ليست معنوية إحصائية، تدل على عدم وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي السلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

ومنه يتم قبول الفرضية العدمية" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي السلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**".

4-3-نصت الفرضية الجزئية الثالثة" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (07) وأداة التمويل الإسلامي السلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" وتمثلت نتائجها في:

الجدول رقم(3-55): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثالثة	0.588	0.075	7.803	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **(7.803)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(04)** وأداة التمويل الإسلامي السلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، ماعدا فرضية الجزئية الثانية، وهذا لا يؤثر في صحة الفرضية الفرعية الرابعة، وان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة (معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(07)** والقياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي السلم) وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الرابعة وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-33): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الرابعة

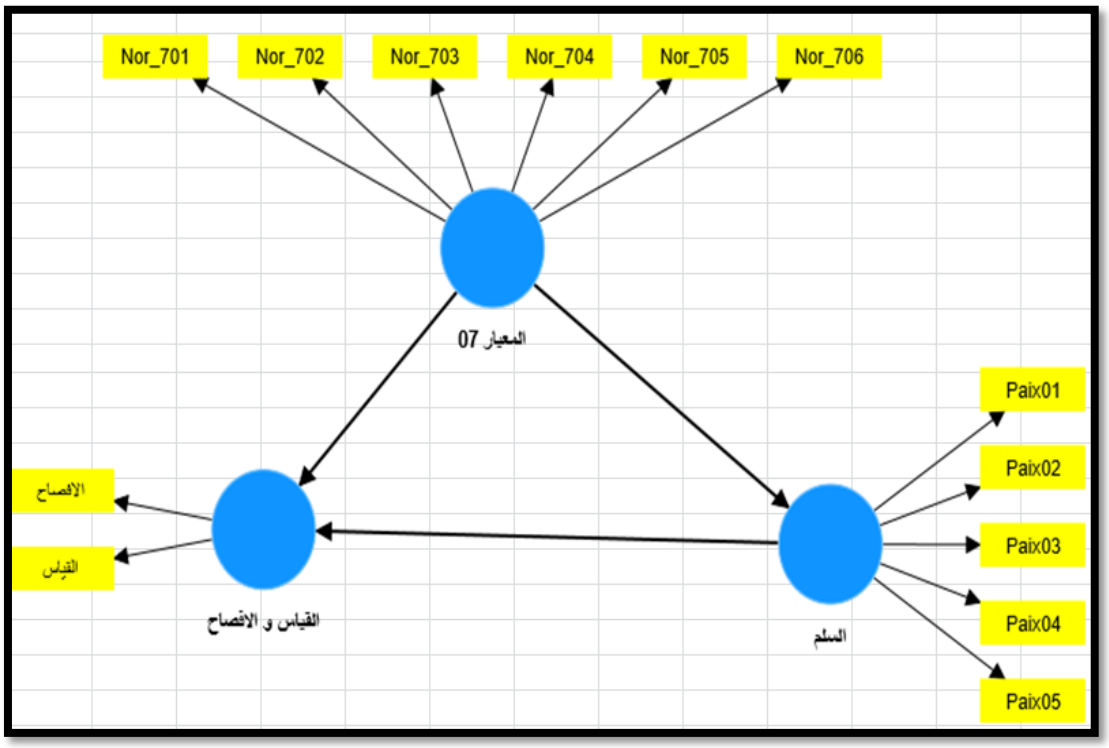

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامية رقم**(07)** ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي السلم.

5- اختبار الفرضية الفرعية الخامسة: يتم اختبار هذه الفرضية من خلال المعاملات الظاهرة في الجدول أدناه، من أجل معرفة صحتها من عدمها والتي تنص على:

- H0 لا يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي**(08)** الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- H1 يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي**(08)** الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

الجدول رقم(3-56): اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية الخامسة	0.381	0.127	2.256	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل t تساوي ق(**2.256**) وهي أكبر من (**1.96**)عند مستوى معنوية (**0.000**)أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة.

بعد قبول الفرضية الفرعية الخامسة البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

5-1-نصت الفرضية الجزئية الأولى على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (08) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-57): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	0.699	0.091	7.725	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T** (**7.725**) أكبر من (**1.96**) في ظل قيمة **P** (**0.000**) وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(**08**) الإجارة ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

5-2- نصت الفرضية الجزئية الثانية" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-58): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	**0.065**	**0.097**	**6.664**	**0.000**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4**.**

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T (6.664)** أكبر من(1.96) في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة معنوية إحصائية إيجابية، تدل على عدم وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

5-3-نصت الفرضية الجزئية الثالثة" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (08) وأداة التمويل الإسلامي الإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" وتمثلت نتائجها في:

الجدول رقم(3-59): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثالثة	**0.609**	**0.094**	**6.480**	**0.000**	**قبول الفرضية البديلة**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة**T (6.480)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين

تبني معيار المحاسبة الإسلامي رقم(**08**) وأداة التمويل الإسلامي الإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، وان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة (معيار المحاسبة الإسلامي رقم(**08**) والقياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإجارة) وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الرابعة وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-34): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية الخامسة

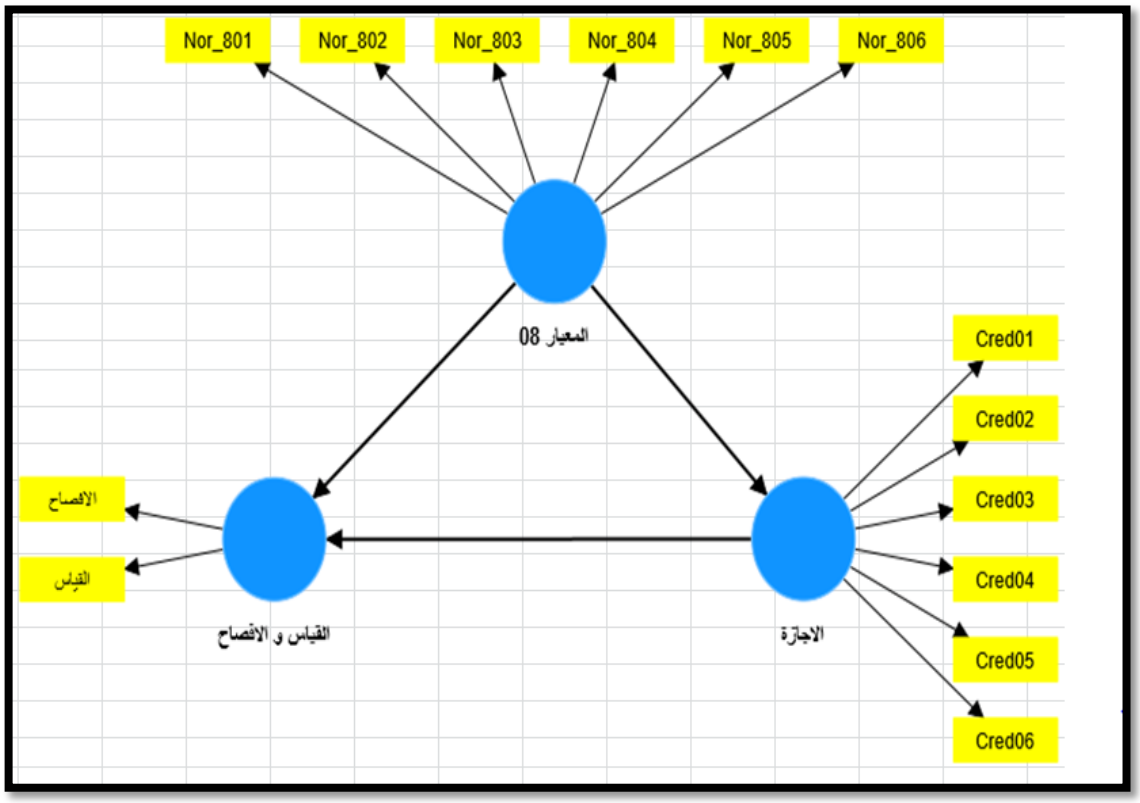

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامية رقم(**08**) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي الإجارة.

6-اختبار الفرضية الفرعية السادسة: في هذا العنصر سيتم اختبار صحة فرضية الفرعية السادسة من خلال المعاملات الموضحة في الجدول أدناه، والتي تنص على:

H_0 لا يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**10**) الإستصناع والاستصناع الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

H_1 يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**10**) الإستصناع والاستصناع الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

الجدول رقم(3-60): اختبار الفرضية الفرعية السادسة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية السادسة	0.249	0.129	2.281	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل **T** تساوي (**2.281**) وهي أكبر من (**1.96**)عند مستوى معنوية (**0.000**) أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية السادسة.

بعد قبول الفرضية الفرعية السادسة البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

6-1-نصت الفرضية الجزئية الأولى على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (10) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-61): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	0.671	0.094	7.127	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **(7.127)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم**(10)** الإجارة ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

6-2-نصت الفرضية الجزئية الثانية" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-62): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسارPC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	**0.074**	**0.100**	**0.738**	**0.461**	**قبول الفرضية العدمية**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمةT **(0.738)** أقل من **(1.96)** في ظل قيمةP **(0.461)** وهي أكبر من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ليست معنوية إحصائية، تدل على عدم وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

ومنه قبول الفرضية العدمية التي تنص على" **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**

6-3-نصت الفرضية الجزئية الثالثة" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (10) وأداة التمويل الإسلامي الإستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" وتمثلت نتائجها في:

الجدول رقم(3-63): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثالثة	0.639	0.071	9.022	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T **(9.022)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة P **(0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامي رقم(10) وأداة التمويل الإسلامي الإستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، ماعدا الفرضية الجزئية الثانية التي جاءت غير محققة، غير أن فرضية جزئية غير مقبولة مع فرضيتين جزئيتين مقبولتين لا يؤثر في صحة الفرضية الفرعية، ويمكن القول أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة (معيار المحاسبة الإسلامي رقم(10) والقياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي الإستصناع) وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الرابعة وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-35): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية السادسة

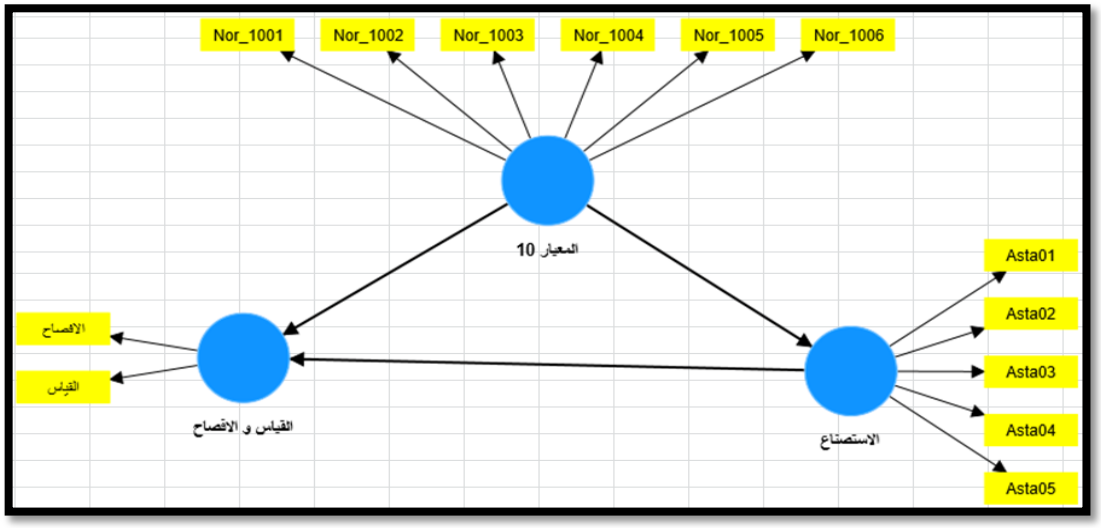

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامية رقم**(10)** ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي الإستصناع.

7- اختبار الفرضية الفرعية السابعة: يتم اختبار هذه الفرعية من خلال المعاملات الموضحة في الجدول أدناه للوصول إلى قبولها أورفضها والتي تنص على التالي:

- H_0لا يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة والبيع الآجل في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- H_1 يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة والبيع الآجل في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

الجدول رقم(3-64): اختبار الفرضية الفرعية السابعة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الفرعية السابعة	0.349	0.199	3.144	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل**T** تساوي **(3.144)** وهي أكبر من **(1.96)** عند مستوى معنوية **(0.000)** أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الفرعية السابعة. بعد قبول الفرضية الفرعية السادسة البديلة، سيتم تجزئة هذه الفرضية إلى ثلاث فرعيات جزئية لتحليلها بطريقة دقيقة ولمعرفة كيف بنيت العلاقة بين هذه المتغيرات وهي كالتالي:

7-1-نصت الفرضية الجزئية الأولى على " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (28) ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في:

الجدول رقم(3-65): اختبار الفرضية الجزئية الأولى

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الأولى	0.571	0.087	6.574	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة **T (6.574)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني المعيار المحاسبي الإسلامي رقم**(28)** الإجارة ودعم القياس والإفصاح المحاسبي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

7-2-نصت الفرضية الجزئية الثانية" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المرابحة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" تمثلت نتائج اختبارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-66): اختبار الفرضية الجزئية الثانية

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثانية	0.270	0.091	2.962	0.003	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة **T (2.962)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة**P (0.003)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية، تدل على وجود علاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المرابحة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

7-3-نصت الفرضية الجزئية الثالثة" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني المعيار المحاسبة الإسلامي رقم (28) وأداة التمويل الإسلامي المرابحة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري**" وتمثلت نتائجها في:

الجدول رقم(3-67): اختبار الفرضية الجزئية الثالثة

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة P	النتيجة
الفرضية الجزئية الثالثة	0.497	0.115	4.334	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة **T (4.334)** أكبر من **(1.96)** في ظل قيمة **P (0.000)** وهي أقل من قيمة **5%**، مما يوضح أن العلاقة ذات معنوية إحصائية إيجابية، تدل على وجود علاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(28)** وأداة التمويل الإسلامي المرابحة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

من خلال ما سبق عرضه وتحليله في الفرضيات الجزئية تبين أن هذه الفرضيات محققة ومقبولة، ويمكن القول أن هناك علاقة قوية بين متغيرات الدراسة (معيار المحاسبة الإسلامي رقم**(28)** والقياس والإفصاح المحاسبي وأداة التمويل الإسلامي المرابحة) وهذا ما وضحته الفرضية الفرعية الرابعة وقد تم التحقق من صحتها في الفرع السابق.

والشكل الموالي يوضح العلاقة المحققة.

الشكل رقم(3-36): العلاقة بين متغيرات الفرضية الفرعية السابعة

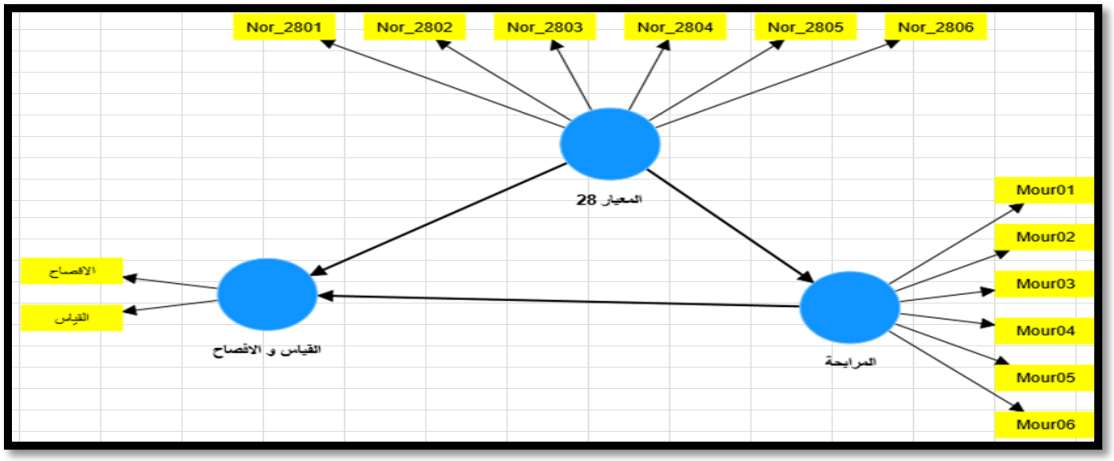

المصدر: مخرجات برنامج smart pls4.

الشكل أعلاه يوضح العلاقة بين تبني معيار المحاسبة الإسلامية رقم**(28)** ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل الإسلامي المرابحة.

بعد أن تم اختبار الفرضيات الفرعية أعلاه وجب اختبار الفرضية الأصلية التي هي أساس الفرضيات الفرعية.

8-اختبار الفرضية الرئيسية: يتم اختبار هذه الفرضية كبقية الفرضيات الفرعية بالمعاملات التالي ذكرها في الجدول الموالي والتي تنص على ما يلي:

- H_0 لا يوجد دور لتبني لمعايير المحاسبة الإسلامية ودعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.
- H_1 يوجد دور لتبني لمعايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

الجدول رقم(3-68): اختبار الفرضية الفرعية الرئيسية

	معامل المسار PC	الانحراف المعياري	قيمةT	قيمة P	النتيجة
الفرضية الرئيسية	0.556	0.184	6.636	0.000	قبول الفرضية البديلة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج smart pls4.

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل **T** تساوي **(6.636)** وهي أكبر من **(1.96)**عند مستوى معنوية **(0.000)** أقل من **5%**، بمعنى أن العلاقة ذات معنوية ومنه يتم قبول الفرضية الرئيسية، وهذا يدل على أنه في حالة تبني معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية محل الدراسة (بنك البركة ومصرف السلام الجزائري) سيرفع هذا التبني من مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في هذه البنوك، مما يتوضح أن الفرضية الرئيسية مقبولة بناءا على التحليل الإحصائي وبعد تقييم نموذجي الدراسة القياسي والهيكلي.

ثانيا: مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض وتحليل نتائج الفرضيات الرئيسية والفرعية والجزئية، ومعرفة صحة العلاقة بين متغيرات الدراسة، سيتم في هذا العنصر مناقشتها كما يلي:

- تم قبول الفرضية الفرعية الأولى التي توضح أن هناك دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(01) العرض والإفصاح في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الثانية يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(03) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(04) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(07) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم والسلم الموازي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- تم قبول الفرضية الفرعية الخامسة يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(08) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- تم قبول الفرضية الفرعية السادسة يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(10) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- تم قبول الفرضية الفرعية السابعة يوجد دور لتبني لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(28) في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- أسفرت الدراسة الميدانية والتطبيقية على قبول الفرضيات الموضوعة في الدراسة، حيث بعد تحليل نتائج إجابات العينة وقياس مؤشرات النموذج الهيكلي والقياسي للدرأسة، تم قبول الفرضيات الفرعية وقبول الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود دور لتبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

خلاصة الفصل

بعد عرض وتحليل إجابات عينة الدراسة، وتقييم نموذجي الدراسة القياسي والهيكلي من خلال عدة مؤشرات ونماذج إحصائية، لتبيان صدق وصلاحية النموذج للدراسة، وبعد قبول النموذج تم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية والجزئية، التي وضحت أن هناك وجود فعلي لدور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم وزيادة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري، وتم التوصل على النتائج التالية:

- يلتزم كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري بإجراءات وشروط التمويل الإسلامي خلال معاملات القائمة على أدوات التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة والمرابحة على سبيل المثال لا الحصر؛
- يعمل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري في ظل ازدواجية نظامية محاسبية بنكية، حيث يعملان في ظل النظام المالي المحاسبي البنكي الجزائري، وفي ظل ما تتطلبه البنوك الأم لهذه الفروع الموجودة في الجزائر، مما تقع في إشكالية التوحيد والتوافق المحاسبي؛
- هناك دور فعال لتبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري.

خاتمة

تعد معايير المحاسبة الإسلامية الدولية المنهج الرئيسي للمعاملات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية في الشبابيك الإسلامية، خاصة وأنها المصدر المرجعي الذي على أساسه تكون المرجعية المحاسبية في تسيير المعاملات المالية الإسلامية في هذه البنوك محل الدراسة مما يضمن تسييرا أفضل وتوحيدا محاسبيا وتوافقا محاسبيا لهذه البنوك الإسلامية، لضمان الشفافية والإفصاح للقوائم المالية المنشورة والتقارير المالية التي تعتبر المصدر الأساسي لاتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة،

وتأتي هذه المعايير لتنظيم إجراءات التمويل بأدوات التمويل الإسلامي التي صارت مقصد العملاء رغم اختلاف الثقافات والأديان والعقائد، لذلك تسعى المؤسسات المالية الإسلامية إلى تبني وتطبيق هذه المعايير لإضفاء نوع من الشفافية والمصداقية في التعاملات المالية التي تنطوي تحت لواء الشريعة الإسلامية ومبادئها، وللوقوف على دور معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية، تم طرح الإشكالية التالية:

وللإجابة على هذه الإشكالية تم القيام بدراسة الموضوع في شقيه النظري والتطبيقي، حيث تم دراسة المفاهيم النظرية والأدبيات التطبيقية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات نظريا، وكذا الدراسة الميدانية التطبيقية التي تم فيها اختبار الفرضيات والتوصل إلى قبولها ومعرفة واقع العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: النتائج

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها النظرية ومنها التطبيقية، وفي العناصر التالية سيتم مناقشتها كل واحدة على حدى:

1- مناقشة نتائج الدراسة النظرية:

- تعتبر معايير المحاسبة الإسلامية مرجع محاسبي أساسي لتنظيم المعاملات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية وضبط مهامها، وتسيير الجانب المحاسبي المالي لأدوات التمويل الإسلامي وهذا ما يتفق مع دراسة **(بوحفص و قط، 2019)**؛
- تعتمد البنوك الإسلامية محل الدراسة على صيغ التمويل الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الإستصناع..) لضمان التنويع في التمويل الإسلامي، وزيادة حجم الاستثمار والتمويل وتلبية احتياجات المجتمع وهذا ما يتفق مع دراسة **(ملحم، طنش، و دحيلة، 2021)**؛

- مؤشر الإفصاح في البنوك الإسلامية محل الدراسة (بنك البركة ومصرف السلام) مؤشر منخفض جدا مما يظهر أن هناك فجوة بين ما تفصحه القوائم المالية الإسلامية وما تقتضيه متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية وهذا ما اتفق مع دراسة؛ **(جاسم و الدباغ، 2022)**؛
- توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في الجزائر تسعى إلى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، إلا أنها لم تفصح بطريقة كافية لأنها تمتثل للنظام المالي المحاسبي البنكي المطبق على البنوك الجزائرية، وهذا ما اتفقت فيه مع دراسة **(بن ددوش و جعفري، 2022)**؛
- إن البنود التي يطلب فيها البنوك الإسلامية في الجزائر الإفصاح عنها وفق متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية غير ملتزم بها كليا ومستوى الامتثال لها ضعيف، بسب اختلاف مبادئ المحاسبة الممتثل لها وفق المبادئ المحاسبية البنكية الجزائرية، وهذا ما اتفقت فيه مع دراسة (Al-Bogami, 2023)؛
- تعتبر تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية تجربة فتية تسعى إلى التطور والانتشار، من خلال تمكين البنوك التقليدية من فتح الشبابيك الإسلامية؛
- اتجاه السلطة البنكية في الجزائر إلى إصدار قوانين وأحكام تحكم وتضبط العمل المصرفي وتسهر على تقديم أحسن الخدمات المالية الإسلامية من اجل النهوض بالصيرفة الإسلامية وهذا جلي من خلال النظام 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية والعمليات المتعلقة بها والموضح تحليله في الفصل الثاني.

2- مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية الميدانية

- توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي البنكي الجزائري ذات مستوى غفصاح ضعيف، بينما الموذج المقترح وفق معايير المحاسبة الإسلامية سيزيد من نسبة الإفصاح المحاسبي في البنكين البركة والسلام الجزائريين؛
- أثبتت الدراسة فاعلية تبني وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية مما يؤدي إلى تحسين أداءها، وهذا ما اتفقت فيه مع دراسة **(Al-Bogami, 2023)** ودراسة **(Albarrak & El-Halaby, 2019)**؛
- توصلت الدراسة أن مستوى الإفصاح في البنوك الإسلامية محل الدراسة يتأثر بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، حيث يزيد مؤشر الإفصاح المحاسبي في حالة تبني هذه المعايير وهذا ما يتفق مع دراسة **(جاسم و الدباغ، 2022)**؛

- توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر والتي تتمثل في بنك البركة ومصرف السلام يعملان جاهدان على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية إلا أن هناك عقبات كالمخطط المحاسبي البنكي الجزائري الذي تخضع لمبادئه، مما يجعلها تعمل في بيئة مزدوجة وهذا ما اتفقت فيه مع دراسة **(Mohammad , 2021)**؛
- نسبة الإفصاح في البنوك الإسلامية محل الدراسة نسبة ضعيفة، مما يدل على أن نسبة فهم موظفي والهيئات المسؤولة على هذه البنوك لازالت مرتبطة بمفاهيم الإفصاح لنظام البنكي المحاسبي الجزائري المستشف من معايير المحاسبة الدولية، وهذا ماخلق فجوة بين القوائم المالية المعدة وفقه والمعايير المالية الدولية و المعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية وهذا ما اتفقت فيه مع دراسة **(AL-Homaidi, Tabash, Allamy, & Ahmad, 2020)**؛
- أظهرت الدراسة أنه عند تبني معايير المحاسبة الإسلامية في بنكي البركة والسلام، سيزيد من درجة القياس والإفصاح المحاسبي في إجراءات التعامل بأدوات التمويل الإسلامي، وهذا يدل على وجود دور فعال لمعايير المحاسبة الإسلامية في دعم هذا الأخير، وهذا ما أظهرته الفرضية الرئيسية للدراسة؛
- عموما توصلت الدراسة الميدانية أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تتعامل بأدوات التمويل الإسلامي وفق الإجراءات المتعارف عليها لدى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تكتسي أدوات التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة أهمية كبيرة في تعاملات المالية التي يجريها بنك البركة ومصرف السلام الجزائري؛
- أوضحت الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين معايير المحاسبة الإسلامية ودعم القياس والإفصاح لأدوات التمويل الإسلامي، حيث ظهرت هذه العلاقة في نتائج اختبار الفرضيات الموضوعة للدراسة؛

ثانيا: اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة الميدانية وتقييم نموذج الدراسة القياسي والهيكلي لدور تبني معايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الجزائرية، تم اختبار فرضيات الدراسة والتوصل إلى:

1- الفرضية الرئيسية

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الرئيسية القائلة" يوجد دور لتبني لمعايير المحاسبة الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري" عند مستوى معنوية 5%؛

2- الفرضية الفرعية الأولى

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(01) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري" عند مستوى معنوية5%؛

3- الفرضية الفرعية الثانية

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(03) المضاربة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمضاربة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري عند مستوى معنوية5%؛

4- الفرضية الفرعية الثالثة

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(04) المشاركة في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمشاركة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري عند مستوى معنوية5%؛

5- الفرضية الفرعية الرابعة

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية الرابعة" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(**07**) السلم والسلم الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالسلم في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري"، عند مستوى معنوية5%؛

6- الفرضية الفرعية الخامسة

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية الخامسة" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(08) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالإجارة في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري، عند مستوى معنوية5%؛

7- الفرضية الفرعية السادسة

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية السادسة" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(10) الإستصناع والاستصناع الموازي في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالاستصناع في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري عند مستوى معنوية5%؛

8- الفرضية الفرعية السابعة

أظهرت النتائج الإحصائية إثبات صحة الفرضية الفرعية السابعة" يوجد دور لتبني معيار المحاسبة الإسلامي(28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأداة التمويل بالمرابحة والبيع الآجل في بنك البركة ومصرف السلام الجزائري عند مستوى معنوية5%.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

في ظل النتائج التي توصلت عليها الدراسة سيتم تقديم مجموعة من التوصيات سعيا لمساعدة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى السعي قدما لتبني معايير المحاسبة الإسلامية تبنيا كاملا وواضحا، نظرا لدورها الفعال في ضمان الشفافية والمصداقية في معاملاتها التمويلية والاستثمارية، كونها تضمن نسبة قياس وإفصاح محاسبي مرتفعة عند تطبيقها على كل أنشطة البنك وأعداد قوائمها المالية وفق متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لمعايير المحاسبة الإسلامية، وكذلك من اجل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر واستقطاب العملاء بكل أريحية، وتتمثل أهم هذه التوصيات في:

- يجب على السلطة المصرفية الجزائرية العمل على صياغة نظام محاسبي بنكب إسلامي، يتماشى والصيرفة الإسلامية الموجودة في البنوك الإسلامية محل الدراسة؛
- على هيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنوك الإسلامية، السهر على ضمان التمويل الإسلامي عن طريق الإجراءات والشروط الشرعية الخاصة بكل اداة من أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في البنوك الإسلامية محل الدراسة؛
- وجب على البنوك الإسلامية محل الدراسة أن تتخذ خطوة جدية في تبني معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- محاولة إرساء التوحيد المحاسبي والتوافق المحاسبي بين ما تمليه معايير المحاسبة الإسلامية وما تنتهجه معايير المحاسبة الإسلامية، لضمان سير العمليات المصرفية الإسلامية بكل شفافية مصداقية وتجنب الالتباس في المعلومات المفصح عنه؛
- يجب نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية في أوساط المجتمع الجزائري، لجذب العملاء وتعميم الشمول المالي في المصارف الإسلامية؛
- يجب على البنوك محل الدراسة الحرص على ضمان جودة المعاملات المالية الإسلامية التي تقوم بها، من خلال ضمان الشفافية والإفصاح التام في كل ما يتم على مستواها من معاملات مالية؛

- العمل على فصل المعاملات البنكية التقليدية والمعاملات البنكية الإسلامية على مستوى البنك المركزي، لضمان الشفافية والمصداقية وتجنب شبهة الربا، خاصة في ما يخص الاحتياطات القانونية؛
- العمل على إرساء مبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات الإسلامية سوآءا فيما يخص البنوك الإسلامية أوالشبابيك الإسلامية، من خلال إبرام اتفاقيات بين المجلس الأعلى الإسلامي وهيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنوك الجزائرية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- العمل على ترسيخ متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي الواردة في معايير المحاسبة الإسلامية، من أجل تحسين جدودة المعلومات المالية التي تنشرها هذه البنوك الإسلامية تلبية لرغبات مستخدمي هذه المعلومات؛
- محاولة اعتماد الرقمنة في المصارف الإسلامية لتسهيل المعاملات التمويلية، وتسهيل العملية للعملاء وتقليل في الجهد والوقت؛
- السعي وراء تطوير تجربة الجزائر في الصيرفة الإسلامية، من خلال تنويع منتجات التمويل الإسلامي وكذا فتح بنوك إسلامية جزائرية الأصل وزيادة نشر الشبابيك الإسلامية عبر الوطن مع منحها إستقلالية مالية وشرعية.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال دراسة موضوع دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي، تم ملاحظة أن هذا الموضوع متشعب ومشوق ومهم حاليا مع انتشار الصيرفة الإسلامية وكذا انتشار الرقمنة والتكنولوجيا التي اصبحت لزاما وضرورة حتمية وجب على المصارف الإسلامية اعتمادها بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، لذلك من بين المواضيع التي يمكن اقتراحها مستقبلا، تتمثل في:

- أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح المحاسبي الشرعي في المصارف الإسلامية؛
- أثر التمويل بأدوات التمويل الإسلامي على حجم الإستثمار في المصارف الإسلامية؛
- محاكاة معايير المحاسبة الإسلامية لآليات التمويل الإسلامي في ظل التكنولوجيا المالية؛
- المحاسبة الإسلامية للأصول المالية الرقمية في المصارف الإسلامية؛
- دور معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين عملية التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية؛
- تأثير التكنولوجيا المالية على فاعلية معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية؛

- الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الإسلامية وتأثيره على جودة القوائم المالية في المصارف الإسلامية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. احمد أبوالعز علي محمد. (2016). الإبتكار في صيغ التمويل الإسلامي. منشورات مركز أبحاث فقه المعملات الإسلامية.

2. أحمد محمد محمود نصار. (2015). تمويل الخدمات في المصارف الإسلامية-باستخدام الإجارة الموصوفة في الذمة- (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العالمية.

3. أحمد مندور عصام عمر. (2013). البنوك الوضعية والشرعية- النظام المصرفي- نظرية التمويل الإسلامي- البنوك الإسلامية-. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

4. آسيا هيري، والشيخ ساوس. (2016). النظام المحاسبي المالي المستحدث في الجزائر ودوره في تحديات الإفصاح على القوائم المالية. مجلة التكامل الإقتصادي، 4، الصفحات 192-215.

5. التقرير السنوي. (2020). مصرف السلام الجزائر. الكتروني.

6. الجريدة الرسمية. (9 12, 2018). النظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الأنظمة(73). الجزائر.

7. الجريدة الرسمية. (24 3, 2020). النظام 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. النظام(16). الجزائر.

8. الجزائري بنك البركة. (2023). تاريخ البركة. تاريخ الاسترداد 12 10, 2023، من الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري.

9. الجزائري مصرف السلام. (12 10, 2023). نبذة عن المصرف. تاريخ الاسترداد 12 10, 2023، من الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر.

10. الحجاوي طلال، والزوبعي سالم. (2016). القياس المحاسبي ومحدداته واتعكاساته على راي مراقب الحسابات. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

11. الزهرة بن سعدية، ومحمد زيدان. (2020). دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في توحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية. مجلة إقتصاديات شمال إقتصاديات شمال إفريقيا، 23، الصفحات 567-586.

12. السيد طايل مصطفى كمال. (2012). البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

13. العونية بن زكورة. (02 09, 2020). التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر- آفاق وتطلعات-. المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، 7(2)، الصفحات 237-258.

14. امال زقاري. (2018). التمويل بعقد المشاركة في المصارف الإسلامية. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية(4)، الصفحات 28-47.

15. أمجد صابر سعيد الدلوي، وعلاء الدين عبد الوهاب. (2015). القياس والإفصاح في نشاط المشاركات والمشاركات المتناقصة في المصارف الإسلامية-دراسة ميدانية في مصرف إيلاف الإسلامي-. مجلة العلوم الإقتصادية، 40، الصفحات 1-28.

16. أيمن عبد الله محمد أبوبكر. (2016). القياس والإفصاح عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة للتمويل في القوائم المالية للمصارف الإسلامية بالسودان(بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي). مجلة العلوم الإنسانية(6)، الصفحات -292-305.

17. بشرى بن ددوش، وعمر جعفري. (2022). إمكانية إعتماد المعايير المحاسبية الصادرة عن AAOIFIفي الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية- دراسة حالة بنك البركة-. مجلة الإقتصاد والمالية، 8(1)، الصفحات 19-30.

18. بشير القاضي منار دحام. (2018). محددات التمويل الإستثماري في المصارف الإسلامية الأردنية. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، العراق، المعهد العالي للدراسات الإسلامية: قسم الإقتصاد واملصارف الإسلامية.

19. بن نهار د.نايف. (2020). مقدمة في الصيرفة الإسلامية. قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث.

20. بندر بن عبد العزيز اليحيى. (2020). التمويل بعقد الإستصناع-أحكامه الفقهية ومخاطره المصرفية-. مجلة العلوم الشرعية(58)، الصفحات 185-257.

21. بهاء الدين حسن عبد الجواد الداعور. (2019). أثر مستوى الإفصاح المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في ضوء معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي– دراسة إختبارية–. رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية دامعة الأزهر.

22. بوفليح نبيل، وحسان طه. (2019). محاسبة التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(الأيوفي) دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني. مجلة البحوث والدراسات، 16(1)، الصفحات 175–198.

23. توما بيداويد جورج. (2012). الإفصاح المحاسبي، أثره اهميته في نموالأعمال التجارية العربية في أستراليا. أطروحة دكتوراه. الدنمارك: الأكاديمية الرعبية المفتوحة كلية الإدارة والإقتصاد.

24. جمعة بنت حامد يحي الحريري الزهراني. (2015). عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة(دراسة فقهية). مجلة الدوريات المصرية الإقتصادية، 1، الصفحات 23–100.

25. جوزيف ف. هار، ج.توماس م هالت، كريستيان م.غينكل، وماركوزارستد. (2020). الأساس في نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية(PLS–SEM) (المجلد 1). (زكريا بلخامسة، المترجمون) عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

26. حسين عبد الجليل آل غزوي. (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الغفصاح في المعلومات المحاسبية–دراسة إختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية–. رسالة ماجستير. الدنمارك: الأكاديمية العربية كلية الإدارة والإقتصاد.

27. حكيم براضية، وبلعزوز بن علي. (2015). أهمية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14، الصفحات 74–97.

28. حكيمة بوسلمة، رحيم متيجي، وفتيحة بوحرود. (2019). واقع الإفصاح الماحسبي في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة تونس– دراسة تطبيقية–. مجلة التكطامل الاقتصادي(3)، الصفحات 95–109.

29.حنان محمد جاسم، ومحمد أيوب الدباغ. (2022). تأثير مستوى الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية في مخاطر الإئتمان–دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، 18(57)، الصفحات 1–19.

30.خديجة خالدي، وعبد الرزاق بن حبيب. (2016). نماذج وعمليات البنك الإسلامي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

31.خطوي منير، وبن موسى أعمر. (2021). النوافذ الإسلامية كلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة إضافات إقتصادية، 5(2)، الصفحات 84–103.

32.داليا قاسم محمد، وعامر محمد سلمان. (2021). دور المرابحة في تعزيز ربحية المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر بحث تطبيقي في مصرف النهرين الإسلاميROA. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 16(57)، الصفحات 119–141.

33.رقية وادي، وصالح مرازقة. (6, 2017). أهمية الإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بالتضخم على القوائم المالية –دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية–. مجلة دراسات إقتصادية، 4، الصفحات 781–802.

34.زياد عبد الحليم الذيبة، وحسين محمد سمحان. (2010). دراسات محاسبية إسلامية. عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.

35.زين عبد المالك. (2022). القياس المحاسبي لبنود الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 6(3)، 239–255.

36.سامر مظهر قنطقجي. (2012). لغة الإفصاح المالي والمحاسبي (المجلد 1). سوريا: مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.

37.سعاد ضمضمة. (2020). أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ودوره في تحقيق جودة القوائم المالية(الصنف الثاني من التثبيتات scf). مجلة التكامل الإقتصادي، 8(4)، الصفحات 147–161.

38.سعد مناجي بهاء الدين. (2021). أثر جودة الإفصاح عن المخاطر المالية على المتوسط المرجح لتكلفة رأ س المال د ا رسة اختبارية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر –.

39. سميحة بوحفص، وسليم قط. (2019). المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية بديل للمعايير الدولية من منظور تبني الفكر المحاسبي الإسلامي. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 4(2)، الصفحات 255-268.

40. سمير رمضان الشيخ. (2010). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي. السعودية: مصرف الراجحي.

41. صادق راشد الشمري، ومحمد محسن الزبيدي. (2019). أساليب الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. مجلة الدنانير، 16، الصفحات 60-86.

42. صفا مهدي راجي، وباسم عبد الله كاظم. (2018). الاعتراف والقياس المحاسبي لرأس المال الفكري في المنظمات الهادفة للربح دراسة تطبيقية على مجموعة مختارة من المصارف العراقية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، 8(4)، الصفحات 110-124.

43. طلال محمد الججاوي، وفرات المالكي. (2017). الإفصاح المحسبي الإستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية (المجلد 1). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

44. طلال محمد علي الججاوي، ونهلة عبيس طلال الشمري. (2017). معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية (المجلد 1). عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

45. عبد الجواد عبد الرحيم أبوكويك كارولين. (2021). أثر الإفصاح غير المالي على العلاقة بين التوزيعات النقدية والقيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين(دراسة تطبيقية). غزة، فلسطين: جامعة الأزهر-كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية-.

46. عبد الحق حميش، والحسين شواط. (2011). فقه العقود المالية. الأردن: دار الكتاب الثقافي.

47. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان. (2017). أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على اللبنوك الإسلامية. مجلة المؤسسة، 6، الصفحات 165-194.

48. عبد الفتاح المغربي عبد الحميد. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

49. عبد المجيد الرقيبات غازي. (2014). المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

50. عبد المجيد موازين، ومحمد امين بربري. (2018). القياس المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في ظل التضخم الإقتصادي. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية(19)، 57-67.

51. عبد المطلب عبد الرزاق حمدان. (2005). المضاربة كما تجريها المصارف الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

52. عبد الوهاب ابراهيم ابوسلمان. (2000). عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية (المجلد 2). (فهرسة مكتبة الملك فهد أثناء النشر، المحرر) جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية.

53. علي جمعة محمد، محمد احمد سراج، واحمد جابر بدران. (2009 المجلد 2). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية- المضاربة- (المجلد 1). (مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

54. علي جمعة محمد، محمد احمد سراج، واحمد جابر بدران. (2009 المجلد5). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية- السلم، الاستصناع، الوكالة- (المجلد 1). (مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

55. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، وأحمد جابر بدران. (2009 المجلد1). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية- المرابحة- (المجلد 1). (مركز الدرأسات الفقهية والإقتصادية، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

56. علي جمعة محمد، محمد احمد سراج، واحمد جابر بدران. (2009 المجلد3). موسوعة فتاوى للمعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية- المشاركة- (المجلد 1). (مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

57. علي جمعة محمد، محمد احمد سراج، واحمد جابر بدران. (2009 المجلد4). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (المجلد 1). (مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

58. علي جمعة محمد، محمد أحمد سراج، وأحمد جابر بدران. (2009المجلد7). موسوعة فتاوى المعاملات المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية–البيوع– (المجلد 1). (مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، المحرر) القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

59. علي ناظم الشيخ، وحيدر عباس العطار. (2018). أثر إلتزام منظمات المجتمع المدني بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في عملية اخاذ القرارا(دراسة تحليلية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين وممتهنين المهن في منظمات المجتمع المدني). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، 10(23)، الصفحات 352–387.

60. عياش زبير، خلف الله بن يوسف، ومعاش قويدر. (2019). انعكاسات المحاسبةالإبتكارية على قواعد التقييم والقياس المحاسبي. مجلة العلوم الإنسانية، 19(2)، 137–156.

61. عيسى براق، عائشة كداتسة، وفايز سايح. (7 11, 2020). دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي المطبق على البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على قائمة المركز المالي–حالة بنك البركة الجزائري–. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 11(1)، الصفحات 111–127.

62. فاطمة الزهراء سبع، ومحمد قويدري. (2016). أسايات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الإقتصاد الإسلامي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 10(3)، 217–235.

63. فطوم امحمدي، وهجالة سارة المهدي. (2018). الإفصاح عن المحاسبة الرشيقة باستخدام تدفق القيمة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، 4، الصفحات 117–135.

64. فليح الساعدي حكيم حمود، حمادي المفرجي ثورة صادق، وعبد الكريم الحلي محمد حسن. (2019). المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. بغداد: دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع.

65. قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، وكاكي عبد الكريم. (2014). المصارف الإسلامية–بين الواقع والمأمول– (المجلد 1). لبنان: مكتبة الحسن العصرية.

66. قشوط هشام كامل. (2018). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي دراسة منهجية في الأاسس النظرية وتطبيقاتها العملية (المجلد طبعة 1). درار وائل للنشر والتوزيع.

67.قيس عبد الله لؤي. (2017). القياس المحاسبي لكلفة برنامج منحة الطلبة والمنافع المتحققة منها– دراسة تحليلية–. مجلة الإدارة والإقتصاد، 40(110)، الصفحات 261–275.

68.كداتسة عائشة. (2020). محاسبة عقد السلم والسلم الموازي في إطار التمويل الإسلامي لدى المصارف الإسلامية وفق ما تنص عليه AAOIFI حالة بنك البركة الجزائري. مجلة رؤى إقتصادية، 10(1)، الصفحات 79–93.

69.كريم عيسى سيروان، سليمان حمه سعيد قيان، وموسى احمد دلير. (2017). دور مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبي الحسابات في اقليم كوردستان/ العراق. مجلة جامعة التنمية البشرية، 2، الصفحات 312–332.

70.للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. (مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، المحرر) الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.

71.للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة. (2017). المعايير الشرعية–النص الكامل للمعايير الشرعية. (ساب –الخدمات المصرفية الإسلامية، المحرر) البحرين، المنامة: مكتبة الملك فهد الونية أثناء النشر.

72.محمد أحمد حسين. (2014). المضاربة في المصارف الإسلامية. مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان التمويل الأغسلامي–ماهيته، صيغه، مستقبله (الصفحات 1–16). فلسطين: دار الإفتاء الفلسطينية.

73.محمد أحمد محمد النجار. (2017). قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة ونظرية تطبيقية). رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: كليت الاقتصاد والعلوم الاداريت جامعت الأزهر.

74.محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية–الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية (المجلد 1). ليبيا: جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر.

75.محمد العيد عمامرة، بن لدغم فتحي، ومحمد الهادي ضيف الله. (2020). معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات. مجلة إدارة الألأعمال والدراسات الالاقتصادية، 1، الصفحات 386-405.

76.محمد الهادي ضيف الله. (2013). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليةIAS/IFRS. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 1(6)، الصفحات 85-111.

77.محمد سمحان حسين. (2013). أسس العمليات المصرفية الإسلامية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

78.محمد سمحان حسين، وعمر مبارك موسى. (2011). محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المجلد 2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

79.محمد علا السيد. (2018). التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي) التجربة المصرية. مجلة كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 19(4)، 7-40.

80.مسعودة بن لخضر. (2020). أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على الكفاءة المعلوماتية لسوق الأوراق المالية- دراسة مجموعة من الدول النامية-. أطروحة دكتوراه. المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف.

81.مصطفى خليفة بلقاسم الجدير. (2023). المشاركة في التمويل الإسلامي- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية-. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية(1)، الصفحات 579-595.

82.مصطفى كامل كريم. (2021). إنعكاس تبني المعايير الصادرة عن AAOIFI على القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل في المصارف الإسلامية وإجراءات تدقيقها(بحث تطبيقي في مصرفي النهرين الإسلامي-شركة عامة والمستشار الإسلامي للاستثمار والتنمية-شركة مساهمة خاصة). بغداد، العراق: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

83.معمر الطيب ابتسام، وكداتسة عائشة. (2023). محاسبة عقود الإجارة المنتهية بالتمليك حسب معيار المحاسبة المالية الإسلامية رقم08–دراسة حالة بنك السلام الجزائري–. مجلة الإقتصاد الجديد، 14(1)، الصفحات 151–171.

84.مقدم احمد مارن يحي، وابراهيم الصديق محمد بابكر. (2012). متطلبات الإفصاح العام ومدى تطبيقها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية–دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان–. مجلة العلوم الإقتصادية، 2، الصفحات 119–139.

85.ملحم ميساء منير، طنش خلود أحمد، ودحيلة نسرين ماجد. (2021). صيغ التمويل فيابنوك الإسلامية الاردنية ودورها في تمويل الإستثمار. محلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، 29(3)، 161–194.

86.منذر قحف. (2004). مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي–تحليل فقهي واقتصادي– (المجلد 2). جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر.

87.منصف ميقاويب. (2015). مستقبل التمويل الإسلامي في ظل الازمات المالية العالمية التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي أنموذجا. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، 8(1)، 55–70.

88.ميرهان محمود محمد عبد الموجود. (2023). دراسة تحليلية لطرق القياس المحاسبي للأصول طويلة الأجل وتطويره غير المبرر. مجلة البحوث المالية والتجارية، 24(1)، الصفحات 364– 383.

89.ميساء منير ملحم، خلود احمد طنش، ونسرين ماجد دحيلة. (2021). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل الإستثمار. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، 29(3)، الصفحات 161–194.

90.نادية عبد الجبار الشريدة، وعمار عصام السامرائي. (2019). أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة–دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين–قطاع الجملة– . مجلة دراسات محاسبية ومالية(46)، الصفحات 132–155.

91.ناصر الدين ديلمي. (2018). أثر محافظ الحسابات في الرفع من درجة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 3، الصفحات 270–283.

92.نعيمة زعرور، والسبتي وسيلة. (2020). الإفصاح المحاسبي في القوائم الماليى وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(1)–دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائر. مجلة البديل الإقتصادي، 1، الصفحات 49–65.

93. هناء خالد محمد خالد، وبكر ابراهيم محمود. (2020). تأثير تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية على جودة التقارير المالية لعينة من المصارف الاسلامية العراقية. مجلة الإدارة والإقتصاد، 126، الصفحات 174–185.

94. هيا جميل بشارات. (2008). التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (المجلد 1). عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

95.وسام شالور. (2020). أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على اداء المؤسسات المالية الإسلامية– دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات المالية في الأاردن والسودان–. أطروحة دكتوراه.، سطيف، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

96.وسيم محمد رفيق. (1993). دراسة في الإقتصاد الإسلامي المضاربة والمشاركة بين النظرية والتطبيق وتقييم التجربة (المجلد 1). شركة بارك لين.

97.ياسر فتحي الهنداوي المهدي. (2007). منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية. مجلة التربية والتنمية، 40، الصفح**ات 9–41.**

المراجع باللغة الأجنبية

1. **Abdalova, E., & Karelskaia, S. (2016). ACCOUNTING MEASUREMENT MATRICES: SUBJECT AND VALUES. 5th International Conference on Accounting, Auditing, and Taxation, pp. 1-7.**

2. **Aguilar Carlos Norzagaray. .(2020)LA BANCA ISLÁMICA: ESTUDIO DE SUS ASPECTOS SOCIALES Y CULTURALES. COMPARACIÓN CON EL SISTEMA BANCARIO OCCIDENTAL .comillas uniersidad pontificia.62-01 الصفحات ،**

3. **Albarrak, H., & El-Halaby, S. (2019). AAOIFI GOVERNANCE STANDARDS: SHARIA DISCLOSURE AND FINANCIAL PERFORMANCE FOR ISLAMIC BANKS. Journal of Governance and Regulation, 8(1), pp. 19-37.**

4. **El-Halaby, S., & Hussainey, K. (2023). PERCEPTIONS OF STAKEHOLDERS AND NON-CUSTOMERS TOWARDS ACCOUNTABILITIES PRACTICES OF**

ISLAMICBANKS: EVIDENCE FROM MULTIPLE CONTEXTS. MSA-Management science journal, 2(2), pp. 1-38.

5. GALİP, Y., & Nilgün, K. (2022). RİSKE YÖNELİK MUHASEBE VE FİNANSAL RAPORLAMA STANDARTLARI AÇIKLAMALARI: BORSA İSTANBUL (BIST) İMALAT SEKTÖRÜNE İLİŞKİN İÇERİK ANALİZİ. Dokuz Eylül Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, 24(2), s. 619-644.

6. GÜLTEKİN DOĞAN DELİLو ،IBRAHIM HOSSAM AL-DIN .(2021) .Malezya'da İslami Finans: Murabaha Örneği / Islamıc Fınance in the Malaysian Experience: Murabaha as a Model .ilahiyat.80-65 ،6 ،

7. Khoram Abad Arsalan Chamangardو ،Janani Mohammad Hassan. .(2013)The role of disclosure quality in financial reporting .European Online Journal of Natural and Social Sciences.443-439 الصفحات ،3 ،

8. Makokha, H. M. (2017). Islamic Economics and Finance. Al-Madinah Al-Munawwarah: Islamic University of Al-Madinah Al-Munawwarah.

9. Mohammed, N. F., Ahmad, A. E., & Fahmi, F. M. (2016). Accounting Standards and Islamic Financial Institutions: the Malaysian Experience. Journal of Islamic Banking and Finance(1), pp. 33-38.

10. Moniruzzaman, M. (2018). Growth and Prospect of Islamic Finance in Bangladesh. IOSR Journal of Business and Management, 20(4), pp. 10-20.

11. Sarea, A. M., & Hanefah, H. M. (2013). The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2, pp. 50-59.

12. Shakeel, u., Wani, I., Mir , K., & Yasser, S. A. (2021). A Brief Review of Growth and Development in Islamic Banking. IOSR Journal of Economics and Finance, 12(3), 15-25.

13. Usmani, B. T. (2022, 03 15). accountancy. Retrieved 06 10, 2023, from SALAM AND ISTISNA.

14. YATBAZ AYHAN. .(2019)FAİZSİZ BANKACILIK FON KULLANDIRMA YÖNTEMLERİNİN .BANKACILIK VE SİGORTACILIK ENSTİTÜSÜ . İSTANBUL: MARMARA ÜNİVERSİTESİ.

15. AAOIFI. (2023). About AAOIFI. Retrieved 06 23, 2023, from Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions: www.aaoifi.com

16. Accounting and Auditing, O. F. (2020, 10 5). Financial Accounting Standard No. 28 Murabaha and Other Deferred Payment Sales. Retrieved 2023, from Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Instution: www.aaoifi.com

17. Adamu Z., H. (2019). Islamic Economics. ZARIA, NIGERIA: DISTANCE LEARNING CENTRE AHMADU BELLO UNIVERSITY.

18. **Alaa, S. A., Nahed, H. A., Nimer, A., Malek, A., Ahmad, A., & Mazen , A. (2019). The role of Islamic accounting in the development of Islamic banks. International Journal of Business Management and Economic Research(IJBMER, 5, pp. 1687-1694.**

19. **Al-Bogami, S. (2023). Saudi Banks Level of Compliance with Accounting Standards of Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions. Information Sciences Letters, 12(2), pp. 1041-1052.**

20. **AL-Homaidi, E., Tabash, M., Allamy, K. K., & Ahmad, A. (2020). The extent of voluntary disclosure in the annual reports of Islamic banks:empirical evidence from Yemen. Banks and Bank Systems, 15(1), pp. 167-184.**

21. **Al-Sulait, J., Ousama, A., & Hamammi, H. (2018). The compliance of disclosure with AAOIFI financial accounting standards A comparison between Bahrain and Qatar Islamic banks. Journal of Islamic Accounting and, 9(4), pp. 549-566.**

22. **Asyraf Afthanorhan .(2017) .REVIEW ON PARTIAL LEAST SQUARE STRUCTURAL EQUATION MODELING(PLS-SEM) USING SMARTPLS2.0 تاريخ . الاسترداد 10 10, 2023، من ACADEMIA: https://www.academia.edu**

23. **Bader, A., Daas, I., & Abeer , S. (2013). The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique. International Journal of Humanities and Social Science, 17, pp. 174-183.**

24. **Ben Abdallah, M., & Bahloul, S. (2021). Disclosure, Shariah governance and Financial performance in Islamic Banks. Asian Journal of Economics and Banking, 5(3), pp. 234-254.**

25. **Dian , A. (2019). Harmonization of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions: Evidence of the Adoption of FAS No. 17 in Indonesia. Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis, 1, pp. 51-70.**

26. **Echo Perdana Kusumah .(2023) .METODE PENELITIAN BISNIS:ANALISA DATA MELALUI SPSS DAN SMART-PLS .(1 المجلد) Ngaglik; Sleman: Deepublish Publisher.**

27. **Elena, A., & Svetlana, K. (2016). ACCOUNTING MEASUREMENT MATRICES: SUBJECT AND VALUES. International Conference on Accounting, Auditing, and Taxation, 1-7.**

28. **F.Hair, J., M.Ringle, C., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed a Silver Bullet. Journal of Marketing THeory and Practice, pp. 139-152.**

29. **Fathullah i, A. (2019). History of the Establishment and Development of Islamic Banking in Malaysia. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9(6), 305-315.**

30. **Hassan, M., & Mona, H. (2019). The efficiency of Islamic banks versus conventional banks: an empirical study of an emerging economy. Banks and Bank Systems,, pp. 50-62.**

31. **HUSSAIN, A. B., & Endut, N. (2018). Application of SEM Using Smart PLS: Examining Decent Working Conditions of Small Enterprises. London: SAGE Publications.**

32. **Joseph F Hair Jr ،G.Tomas M.Hult ،Christian M.Ringle ،Marko Sartedt ،Nicholas P Danks و، Soumaya Ray .(2021) .Partial Least Squares Strucural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R .Springer.**

33. **Ken Kwong Kay Wong .(2013 ,11) .Partial Least Squares Structural Equation Modeling(PLS-SEM) Techniques Using SmartPLS .Marketing Bulletin ،(1)24 ، الصفحات 1-32.**

34. **M. Kabir Hassan, H., Rasem , N., & Umar , A. (2013). Introduction toIslamic Banking and Finance: Principles & Practices. England: Pearson Education Limited.**

35. **Mahmoud , A.-G. (2006). Islamic Finance Law, Economics, and Practice. , New York: United States of America by Cambridge University Press.**

36. **Martin Wetzels ،Gaby Odekerken Schroder و، Claudia Van Oppen .(2009 ,3) .USING PLS PATH MODLING FOR ASSESSING HIERARCHICAL CONSTRUCT MODELS: GUIDELNES AND EMPIRICAL ILLUSTRATION .MIS QUARTERY ، 1، الصفحات 178-195.**

37. **Md., M. (2018). Growth and Prospect of Islamic Finance in Bangladesh. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 20(3), 10-20.**

38. **Mohammad , H. S. (2021). ISLAMIC ACCOUNTING STANDARDS VS INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS. Academy of Strategic Management Journal, 4, pp. 1-14.**

39. **Mohammed, A., & Vidyasagar, R. (2021). Determinants of Capitalization of Islamic Banking: Evidence from Select Islamic Banks in Asia. International Journal of Creative Research Thoughts (IJCRT, 12, pp. 186-194.**

40. **Muhammad , S., & Kanwal, L. (2016). Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Case Study of Listed Pharmaceutical Firms of Pakistan. Springer Science+Business Media Dordrecht, pp. 1-10.**

41. **Muhammad, A. (2007). Understanding Islamic Finance. England: Library of Congress Cataloging in Publication Data.**

42. **Munadhil, A. A., Othman , A. H.-A., & Ayad , S. S. (2016). Adaptation of Accounting Information System for the Requirements of Developing Accounting Measurement and Disclosure. European Journal of Business and Management, 8(9), 217-224.**

43. **Nur Afiqah Md Amin ،Noraini Mohd Ariffin و،Fatima A.H .(2021) .Shariah Disclosure Practices in Malaysian Islamic Banks using the Shariah Disclosure Index . International Journal of Islamic Economics and Finance.86-63 الصفحات ،(51)4 ،**

44. **Patrick, I., & Kangni , K. (2010). Islamic Banking: How Has it Diffused? Washington: International Monetary Fund.**

45. **Rania, k., & Faizul, H. (2017). Islamic accounting; neo-imperialism and identity staging:The Accounting and Organization for Islamic Financial Institutions. Critical Perspectives on Accounting, pp. 1-20.**

46. **sobur setaiman .(2023) .Tutorial Analisa parsial model persamaan struktural dengan software SMART-PLS versi untuk tenaga kesehartan .(5 المجلد) Yayasan Bakti Mulia;Sumedang.**

47. **TABASH, M. (2019). An Empirical Investigation on the Relation between Disclosure and Financial Performance of Islamic Banks in the United Arab Emirates. Journal of Asian Finance, Economics and Business, 6(4), pp. 27-35.**

48. **Vinzi, V. E., & W.Chin, W. (2010). Handbook of Partial Least Squares ; Concepts; Methods and Applications. LONDON: Library of Congress.**

49. **Volker , N. (2011, ديسمبر). Islamic Finance Ethics and Shari'ah Law in the Aftermath of the Crisis: Concept and Practice of Shari'ah Compliant Finance. ETHICAL PERSPECTIVES, 18(4), 591-623.**

50. **Yuji , I. (2018). Axioms and Structures of Conventional Accounting Measurement. journal Accounting, Economics, and Law: A Convivium, 40(1), 36-53.**

الملاحق

الملحق رقم(01): قائمة الأساتذة المحكمين الداخليين

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الإمضاء
01	قتال عبد العزيز	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	
02	يوسفي رفيق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	
03	عبايدية يوسف	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	د. يوسف عبايدية أستاذ محاضر قسم "أ" تخصص: إدارة الأعمال للتنمية المستدامة
04	عزايزية سارة	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة	
05	زرفاوي عبد الكريم	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	
06	مهري عبد المالك	أستاذ تعليم عالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-	

الملحق رقم(02): قائمة الأساتذة المحكمين الخارجيين

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الدولة	الإمضاء
01	د. كامل أحمد ابراهيم أبو ماضي	محاضر غير متفرغ	جامعة فلسطين	فلسطين	
02	د. خلود عطية الفليت	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية -غزة	فلسطين	د/ خلود عطية الفليت
03	د. الكريم الجالا	استاذ شارك	جامعة مؤتة	الأردن	
04	ا.د. الرفاعي إبراهيم مبارك	أستاذ المحاسبة والمراجعة	كلية التجارة - جامعة طنطا	مصر	
05	د. محمود عبدالعزيز يخلف	أستاذ مساعد	عميد كلية التجارة - جامعة الزيتونة زهوة - ليبيا	ليبيا	

الملحق رقم(03): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

طور الدكتوراه

استمارة استبيان مقدمة ضمن متطلبات إعداد أطروحة دكتوراه بعنوان

دور تبني معايير المحاسبة الإسلامية الدولية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي- دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام-

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه بالعنوان الظاهر أعلاه، والتي تهدف إلى إبراز دور المعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دعم القياس والإفصاح المحاسبي لأدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في الجزائر.

نضع بين أيديكم هذه الاستمارة أملا في الإجابة من طرفكم بكل دقة ومصداقية وموضوعية بما يحقق هدف الدراسة.

مع العلم أن إجاباتكم ستكون محل عناية وسرية كاملتين ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير على مساهمتكم القيمة في إنجاز هذا البحث من خلال إجاباتكم.

- **إعداد طالبة دكتوراه رفيقة باشا**
- **إشراف الاستاذة الدكتورة عمامرة ياسمينة**

السنة الجامعية: 2023/2022

نموذج الدراسة

قبل الإجابة على الأسئلة المدرجة أدناه، وجب وضع بين أيديكم متغيرات الدراسة لتوضيح الهدف والمغزى العام للدراسة، وتسهيل على المستجوبين فهم ما جاء من عبارات للتوصل لإجابة ذات مصداقية وشفافية.

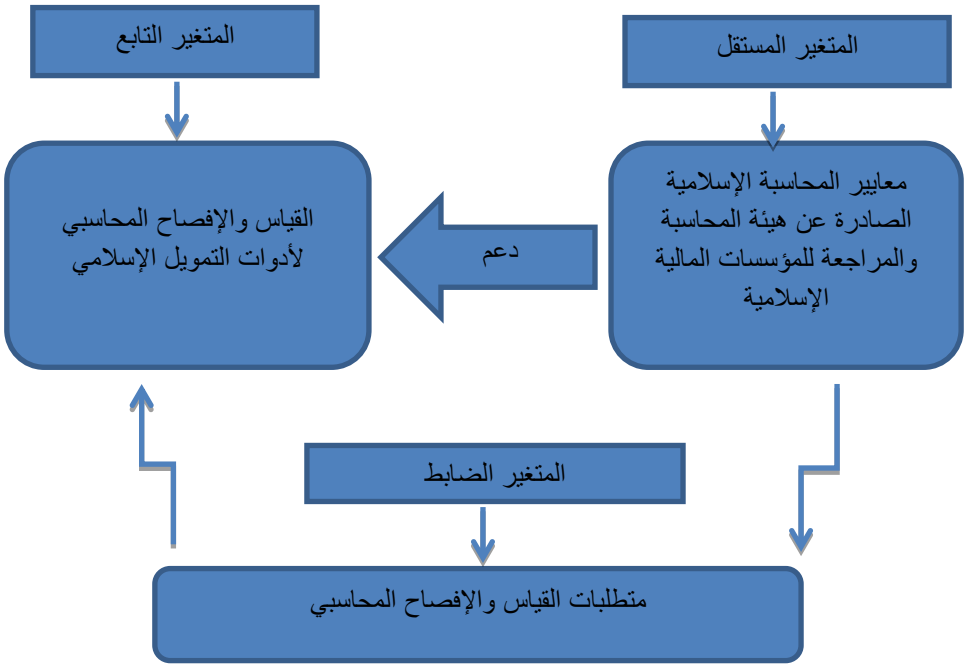

شرح المتغيرات:

معايير المحاسبة الإسلامية: هي تلك المعايير والمبادئ التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من اجل تنظيم المعاملات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية التي تعتمد على منتجات إسلامية.

أدوات التمويل الإسلامي: هي تلك المنتجات والصيغ المعتمدة في التمويل والاستثمار لدى البنوك الإسلامية. تتماشى وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا والغرر، مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة وغيرها.

القياس المحاسبي: هوعملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هوحدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين.

الإفصاح المحاسبي: هوعملية إظهار للمعلومات المالية سواء كانت كمية أووصفية بطرقة صادقة وعادلة في القوائم المالية للزيادة من مصداقيتها وموثوقيتها وشفافيتها لدى الأطراف ذات العلاقة.

القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية:

المسمى الوظيفي. .....

التخصص العلمي.....

المؤهل العلمي.....

.....

سنوات الخبرة.....

الصيغ الإسلامية المعتمدة من طرف البنك

.....

.....

القسم الثاني: المتغيرات الدراسية

المحور الأول: إجراءات التمويل عن طريق أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية.

الرقم		العبارات	دراسة الموافقة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المضاربة	01	يقوم عقد المضاربة في البنك على أركان الإجاب والقبول ورب المال والمضارب ورأس المال والربح.					
	02	يجب أن يكون رأس المال نقودا ومعلوم القدر والجنس والصفة عند التعاقد ولا يكون دينا.					
	03	يجب أن تكون نسبة المضارب ورب العمل في الربح معلومة عند التعاقد.					
	04	يتحمل الخسارة رب المال مالم تكن سبب التقصير من المضارب أومخالفته لشروط العقد.					
	05	يتم التعاقد في عدة أنواع من المضاربات كالمضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة والمنتهية بالتمليك والغير المنتهية بالتمليك.					
المشاركة	01	يقوم البنك بإبرام عقد الشركة مع العميل بتقديم رأس مال بنسب متفاوتة اومتساوية من أجل إنشاء مشروع جديد والمساهمة في مشروع قائم.					
	02	عند ابرام عقد المشاركة يصبح البنك ممتلكا حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة اومتناقصة.					
	03	يصبح كلا الطرفين في عقد المشاركة مستحقا للحقوق ومتحملا للالتزامات.					
	04	يتم توقيع عقد شرعي وقانوني بين البنك والعميل حاويا لكل الشروط والحقوق والواجبات.					

	05	يقوم البنك بإبرام عقد المشاركة الثابتة وفق متطلبات وشروط صحة إبرامها.							
	06	يشترط في عقد المشاركة الإيجاب والقبول ووجود المتعاقدان ومحل العقد(المال والعمل)							
	07	يتم أخذ ضمان التعدي والتقصير والإهمال والخيانة، ويتم توزيع الأرباح واقتسام الخسائر.							
السلم	01	يعتمد البنك على صيغة السلم كونها صيغة بيع موضوع في الذمة بثمن عاجل.							
	02	يجب على البنك أن يكون المسلم فيه معلوما نافيا للجهالة وتمييزه بما يعرف الناس وخبرة الخبراء.							
	03	يجوز للبنك أن يوثق المسلم فيه بالرهن أوالكفالة أوغيرهما من وسائل التوثيق المشروعة.							
	04	يقبل البنك أن يستبدل المسلم فيه شرط أن لا تكون القيمة السوقية للبدل أكبر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم.							
	05	يجوز باتفاق الطرفين الإقالة من المسلم فيه كله مقابل استرداد رأس المال كله.							
الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	01	يقوم البنك بشراء الأصل وأتحصل على منفعة أحد الموجودات بناءا على طلب العميل حيث يقوم البنك بتملك الأصل أتملك منفعته.							
	02	يستطيع البنك بأن يطلب من الواعد بالاستئجار أن يدفع مبلغا محددا ليحجزه لديها لضمان جدية العميل في تنفيذ وعده.							
	03	يقوم البنك بقبول أجرة التأجير إما نقودا أوعينا أومنفعة وتكون معلومة ويستطيع أن يقوم بتقسيطها على مدة التأجير.							
	04	يقوم البنك بتحديد مدة الإجارة من تاريخ العقد مالم يتفق الطرفان على أجل معلوم لابتداء مدة الإجارة، حيث يعتبر عقد الإجارة عقد لازم.							
	05	يقوم البنك بأخذ الضمانات المشروعة بأنواعها لتوثيق الحصول أوالضمان في حالة التعدي أوالتقصير مثل الرهن والكفالة.							
	06	يجوز للطرفين إقالة عقد الإجارة قبل سريانها، وتنتهي أيضا بالهلاك الكلي للأصل المؤجر.							
الإستصناع	01	يجوز للبنك ابرام عقد الإستصناع حتى ولم يسبق تملكه للمبيع أوللمواد المكونة له.							
	02	يجب توافر شروط عقد الإستصناع من خلال بيان الشيء المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه وثمنه وأجله.							
	03	لا يكون محل الإستصناع شيئا معينا بذات وانما يحدد بالمواصفات لا بالتعيين.							

	04	يجوز تسليم ماتم صنعه قبل ابرام عقد الإستصناع وكذا تعجيل جزء من الثمن ليتمكن الصانع من شراء بعض المواد.						
	05	يجب أن يكون ثمن الإستصناع معلوما عند إبرام العقد ويجوز أن يكون نقودا أوعينا أومنفعة لمدة معينة.						
المرابحة	01	يعتبر البنك المرابحة المصرفية أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أوالتكلفة(بإضافة المصروفات المعتادة)						
	02	يتملك البنك السلعة بعد قبول الطلب من العميل والزامه بوعده استنادا إلى عموميات الأدلة من القرآن والسنة بوجوب الوفاء بالعهد والوعد.						
	03	يقوم البنك بالتأكد من عدم وجود أي ارتباط بين العميل والمورد حتى لا تؤول المعاملة إلى مجرد قرض ربوي.						
	04	لا يشترط البنك أداء الثمن لانعقاد العقد أوصحته، لأن أداء الثمن هوأثر للعقد وليس ركنا أوشرطا فيه.						
	05	يأخذ البنك هامش الجدية وأخذ العربون عند إبرام العقد ويطلب حق التعويض في حال نكول العميل عن الوعد الملزم به للشراء.						
	06	يعتمد البنك مشروعية كفالة العميل كونها لا تخل بأي من ضوابط عملية المرابحة للآمر بالشراء وبطلب ضمانات للسداد كونها تؤكد مقتضى العقد وتلائم عقود المداينات						

المحور الثاني: واقع تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

الرقم		العبارات	درجة الموافقة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
معيار رقم (01) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية	01	تقدم القوائم المالية للبنك عرضا حقيقيا وعادلا عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية وفقا لما نص عليه المعيار رقم 01.					
	02	تتضمن القوائم المالية بيانا موجزا لأهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم وكذا أهم التغييرات الطارئة عليها.					
	03	تفصح القوائم المالية عن التغيرات في السياسات المحاسبية كالتغير في التقدير المحاسبي أوتصحيح الخطأ في الفترات السابقة وآثارها.					

	04	تفصح القوائم المالية للبنك عن الموجودات وتصنيفها وكذا الأرصدة التعويضية والمطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية.						
	05	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتغيرات في الظروف التي تقع بين تاريخ قائمة المركز المالي وتاريخ اعتماد القوائم المالية وكذا الأحداث اللاحقة المعدلة.						
	06	يقوم البنك بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة القائمة والالتزامات الأخرى مع الكيانات الأخرى التي تكون داخل المجموعة.						
معيار رقم(03) المضاربة	01	يثبت البنك عملية تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقدا كان أوعينا) إلى المضارب أووضعه تحت تصرفه وفق المعيار المحاسبي رقم03.						
	02	تظهر في القوائم المالية للبنك عمليات التمويل بالمضاربة باسم التمويل بالمضاربات وتفرد المضاربة بموجودات تحت إسم موجودات للاستغلال مضاربة.						
	03	يقيس البنك رأس مال المضاربة بالمبلغ المدفوع إذا كان نقدا، وبالقيمة العادلة للعين أن كان رأس المال عينا(أصلا).						
	04	يعالج البنك الهلاك الذي يصيب رأس مال المضاربة بتخفيضه في حالة عدم وجود تعد أوتقصير من طرف المضارب.						
	05	يتم اثبات نصيب البنك من أرباح أوخسائر عمليات التمويل بالمضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال فترة المالية.						
	06	إذا لم يتم تسلم البنك نصيبه من الأرباح بعد التصفية أوالتحاسب التام فإنه يتم إثبات مبلغ الأرباح ذمما على المضارب.						
معيار رقم(04) المشاركة	01	يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة عند التعاقد نقدا كان أوعينا عند تسليمها للشريك أووضعها في حساب المشاركة وفقا لما ينص عليه المعيار المحاسبي رقم04.						
	02	يقيس البنك رأس مال المشاركة بالمبلغ المدفوع إذا كان نقدا، وبالقيمة العادلة للعين أن كان رأس المال عينا(أصلا).						

	03	يتم قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية، أما المشاركة المتناقصة بالقيمة العادلة والفرق يحسب ربحا أوخسارة.						
	04	يتم اثبات نصيب البنك في الأرباح اوالخسائر في عملية التمويل بالمشاركة بعد التصفية.						
	05	في حالة المشاركة الثابتة التي تستمر لأكثر من فترة فيتم اثبات حصة البنك بالتحاسب التام عليها أوعلى أي جزء منها بين البنك والشريك.						
	06	يتحمل الشريك نصيب البنك في الخسائر في حالة تعدي الشريك أوتقصيره.						
معيار رقم(07) السلم والسلم الموازي	01	يثبت البنك عملية تمويل بالسلم عند تسليم رأس المال (نقدا كان أوعينا أومنفعة) إلى المسلم إليه أووضعه تحت تصرفه.						
	02	يثبت البنك عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال(نقدا اوعينا المنفعة).						
	03	يقوم البنك لقياس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه عند المعالجة المحاسبية لهذه لعملية.						
	04	يتم إظهار عمليات السلم والسلم الموازي في القوائم المالية للبنك ضمن التمويل بالسلم وضمن مطلوبات البنك باسم السلم الموازي على التوالي.						
	05	تسجل الموجودات التي تسلمها البنك على أساس تكلفتها التاريخية.						
	06	اذا عجز البنك عن تسلم المسلم فيه أوبعضه وتم تمديد التسليم تبقى القيمة الدفترية للمسلم فيه كما هي.						
معيار رقم (08) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	01	يقوم البنك بإبرام عقد الإجارة على عدة صور كالإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق الهبة وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم. 08						
	02	يقوم البنك بقياس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة بتكلفتها التاريخية في حالة الإجارة التشغيلية.						
	03	توزع أقساط الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة وتثبت مصروفات إجارة في الفترة المالية التي تستحق فيها هذه الأقساط.						

	04	يمكن أن تفسخ عقد الإجارة بعذر بأحد العاقدين ويصح الفسخ في حالة العذر ودفع الضرر.					
	05	تتم المعالجة المحاسبية من طرف البنك لإيرادات الإجارة وكذا مصروفاتها، كل حسب نوع الإجارة.					
	06	تنتقل ملكية موجودات الإجارة إلى المستأجر بموجب الهبة بعد أن يكون المستأجر قد سدد جميع أقساط الإجارة.					
معيار رقم(10) الإستصناع	01	تتم المعالجة المحاسبية لتكاليف الإستصناع المباشرة والغير مباشرة بصفة البنك صانعا(بائعا) وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم10.					
	02	يتم معالجة الإيرادات وأرباح الإستصناع محاسبيا وإثباتها في القوائم المالية للبنك.					
	03	يتم إثبات الأرباح المؤجلة بطريقتين بتوزيعها على فترات مالية مستقبلية لفترة الأجل، وأيضا اثبات تحققها عند تسلم الأقساط.					
	04	يخفض حساب ذمم الإستصناع في حالة السداد المبكر من قبل المستصنع وحط البنك جزءا من الربح.					
	05	تضاف تكلفة التعديلات المعتمدة من كل من البنك والمستصنع إلى تكلفة الإستصناع وتضاف قيمة أوامر التعديلات إلى إيرادات الإستصناع.					
	06	يتم يقوم البنك بعرض إيرادات وأرباح عقد الإستصناع وكذا الخسائر المترتبة عنه في قوائمها المالية طبقا لما جاء به المعيار المعني.					
معيار رقم (28) المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى	01	يقوم البنك بابرام عقد المرابحة والبيوع الآجلة طبقا للمبادئ والقواعد التي ينص عليها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم28.					
	02	يقوم البنك بتسجيل المشتريات محل معاملة المرابحة أوالبيع الآجل بموجب عقد لأنه أصبح ملزما لجميع أطرافه.					
	03	يتم إثبات الموجودات المقتناة بالتكلفة (القيمة الإسمية) بما في ذلك ربح البائع من المعاملة.					
	04	يتم تسجيل المبالغ المستحقة بالرصيد القائم الذي يمثل القيمة الإجمالية للمبالغ مستحقة الدفع ناقصا مبالغ السداد.					

	05	يقوم البنك بالمعالجات المحاسبية ذات العلاقة مثل مقدار التخفيض والحسم وكذا معالجة محاسبية لهامش الجدية والعربون بحسب بنود العقد.						
	06	يقوم البنك بالإفصاح عن طبيعة الضمانات المقدمة والقيمة المقدرة لها وكذا عن المبالغ التي تنازل عنها وفقا لطبيعة كل منها.						

المحور الثالث: متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية وفق معايير المحاسبة الإسلامية.

الرقم		العبارات	درجة الموافقة				
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القياس المحاسبي	01	يقوم البنك بقياس المخزون بعد الإثبات الأولي إما بالتكلفة أوصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما اقل.					
	02	صلاحية المعلومات المحاسبية للغرض المستهدف منها من خلال قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي أعدت من أجله.					
	03	يتم قياس الأرباح والتكاليف من أجل إظهار حقيقة المركز المالي لتحقيق هدف القياس المحاسبي.					
	04	يتم الاستناد في إعداد القوائم المالية إلى مصادر موثوقة كالإجراءات المدونة والمستندات التي يمكن الرجوع إليها للتأكد وقابلية التحقق منها.					
	05	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل البنك بالموضوعية لتفادي تعرض مستخدمي القوائم المالية للخطر.					
	06	يتم اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية التي حدثت على مستوى البنك ومعاملاته.					
	07	يتم استخدام الوحدة النقدية كمقياس موحد لقياس المركز المالي للبنك وصافي دخله الدوري من خلال عمليات التمويل عن طريق الصيغ المعتمدة					
	08	يتم تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استنادا إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود.					

الإفصاح المحاسبي	01	يقوم البنك بالإفصاح المحاسبي عن كل القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وكذا الملاحق حسب ما جاء به المعيار المحاسبي رقم01					
	02	يأخذ البنك بمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند إعداد قوائمه المالية.					
	03	يتم الإفصاح عن أدوات وصيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في التمويل والاستثمار من قبل البنك.					
	04	.يتم الإفصاح عن كل الأحداث الطارئة الواردة في الفترة المالية للبنك مثل نكول العميل عن الوعد، وتأخر السداد وغيرها.					
	05	تظهر المعلومات الأساسية بصلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم.					
	06	تلبي المعلومات المفصح عنها من طرف البنك كل احتياجات المستفيدين منها.					
	07	يقوم البنك بالإفصاح المحاسبي بشتى الطرق كالجداول الإحصائية وتقرير الإدارة وكذا نشر إيضاحات حول السياسات المحاسبية المعتمدة من قبله.					
	08	يتم الإفصاح عن كل ما يطرأ على البنك سواءا في معاملاته أونشاطاته اوالتغيرات في سياساته المعتمدة.					

الملحق رقم(04): مخرجات تقييم النموذج القياسي

Construct reliability and validity

Overview

	Cronbach's alpha	Composite reliability (rho_a)	Composite reliability (rho_c)	Average variance extracted (AVE)
الاجارة	0,900	0,711	0,793	0,697
الاستصناع	0,814	0,810	0,729	0,628
الأقصاح	0,838	0,744	0,821	0,511
السلم	0,807	0,788	0,775	0,718
القياس	0,862	0,863	0,689	0,720
المرابحة	0,823	0,792	0,819	0,668
المشاركة	0,793	0,881	0,900	0,565
المضاربة	0,714	0,745	0,814	0,674
المعيار رقم 01	0,775	0,793	0,838	0,466
المعيار رقم 03	0,711	0,729	0,807	0,514
المعيار رقم 04	0,810	0,821	0,862	0,511
المعيار رقم 07	0,744	0,775	0,823	0,541
المعيار رقم 08	0,788	0,689	0,793	0,691
المعيار رقم 10	0,863	0,866	0,898	0,597
المعيار رقم 28	0,840	0,848	0,882	0,554

المحلق رقم(05) مخرجات تقييم نموذج الهيكلي

List

	f-square
الافصاح -> الاجارة	0,637
الافصاح -> الاصتصناع	0,664
الافصاح -> السلم	0,587
الافصاح -> المرابحة	0,516
الافصاح -> المشاركة	0,556
الافصاح -> المضاربة	0,586
القياس -> الافصاح	0,705
المعيار رقم 01 -> القياس	0,519
المعيار رقم 03 -> القياس	0,504
المعيار رقم 04 -> القياس	0,544
المعيار رقم 07 -> القياس	0,502
المعيار رقم 08 -> القياس	0,654
المعيار رقم 10 -> القياس	0,602
المعيار رقم 28 -> القياس	0,639

Goodness of Fit (GoF)

Average variance extracted (AVE)	R-square	AVE*R-square	GOF
0,60	0,632	0,38	0,61

List

	Path coefficients
الافصاح -> الاجارة	0,523
الافصاح -> الاصتصناع	0,516
الافصاح -> السلم	0,396
الافصاح -> المرابحة	0,583
الافصاح -> المشاركة	0,598
الافصاح -> المضاربة	0,281
القياس -> الافصاح	0,643
المعيار رقم 01 -> القياس	0,146
المعيار رقم 03 -> القياس	0,060
المعيار رقم 04 -> القياس	0,391
المعيار رقم 07 -> القياس	-0,040
المعيار رقم 08 -> القياس	0,226
المعيار رقم 10 -> القياس	-0,044
المعيار رقم 28 -> القياس	0,184

Quality criteria

R-square

Overview

	R-square	R-square adjusted
الاجارة	0,674	0,666
الاستصناع	0,676	0,596
الافصاح	0,514	0,559
السلم	0,557	0,549
القياس	0,671	0,646
المرابحة	0,640	0,633
المشاركة	0,652	0,651
المضاربة	0,679	0,670

Inner model - List

	VIF
الافصاح -> الاجارة	1,000
الافصاح -> الاستصناع	1,000
الافصاح -> السلم	1,000
الافصاح -> المرابحة	1,000
الافصاح -> المشاركة	1,000
الافصاح -> المضاربة	1,000
القياس -> الافصاح	1,000
المعيار رقم 01 -> القياس	3,516
المعيار رقم 03 -> القياس	2,540
المعيار رقم 04 -> القياس	3,227
المعيار رقم 07 -> القياس	2,577
المعيار رقم 08 -> القياس	3,620
المعيار رقم 10 -> القياس	2,454
المعيار رقم 28 -> القياس	2,677

المحلق رقم(06) نتائج اختبار الفرضيات

Mean, STDEV, T values, p values

	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (|O/STDEV|)	P values
01,03,04,07,08,10,28 -> القيس الاصلح -> الكل	0,556	0,553	0,184	6,636	0,000
المعيار رقم 01 -> القيس الاصلح -> الكل	0,332	0,349	0,174	3,471	0,034
المعيار رقم 03 -> القيس الاصلح -> الحضارية	0,255	0,285	0,167	2,810	0,000
المعيار رقم 04 -> القيس الاصلح -> المشاركة	0,375	0,395	0,133	3,034	0,000
المعيار رقم 07 -> القيس الاصلح -> الأمن	0,384	0,383	0,197	3,029	0,000
المعيار رقم 08 -> القيس الاصلح -> الاجازة	0,381	0,210	0,127	2,256	0,000
المعيار رقم 10 -> القيس الاصلح -> الاستقبال	0,249	0,248	0,129	2,281	0,000
المعيار رقم 28 -> القيس الاصلح -> الهوية	0,349	0,246	0,199	3,144	0,000